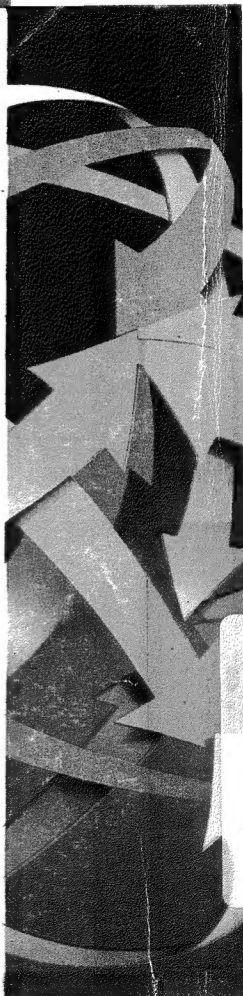


التشويه الصناعي فهم مصر

تقديم

دكتور كمال أبوالمعيد



كتاب الأهرام الاقتصادية

يصدر شهرياً عن مؤسسة الأهرام

□ رئيس مجلس الإدارة

ابراهيم نافع

□ رئيس التحرير

عصام رفعت

□ الاخراج الفني والغلاف

فائزة فهمي

الاشتراكات السنوية

جمهورية مصر العربية ١٢ جنيها - الأردن ٤,٥ ديناراً - الكويت ٤ ديناراً -
السعودية ٥٤ ريالاً - البحرين ٧ ديناراً - قطر ٦٥ ريالاً - الامارات العربية
٦٥ درهماً - سلطنة عمان ٧ ريالاً - صنعاء ١٠٨ ريالاً - عدن ١٤ دولاراً -
تونس ١١ ديناراً - المغرب ١٦٢ درهماً - مقديشيو ١٦٢٠ شلناً - القدس والضفة
وغزة ١١ دولاراً - لندن ١٤ جنيهاً استرلينياً - نيويورك ٣٥ دولاراً - او مايعادله
بالدولار الأمريكى ..

ترسل الاشتراكات بشيك او حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام
العنوان : مؤسسة الأهرام القاهرة شارع الجلاء

□ تليفون : ٧٥٥٥٠٠ - ٧٤٥٦٦٦

□ تيكس ٢٠١٨٥ اهرام يوان .

□ فاكس ٧٤٥٨٨٨

التنمية الصناعية في مصر

تقديم :

دكتور كمال أبو العيد

لعله من المسلمات أن العمل الناجح يتطلب
توافر قاعدة علمية سليمة تحقق له مقومات
النجاح والانطلاق .

ومن هذه الحقيقة يأتي هذا الكتاب عن التنمية
الصناعية ليضم بين صفحاته فكر خبراء وعلماء
التنمية الصناعية ليكون أساسا لعمل البنك خلال
المرحلة القادمة خاصة وأن المسرح الاقتصادي
يتم تجهيزه من أجل دعم القطاع الخاص وتهيئة
المنافس الملائم لمزيد من الاستثمارات التي يمكن أن
يقوم بها .

ولم نغفل ونحن نعد هذا الكتاب تخصيص
بضعة صفحات لتكون دليلا للتعامل مع بنك
التنمية الصناعية . وقد قامت شهيرة الراقعي
المحررة بالمجلة بتجميع المادة وتبويبها واعدادها
تحريريا .

مع كل الامنيات أن يشهد بنك التنمية
الصناعية مرحلة جديدة من تطوره تتواءم مع
زيادة رأسماله وطموحاته في خدمة مصر

رئيس التحرير

تقديم

ليست هذه مقدمة وانما تقديم
فمثل هذه المعلومات القيمة التي يحتويها الكتاب
لا تحتاج الى مقدمة ولا ترقى اليها اى مقدمة وكل
ما استطيعه لها انما هو تقديم .

ولسوق يرى القارئ ان مايتضمنه هذا الكتاب
هو خلاصة الفكر الاقتصادي والاجتماعى لمجموعة
من الاساتذة والعلماء المشهود لهم محليا وعالميا
والذين كان لهم نصيب وجهد فى ادارة الاقتصاد
المصرى فى مرحلة تاريخية معينة .

ولاشك ان هذا المردود الايجابى لاعمال المؤتمر
الاول لبنك التنمية الصناعية يحسب لهؤلاء الاساتذة
والعلماء الذين اثروا المجتمع المصرى المصرى
بخلاصة آرائهم ومعتقداتهم .

ان النجاح الذى صادف اعمال المؤتمر الاول لبنك
التنمية الصناعية انما يعزى لتوفيق الله عز وجل
واخلاص مجموعة الرجال الذين اخذوا على عاتقهم
مبادرة المؤتمر ، واننى لاتقدم لهم جميعا بالشكر على
ماقاموا به من جهد .

اما عملاء البنك ومجتمع رجال الصناعة فى مصر
الذين احاطوا المؤتمر لثلاثة ايام متوالية برعايتهم ،
فاننى اعترف لهم بجميل ماقاموا به تجاه البنك وكفى
انه لم يكن لنا جميعا من هدف سوى ارتفاع راية
مصر ونأمل ان تكون قد ساهمنا فى ذلك على قدر
ما استطعناه .

واننى لأرجو ان يتقبل منى رجال الاعلام فى مصر
وفى البلاد العربية خالص الشكر على ما قاموا به من
تغطية صحفية وتليفزيونية واذاعية كان لها الفضل
الاول فى نشر الوعى الصناعى الذى نحتاجه جميعا
لخيرنا جميعا .

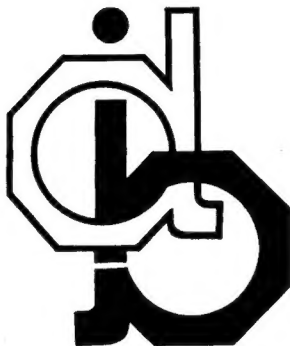
وليكن هذا المؤتمر الاول لبنك التنمية الصناعية
باقى ورد مهادة من جموع العاملين فى هذا البنك
العظيم لسيادة رئيس الجمهورية الرئيس محمد
حسنى مبارك ولندعو الله جميعا ان ترتفع راية مصر
فى عهده الى حيث يجب ان تكون .

دكتور : كمال أبو العيد

رئيس مجلس الإدارة

بنك التنمية الصناعية

بنك في خدمة مصر



دور بنك التنمية الصناعية في التنمية الصناعية في مصر

إن أهداف بنك التنمية الصناعية قد حددها
قرار وزير المالية رقم ٧٥ الصادر بتاريخ ١٧/٢/
١٩٧٥ (بشأن تأسيس بنك التنمية الصناعية)
والنظام الأساسي له الصادر في ذلك العام كبنك

متخصص عليه تنمية الصناعة بوجه عام ، وفي مجال القطاعين الخاص والتعاوني بوجه خاص ، بالإضافة الى الحرفيين وصغار الصناع والقيام بالأعمال المصرفية الخاصة بهم .
وفي تفصيل ذلك تحدث النظام الاساسي للبنك عن وسائل عديدة منها :

١ - اعداد الدراسات المبدئية السابقة على انشاء المشروعات الصناعية والمصاحبة لانشائها والتعريف بالمشروعات الصناعية واجتذاب الشركاء لتغطية رأس المال اللازم لها .
٢ - الاشتراك في انشاء المنشآت الصناعية وتدعيمها .

٣ - تقديم التمويل اللازم للمنشآت الصناعية ، وذلك من خلال تقديم قروض بالعملة المحلية والأجنبية آجال قصيرة ومتوسطة وطويلة ، سواء بضمانات عينية او شخصية او بالضمان العام .

٤ - معاونة خريجي المعاهد الفنية واصحاب المخترعات المفيدة للقيام بالمشروعات الصناعية .
٥ - استثمار الفائض من الأموال في شراء أسهم وسندات الشركات الصناعية .

ولقد رأى بنك التنمية الصناعية ان يعقد مؤتمره الأول ليتعرف على موقفه من هذه الأهداف ، هل قام البنك بانجازها بالكامل ، ام حقق بعضها فقط ؟ كيف ؟ ولماذا ؟

وفي ذلك نقول - وبصراحة تامة - ان بنك التنمية الصناعية لم يحقق كل هذه الأهداف حتى الآن فمثلا لم يساعد المشروعات الصناعية الجديدة باعداد دراسات الجدوى الا حينما انشئ مركز دراسات الجدوى مؤخرا .

إجازات بنك التنمية الصناعية

حتى (٢٠) / ١٩٨٨

★ القروض والتسهيلات الائتمانية :

بلغ اجمالى قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية التى منحها البنك لعملائه ١٣٩٩ مليون جنيه منها ٤٧ ٪ بالعملات الأجنبية ، استفاد منها ١٣٧٠٣ مشروعا ، فى اطار برنامج استثمارى ضخم للقطاع الصناعى وقد بلغت جملة تكاليفه اكثر من ٣١٠٤ مليون جنيه .

★ المساهمت فى رؤوس أموال مشروعات صناعية :

ساهم البنك فى رؤوس أموال عدد من المشروعات الرئيسية التى تخدم اهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وقد بلغت جملة رؤوس أموالها نحو ١٩٨ مليون جنيه .

★ فروع جديدة للبنك :

فى سبيل توسيع نطاق خدمات البنك لعملائه فان البنك يقوم حاليا بالانتهاء من انشاء فرعين للبنك فى كل من مدينة العاشر من رمضان ومدينة بورسعيد وجرى دراسة انشاء فروع جديدة فى كل من المدن الصناعية الجديدة « ٦ أكتوبر - ١٥ مايو - مدينة السادات » بالإضافة الى كل من محافظات الاسماعيلية ودمياط والمنيا .

★ استعدادات خدمات جديدة :

استحدث البنك خدمات جديدة متميزة لكل من المستثمرين المصريين العاملين فى الخارج والقطاع الخاص الصناعى عن طريق انشاء :

(١) مركز دراسات الجدوى الاقتصادية :

بغرض اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية باستخدام أحدث الأساليب والوسائل العلمية المتقدمة فى هذا المجال .

(٢) جهاز انماء الاستثمار الصناعى :

لمعاونة المستثمرين فى بحث وتنمية الفرص الاستثمارية المتاحة فى مصر واتمام اجراءات تأسيس واشهار مشروعاتهم ووضعها فى حيز التنفيذ .

★ اضافات للاقتصاد القومى :

وفقا لدراسات الجدوى اتاحت المشروعات التى مولها البنك ٢٧٦ ألف فرصة عمل جديدة كما حققت قيمة مضافة تزيد على ١٣٢٥ مليون جنيه للاقتصاد القومى .

٢٢,٨	٨٢,٤	١٩,٠	٨٥,٦	١٨,٧	٢٠,٣,٦	٤٥٥,٢	١٧٤,٣	٧٣٢,٢	٧٦٤,٧	١٤٥,٣	١٨٧١
١٨,٩	١٠٩,٤	٢٠,٨	٩٢,٩	١٦,٥	١٧٩,٩	١٠١٠,١	١٦٧,١	٨٨٧,٠	٨٨٠,٧	١٨٣,٧	١٩٧٢
١٨,٤	١١٠,٥	٢٠,٣	٩٢,٩	١٨,١	١٩٨,٣	١٠٢٩,٥	١٨٦,٢	٩٧٣,١	١٠١٤,٥	٢٠٥,٧	١٩٧٣
٢٤,٣	١١٤,٢	٢٤,٣	٨٩,٠	٢٠,١	٣٢٤,٣	١٤٣٧,٤	٧٨٨,٧	١٢٤٢,٢	١٣٥٩,١	٣٢٩,٧	١٩٧٤
٢٩,٨	٦٨,٧	٢٠,٥	٩٩,٣	٢٢,٤	٤٩١,٢	٧١٨٠,٩	٤٨٧,٧	١٥٨٢,٣	١٢٣٦,٢	٣٥٥,٢	١٩٧٥
٢١,٨	٧٦,٥	٢٠,٤	٩٧,٣	٢٠,٨	٥٦٥,١	٧١٤٦,٠	٥٤٩,٩	١٩٧٢,٣	٢٠٥,٥	٤١٨,٩	١٩٧٦
٣٠,١	٧٥,٥	٢٢,٩	٩٥,٨	٢٧,٤	٨٨٢,٦	٣٠٨٩,١	٨٤٥,٨	٢٥٤٢,٧	٧٨٠٥,٤	٦٤١,٣	١٩٧٧
٢٦,٦	٨٤,٤	٢٢,٢	٩٢,٣	٢٥,٣	١٠١٦,٢	٣٦٩٧,٦	٩٣٧,٥	٣٢٦٧,٣	٣٥٥٩,٥	٧٩١,٠	١٩٧٨
٢٢,٤	١٠٥,٦	٢٣,٧	٩٠,٠	٢٥,٦	١٧٥٤,٠	٤٤٠٨,٢	١١٧٨,٦	٤٧٣١,١	٥٠٣٥,٤	١١٩٢,٢	١٩٧٩
٢٢,٥	١٠٥,٢	٢٣,٦	٨٦,٣	٢٢,٩	١٧٥٦,٥	٦٥٩٩,٩	١٥٦٦,٠	٦٤٥١,٩	٦٧٤٩,٦	١٥٩٥,٢	١٩٨٠
٢٢,٦	٨٤,٢	١٩,١	٩٠,٤	٢٧,١	٣٣٩٩,٩	٨٠١٦,٦	٢١٧٠,٢	٩١٩٧,٩	٩٥٨٠,٢	١٨٣٦,٩	١٩٨١
٢٢,٠	٧٨,١	١٧,٢	٩٢,٩	٢٨,٨	٢٩٦٠,٢	٩٥١١,٩	٢٧٥١,٥	١٢٠٦٠,٠	١٢٥٠٦,٢	٢١٥٠,١	١٩٨٢
٢٣,٨	٦٢,٢	١٤,٩	٩٠,٧	٣٢,٥	٣٥٧٧,٦	٩٩٧١,٤	٣٢٤٤,١	١٣٤٢٩,٣	١٣٦١٥,١	٢٠٣٢,٠	*١٩٨٣
٢٤,٥	٥٧,٦	١٤,١	٨٨,٥	٣٢,٣	٤٥٧٠,١	٢٥٤٠,٢	٤٠٤٦,٣	١٦١٢٢,٤	١٦٥٠٤,١	٢٣٣٠,٣	*١٩٨٤
٢٤,٨	٦٤,٤	١٥,٩	٨٧,٧	٣١,٥	٥٥٧١,٤	٥٥٠٥,٦	٤٨٨٦,١	١٩٢٩١,٨	١٩٣٢٨,٠	٣١٤٧,٨	*١٩٨٥
٢٢,٥	٦٠,٥	١٣,٦	٨٣,٠	٣٣,٦	٧٢٢٢,٩	٧٨٢٢,٢	٥٩٩٢,١	٢٦١٣٦,٩	٢٦٦٣٦,١	٣٦٢٤,٧	*١٩٨٦
٢٢,٨	٥٦,١	١٢,٩	٨٥,٣	٣٥,٣	٨٣٣٠,٣	٩٨٨٧,٩	٧٠١٧,٦	—	٣٠٨٠٣,٩	٣٩٩٩,٧	*١٩٨٧

* بيانات خاصة ببنو
 الصين : البنك المركزي الصيني
 اعداد متفرقة من التطورات النقدية والاقتصادية

١ ، مركز دراسات الجدوى الاقتصادية

نظرا لما يتمتع به بنك التنمية الصناعية من توافر الكوادر والخبرات المتميزة في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية ، جعلته في مقدمة الهيئات المتخصصة في هذا المجال في مصر . وحرصا منه على مد وتوسيع نطاق هذه الخدمات المتميزة ليستفيد بها كل مستثمر يسعى للمساهمة الجادة في دفع حركة التنمية الاقتصادية في مصر ، فقد تم انشاء مركز متخصص لدراسات الجدوى الاقتصادية لمستثمرى القطاع الخاص الصناعى والمصريين العاملين في الخارج بغرض معاونتهم في بحث وتنمية فرص الاستثمار المتاحة في مصر ، وفقا لمتطلبات خطة التنمية الاقتصادية باستخدام أحدث الاساليب العلمية المتقدمة .

يقدم مركز دراسات الجدوى خدماته المتميزة الى كل من :

- * المصريين العاملين في الخارج .
- * المستثمرين العرب والأجانب .
- * مستثمرى القطاع الخاص الصناعى .
- * صغار الحرفيين ومستثمرى الصناعات الصغيرة .
- * الجمعيات التعاونية الانتاجية .

الخدمات التى يتيها المركز لعملائه :

- * اعداد دراسات الجدوى المبدئية بغرض التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في مصر .
- * اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الشاملة لكل من .
 - المشروعات الصناعية الجديدة .
 - التوسعات في مشروعات قائمة .
 - عمليات الاحلال والتجديد والتحديث لمشروعات انتهت عمرها الافتراضى .
- * اعداد دراسات الجدوى للمشروعات في المجالات المختلفة :
 - المشروعات الصناعية .
 - مشروعات التصنيع الزراعى .
 - المشروعات السياحية والخدمات المرتبطة بها .
 - مشروعات الخدمات الأخرى .

★ اعداد دراسات ذات طبيعة خاصة أو اهداف محددة :

- دراسات السوق وتسويق المنتجات .
- دراسات لقطاعية لأسواق المنتجين والمستهلكين .
- دراسات فنية ذات اغراض محددة .
- دراسات مقارنة للبدائل المتاحة لعناصر الانتاج المختلفة .
- ★ دراسة وتقييم المشروعات المتعثرة واقتراح سبل العلاج .
- ★ تقديم المشورات الفنية والمالية والاقتصادية والتسهيلات البنكية والتمويلية المختلفة .

« ٢ » جهاز اثناء الاستثمار الصناعى

★ استحدث البنك خدمة جديدة لأول مرة فى مصر فى مجال الاستثمارات الصناعية ، حيث تم انشاء جهاز اثناء الاستثمار الصناعى .

★ الخدمات التى يتيحها الجهاز لاهلائه :

- تأسيس الشركات والمشروعات الصناعية الجديدة والحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة لها من الجهات الرسمية .
- ابرام عقود التأسيس واتمام اجراءات اشهارها وتوثيقها .
- تقديم المشورة والمعونة الفنية والمالية والاقتصادية للمستثمر فى مجال الصناعة .
- الترويج للاكتتاب فى أسهم رؤوس أموال الشركات والمشروعات الصناعية الجديدة أو الزيادة فى رؤوس أموال المشروعات القائمة .
- بحث فرص الاستثمار المتاحة فى مجال النشاط الصناعى وفقا لأولويات خطة التنمية الاقتصادية واحتياجات المستهلكين .
- تنظيم ادارة المشروعات الصناعية ، ومدها باحتياجاتها من الكفاءات والخبرات الفنية والمالية اللازمة للتشغيل .
- بحث سبل تنمية وتنشيط تسويق المنتجات الصناعية والتعريف بها داخل الاسواق الداخلية والخارجية والتصديرية .

للاستعلام :

- المركز الرئيسى
١١٠ شارع الجلاء - القاهرة
سجل تجارى : ١٧٦٤٥٩ - القاهرة
تليفون : ٧٧٩١٨٨ - ٧٧٩٢٤٧ - ٧٧٩٠٨٧
العنوان التلغرافى : ديبىك - القاهرة
تلكس : ٩٢٦٤٣ DIBAK-UN
تليفكس : القاهرة : ٧٧٧٣٢٤
٢٠ شارع عماد الدين - القاهرة - مبنى يونيكو
- الفروع :
 - فرع القاهرة : ١٠٠ شارع الجلاء - القاهرة
تليفون : ٧٧٩٢٤٧ - ٧٧٩٠٨٧ - ٧٧٩١٨٨ - ٧٦٨٩٧٤
 - فرع الاسكندرية :
٣٤ شارع احمد يحيى - زيزينيا - الاسكندرية
تليفون : ٥٨٦٣٨٣٢ - ٥٨٦٦٢٥٩
تلكس : ٤٦٥٠ DIBAN-UN
تليفكس : الاسكندرية : ٣٥٨٦٧٠٧١
 - فرع طنطا :
٥٤ شارع سعيد - طنطا
تليفون : ٣٢٥٢١٩ - ٣٢٨٣٠٣

دليل التعامل مع بنك التنمية الصناعية

رئيس مجلس الإدارة

دكتور كمال أبو العيد

■ الإدارة :

□ مجلس الإدارة :

- السيد الاستاذ الدكتور كمال أبو العيد رئيس مجلس الإدارة
- السيد الاستاذ حسين محمود السنارى نائب رئيس مجلس الإدارة
- السيدة الاستاذة زينب أمين الفقى مدير عام وعضو مجلس الإدارة
- السيد الاستاذ محمد عبدالمنعم ترك مدير عام وعضو مجلس الإدارة
- السيد الاستاذ سمير محمود حمدى مدير عام وعضو مجلس الإدارة
- السيد الاستاذ الدكتور محمد عبدالعزيز عجمية عضو مجلس الإدارة
- السيد الاستاذ الدكتور عاطف السيد عضو مجلس الإدارة

□ مديرو الفروع

- نيرة حلمى السعيد فرع القاهرة
- محمود عبدالمنعم ترك فرع الاسكندرية
- عبدالحميد عمر محمد فرع طنطا

□ **مراكز المصابت**

- إبراهيم محمود طلعت
- عيسى عامر

■ **المركز الرئيسى**

- ١١٠ ش الجلاء - القاهرة
- سجل تجارى : ١٧٦٤٥٩ - القاهرة
- تليفون : ٧٧٩١٨٨ - ٧٧٩٢٤٧ - ٧٧٩٠٨٧
- العنوان التلغرافى : ديفبىك - القاهرة
- تلىكس : ٩٢٦٤٣
- فاكسميل ٧٧٧٣٢٤ القاهرة
- ٢٠ ش عماد الدين - القاهرة
- تليفون ٧٧٥٠٦٨ - ٧٧٥٠٥٢

الفروع

□ **فرع القاهرة**

- ١١٠ ش الجلاء - القاهرة
- تليفون : ٧٧٩٢٤٧ - ٧٧٩٠٨٧ - ٧٧٩١٨٨ - ٧٦٨٩٧٤
- ص . ب ٨١ الفجالة - القاهرة

□ **فرع الاسكندرية**

- ٦٧ ش طريق الحرية - الاسكندرية
- تليفون ٤٩٣٢١٣٦ - ٤٩٢٥٣٥٥
- تلىكس : ٥٤٦٥٠
- ٢٤ ش احمد يحيى - زيزينيا الاسكندرية
- تليفون ٥٨٦٣٨٣٢ - ٥٨٦٦٣٥٩
- ص . ب ٧٦ اسكندرية

□ فرع طنطا

● ١٤ شى سعيد - طنطا
تليفون : ٣٢٥٢١٩ - ٣٢٨٣٠٣
ص . ب ١٨ طنطا

الخدمات المصرفية والمزايا التي ينفرد بها البنك

- المساهمة في رؤوس اموال المشروعات الصناعية
- تقديم القروض بالعملات المحلية والاجنبية تسدد بالعملة المحلية
- تقديم القروض لاجال طويلة تصل الى ١٥ سنة مع فترات سماح تصل الى ٢ سنوات للمشروعات الصناعية الجديدة وكذلك للتطوير والتوسعات للمشروعات القائمة .
- تمويل رأس المال العامل وعمليات التصدير واوامر التوريد
- تمويل المهنيين والحرفيين لاستخدام المعدات والالات الحرفية
- توفير المعونة الفنية والمالية والادارية لاصحاب المشروعات بالمشاركة مع مركز تنمية التصميمات الهندسية والصناعية
- يساهم البنك في الترويج لمنتجات عملائه بعرضها في الاسواق المحلية والدولية
- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية مركز دراسات الجدوى
- تأسيس الشركات والمشروعات الصناعية الجديدة جهاز امانه الاستثمار .

الحرفيون وصغار الصناع .. ماهى المهنات والمساعدات

التي يقدمها البنك او يشارك في تقديمها لهم

- يقوم البنك بتمويل استيراد المكونات والمعدات لاعادة بيعها للحرفيين وصغار الصناع بنظام التقسيط بشروط ميسرة واسعار فائدة بسيطة مع فترات سماح .
- برنامج المساعدات الفنية الذى يقدمه البنك بالمشاركة مع مركز تنمية التصميمات الهندسية والصناعية حيث تنظم برامج تدريبية تشمل تدريب العمالة ومعلونة اصحاب المصانع في التغلب على المشاكل الفنية والادارية ووضع التصميمات للمنتجات الجديدة .

- يستعين البنك بالخبراء والمتخصصين لخدمة قطاع الصناعات الصغيرة والحرفيين للتغلب على المشاكل التي تواجههم .
- يشترك البنك في المعارض والاسواق الدولية المحلية والخارجية لعرض عينات من منتجات العملاء .
- يسعى البنك لدى بعض الاجهزة المركزية وشركات القطاع العام لتيسير الاجراءات للعملاء .

الانشطة الجديدة التي استحدثها البنك

أ - مركز دراسات الجدوى

نظرا لما يتمتع به بنك التنمية الصناعية من توافر الكوادر والخبراء المتميزة في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية جعلته في مقدمة الهيئات المتخصصة في هذا المجال في مصر وحرصا منه على مد وتوسيع نطاق هذه الخدمات المتميزة ليستفيد بها كل مستثمر يسعى للمساهمة الجادة في دفع حركة التنمية الاقتصادية في مصر فقد تم انشاء مركز متخصص لدراسات الجدوى الاقتصادية لمستثمرى القطاع الخاص الصناعى والمصريين العاملين في الخارج بغرض معاونتهم في بحث وتنمية فرص الاستثمار المتاحة في مصر ، وفقا لمتطلبات خطة التنمية الاقتصادية باستخدام احدث الاساليب العلمية المتقدمة .

يقدم مركز دراسات الجدوى خدماته المتميزة الى كل من :

- *المصريين العاملين في الخارج
- *المستثمرين العرب والاجانب
- *مستثمرى القطاع الخاص الصناعى
- *صغار الحرفيين ومستثمرى الصناعات الصغيرة
- *الجمعيات التعاونية الانتاجية

الخدمات التي يتيحها المركز لعملائه :

- *اعداد دراسات الجدوى المبدئية بغرض التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في مصر .
- اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية الشاملة لكل من :
- المشروعات الصناعية الجديدة
- التوسعات في مشروعات قائمة
- عمليات الاحلال والتجديد والتحديث لمشروعات انتهى عمرها الافتراضى .

★ اعداد دراسات الجدوى للمشروعات في المجالات المختلفة :

- المشروعات الصناعية
- مشروعات التصنيع الزراعى
- المشروعات السياحية والخدمات المرتبطة بها
- مشروعات الخدمات الأخرى

★ إعداد دراسات ذات طبيعة خاصة أو أهداف محددة :

- دراسات السوق وتسويق المنتجات
- دراسات قطاعية لاسواق المنتجين والمستهلكين
- دراسات فنية ذات اغراض محددة
- دراسات مقارنة للبدائل المتاحة لعناصر الإنتاج المختلفة

★ دراسة وتقييم المشروعات المتعثرة واقتراح سبل العلاج
★ تقديم المشورات الفنية والمالية والاقتصادية والتسهيلات البنكية
والتمويلية المختلفة .

٢ - جهاز أمناء الاستثمار

استحدث البنك خدمة جديدة لأول مرة في مصر في مجال الاستثمارات
الصناعية ، حيث تم انشاء جهاز أمناء الاستثمار الصناعى

★ الخدمات التى يتيحها الجهاز لعملائه

- تأسيس الشركات والمشروعات الصناعية الجديدة والحصول على الموافقات
والتراخيص اللازمة لها من الجهات الرسمية
- ابرام عقود التأسيس واتعلم اجراءات اشهارها وتوثيقها
- تقديم المشورة والمعونة الفنية والمالية والاقتصادية للمستثمر في مجال الصناعة
- الترويج للكتالوج فى اسهم رؤوس اموال الشركات والمشروعات الصناعية
الجديدة او الزيادة فى رؤوس اموال المشروعات القائمة .
- بحث فرص الاستثمار المتاحة فى مجال النشاط الصناعى وفقا لاولويات خطة
التنمية الاقتصادية واحتياجات المستهلكين
- تنظيم ادارة المشروعات الصناعية ومدها باحتياجاتها من الكفاءات والخبرات
الفنية والمالية اللازمة للتشغيل
- بحث سبل تنمية وتنشيط تسويق المنتجات الصناعية والتعريف بها داخل
الاسواق الداخلية والخارجية والتصديرية .

من الذى يحق له التقدم بطلب الحصول على قرض او تسهيل من البنك

- ١ - اصحاب المشروعات الصناعية لكافة القطاعات (عام - خاص - تعاونى)
- ٢ - الحرفيون واصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة
- ٣ - اصحاب مشروعات الامن الغذائى والتصنيع الزراعى
- ٤ - اصحاب المشروعات السياحية والفندقية
- ٥ - اصحاب عقود التصدير واوامر التوريد
- ٦ - اصحاب مشروعات التشييد ومواد البناء والمقاولات
- ٧ - المهنيون من الاطباء والمهندسين .. وغيرهم .
- ٨ - اصحاب معامل التحاليل ومراكز الابحاث الطبية والمستشفيات .

انواع القروض والتسهيلات

تنقسم انواع القروض والتسهيلات التى يقدمها البنك الى :

أولاً : قروض بالعملة المحلية :

أ - قروض قصيرة الاجل :

مدتها : سنة قابلة للتجديد حتى ٣ سنوات وفقاً لحاجة العمل .
الغرض :

- توفير المواد الخام اللازمة للصناعة
- تعويض العجز وتوفير السيولة في رأس المال العامل
- تمويل عمليات التصدير الراسية على العملاء من بداية الإنتاج حتى الشحن
- تمويل اوامر التوريد
- اصدار خطابات تعهد (ضمان) يصدرها البنك
- تسهيلات بضمن الكمبيالات
- تسهيلات لشراء خامات ومستلزمات انتاج بضمان الرهن الحيازى

ب - قروض معوضة وطويلة الاجل

مدتها : اكثر من سنة الى ٥ سنوات للقروض المتوسطة
من ٥ سنوات حتى ١٥ سنة للقروض طويلة الاجل

الغرض
*التوسع في المشروعات القائمة
*احلال الوسائل والاساليب التكنولوجية الحديثة والمتطورة
*انشاء مشروعات الجديدة

ثانيا : قروض بالعملة الاجنبية متوسطة وطويلة الاجل تسدد بالعملة المحلية

الغرض
*استيراد الآلات والمعدات ومستلزمات الانتاج من الخارج
*احلال الآلات جديدة محل الآلات قديمة بهدف تطوير الانتاج

المستندات المطلوبة

أ . للحصول على قرض او تمويل لمشروع جديد

- (١) عقد الشركة
- (٢) صورة من السجل التجارى وتجديده وتعديلاته
- (٣) عقد ملكية الارض المقام عليها المصنع ان كان مملوكا او عقد الايجار اذا كان مؤجرا من الغير واخر ايصال تسديد للايجار
- (٤) رخصة تشغيل المصنع
- (٥) الموافقات الرسمية على اقامة المشروع الصادرة من الهيئة العامة للتصنيع او الهيئة العامة للاستثمار او وزارة الزراعة حسب طبيعة المشروع
- (٦) ثلاثة عروض للالات المطلوب تمويل استيرادها من الخارج صادرة من ثلاث شركات مختلفة مع تحديد العرض المختار واسباب اختياره عروض بالالات المطلوب تمويلها كبضاعة حاضرة بالسوق المحلى باسم بنك التنمية الصناعية
- (٧) مقايضة الاعمال المدنية والانشاءات اعمال كميات - قيمة) اللازمة لاقامة المشروع
- (٨) تقديم موافقات الجهة المختصة على امداد المشروع باحتياجاته من المرافق (كهرباء - مياه - صرف صحى)
- (٩) الميزانيات العمومية والحسابات الختامية عن ثلاث سنوات سابقة معتمدة من المحاسب القانونى للمنشأة فى حالة مشروع التوسع
- (١٠) المستندات الدالة على الموقف الضريبي (نماذج الربط - ايصالات السداد . الخ) وكذا الشركاء المتضامنون على انشطتهم الاخرى .

(١١) المستندات الدالة على موقف المنشأة قبل هيئة التأمينات الاجتماعية والضرائب

(١٢) صورة السجل الصناعى للمنشآت الملتزمة بالقييد بالسجل
(١٣) شهادة بعدم صدور احكام اشهار افلاس او صلح واق من الافلاس لمدة خمسة عشر عاما سابقة وكذا شهادة عدم وجود برتستوعدم دفع لمدة سنة سابقة تجهز هذه الشهادات لتقديمها لادارة القضايا قبل اتمام التعاقد على القرض المطلوب

المستندات المذكورة اعلاه تمثل المستندات الاساسية المطلوبة لامكان قيام الجهاز المتخصص بالبنك باجراء دراسة الجدوى للمشروع والتي على ضوء مآتظهره من نتائج يتخذ القرار فى ادارة البنك فى شأن التمويل المطلوب .

ب- المحصول على قرض او تسهيل لمشروع قائم :

● التوسع فى المشروع

طبيعة التوسع (احلال - اضافة)

مصادر التمويل

العمالة المطلوبة للتوسع

القوى المحركة

الالات المطلوبة

● البيع بالتقسيط

عرض للالات المطلوب شراؤها

الربحية التى ستحقق بعد الشراء

توافر المكان المناسب

● تمويل عقود التصدير

تقديم عقود التصدير للبنك مع شرط الموافقة على التنازل

موافقة البنك المفتوح لديه الاعتماد

● تمويل اوامر التوريد

تقديم اوامر التوريد وشروط البنك

الموافقة على تحويل المستحقات الى البنك

دراسة قدرة العميل على التوريد

● الرهن الحيازى

بيان بالمواد الخام او التامة الصنع المراد تخزينها

مدى صلاحية المواد المخزنة

توفر مخزن صالح للرهن الحيازى

● استيراد الآلات

٢ عروض للآلات المطلوب شراؤها
الموافقات الرسمية على إقامة المشروع
الصادرة من الهيئة العامة للتصنيع والهيئة العامة للاستثمار أو وزارة
الزراعة حسب طبيعة المشروع .

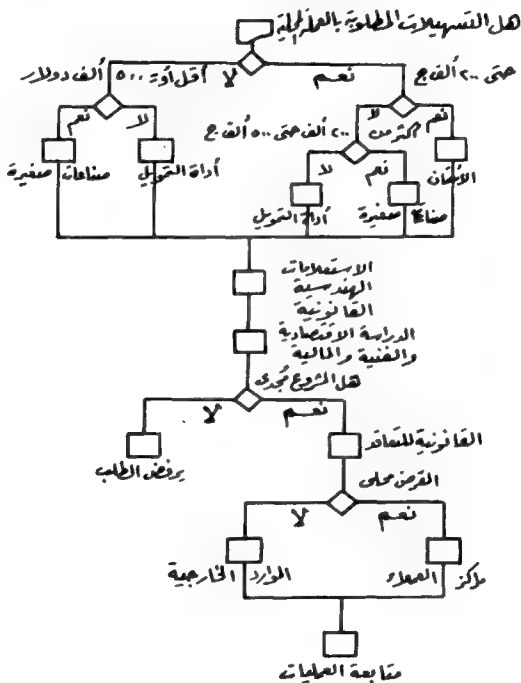
الضمانات التي يطلبها البنك الضمان الأول للبنك هو الشقة في عملائه .

الضمانات :

- ١ - الرهن العقاري (ارض - مبانى)
- ٢ - الرهن التجارى (المقومات المادية وغير المادية للمشروع)
- ٣ - الرهن الحيازى (للخامات ومستلزمات الانتاج والبضائع المصنعة
والنصف مصنعة)
- ٤ - التنازل عن المستحقات في المقاولات وعمليات التوريد (حوالة حق)
- ٥ - خصم الكمبيالات والسندات الاذنية
- ٦ - الرهن الحيازى للاوراق المالية (اسهم وسندات)
- ٧ - خطابات الضمان المصرفية
- ٨ - الكفالات العينية والضمانات الشخصية

* ضمان الكمبيالات
* التامين البنكي
* ضمان بوليصة التأمين

طلب التسجيل مرفوع به المستندات المطلوبة



مؤتمر التنمية الصناعية الفكرة والفلسفة

رأى البنك أن يعقد مؤتمرا عن التنمية الصناعية في مصر لتتسع المناقشة الديمقراطية لدور البنك أمام كبار المسؤولين بالدولة ، وجمهور المتعاملين والعملاء ، ورجال الصحافة والاعلام .

ذلك أن رسم استراتيجية بنك على هذا المستوى من الأهمية لا يصح أن تكون عمل فرد واحد أو مجموعة واحدة ، وإنما هي تحقق نجاحا حينما تكون نتاج أفكار متعددة عبرت عن نفسها بصراحة .

ان وجهة نظر البنك تحددت في الاستراتيجية المقترحة التي عرضها ثالث أيام المؤتمر .

أما اليومان الأول والثاني للمؤتمر فقد تناولا موضوعات هامة هي :
- « التنمية الصناعية في مصر » تحدث عنها وزير الصناعة السابق المهندس فؤاد ابوزغلة ، بالإضافة الى ندوة عن « السياسات الاقتصادية وأثارها في التنمية الصناعية » والتي تحدث عنها وزير الاقتصاد السابق د . سلطان أبوعلى .

- كما تحدث الدكتور محمد عبدالفتاح منجى نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع عن موضوع « الصناعات الصغيرة والحرفية » وتناول الدكتور عادل جزارين رئيس اتحاد الصناعات المصرية موضوع « الترويج لمشروعات التنمية الصناعية في مصر » ، كما دارت ندوة عن « المعوقات التي يواجهها العملاء مع بنك التنمية الصناعية » حيث تحدث الدكتور جمال الناظر عن جمعية رجال الأعمال ، وعقب عليه مجموعة من كبار عملاء البنك ، وتمت مناقشة موضوع « المستثمر الصناعى وقضايا سعر الصرف » حيث تحدث الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد السابق في هذه المشكلة .

وبناء على ماتقدم ، يمكن القول بأن هذا المؤتمر استهدف الى :-
١ - إتاحة تفاعل بين كل من المستثمر الصناعى والمسؤولين التنفيذيين لانجاز اهداف التنمية الصناعية ، ولإقرار الملامح الرئيسية لاستراتيجية بنك التنمية الصناعية في المرحلة القادمة .
٢ - إتاحة تنسيق افضل بين البنك - كمؤسسة لتمويل التنمية

الصناعية - ومختلف الهيئات الرسمية والجمعيات والاتحادات والغرف المعنية بهدف الوصول لكفاءة اكبر في خدمة التنمية الصناعية .
 ٣ - التركيز على اهمية القطاع الخاص الصناعى ، وبلورة مفاهيم التنمية الصناعية ، واستراتيجيتها وسياساتها ، ومدى ماستحقه من اهتمام لاهداف التنمية الاقتصادية .
 ٤ - توضيح الامكانيات واشكال المعونة المالية والفنية المختلفة التى يستطيع بنك التنمية الصناعية تقديمها في خدمة المستثمر الصناعى .
 ٥ - الوصول الى توصيات لمواجهة المشكلات وازالة معوقات التنمية الصناعية في مصر .

□ المؤتمر الأول

لبنك التنمية الصناعية

دور بنك التنمية الصناعية فى التنمية الصناعية بمصر

القاهرة ١٠ - ١٢ يوليو ١٩٨٨
فندق سياج ببيراميدز بالهرم

■ اليوم الأول | ١٩٨٨-٧-١٠ م

الساعة ٩ ص : تسجيل المشاركين .

جلسة الافتتاح :

(٩,٣٠ - ١٠,٣٠ ص)
 كلمة الدكتور كمال ابو العيد رئيس مجلس ادارة بنك التنمية الصناعية
 كلمة الدكتور يسرى على مصطفى وزير الاقتصاد
 كلمة المهندس محمد عبدالوهاب وزير الصناعة
 كلمة الدكتور محمود صلاح حامد محافظ البنك المركزى المصرى
 كلمة الدكتور عاطف صديق رئيس مجلس الوزراء

(١٠,٣٠ من الى ١١ من) توديع رئيس مجلس الوزراء من (١١ ص الى ١١,٣٠ من) شاي/قهوة ..

الجلسة الصباحية :

من (١١,٣٠ من الى ١ م)
الموضوع التنمية الصناعية في مصر
رئيس الجلسة الدكتور على لطفي
المتحدث الدكتور فؤاد ابو زغلة
المعقب الدكتور سليمان نور الدين

الجلسة المسائية :

من (٣ الى ٥ م) .
الموضوع ندوة عن السياسات الاقتصادية وآثارها في التنمية الصناعية
رئيس الجلسة الدكتور حامد السايح
المتحدث الدكتور سلطان ابو على
المعقب الدكتور وجيه شندى

اليوم الثاني ١٩٨٨م ٧/١١

الساعة ٩ ص : التسجيل للمؤتمر .
الجلسة الصباحية الاولى :
من (٩,٣٠ ص الى ١٠,٣٠)
الموضوع الصناعات الصغيرة والحرفية
رئيس الجلسة الدكتور ابراهيم حلمى عبدالرحمن
المتحدث الدكتور محمد عبدالفتاح منجى
المعقب الاستاذ سيد زكى
استراحة من ١١ الى ١١,٣٠ (شاي - قهوة)

الجلسة الصباحية الثانية :

من (١١,٣٠ من الى ١ م) .
الموضوع الترويج لمشروعات التنمية الصناعية في مصر
رئيس الجلسة الدكتور فؤاد هاشم
المتحدث الدكتور عادل جزارين
المعقب الدكتور محيى الدين الغريب

الجلسة المسائية :

من (٣ الى ٥ م)
الموضوع ندوة عن المعوقات التي يواجهها العملاء مع بنك
التنمية الصناعية
رئيس الجلسة - الدكتور فؤاد ابو زغله
المتحدث (جمعية رجال الاعمال - دكتور/ جمال الناظر)
المعقبون - اللواء احمد عرفه

رئيس مجلس ادارة شركة جولدن تكس)
- الاستاذ محمد محمد ابوالعنين
(رئيس مجلس ادارة شركة سيراميكا كليوباترا)
- الاستاذ محمد ابوالعنين
(رئيس شركة الاسماعيلية للملابس)
- الاستاذ محمد حسين جنيدي
(رئيس مجلس ادارة شركة جنيدي للصناعة)

■ اليوم الثالث | ١٩٨٨-٧-٢٢ م

الساعة ٩ ص : التسجيل للمؤتمر :

الجلسة الصباحية الأولى :

من (٩,٣٠ ص الى ١٠,٣٠ ص)
الموضوع المستثمر الصناعي وقضايا سعر الصرف
رئيس الجلسة الدكتور عبدالعزيز حجازي
المتحدث الدكتور مصطفى السعيد
المعقب الدكتور سمير طوبار
استراحة من ١١ ص الى ١١,٣٠ (شاي - قهوة)

الجلسة الصباحية الثانية :

من (١١,٣٠ ص الى ١ م)
الموضوع استراتيجية مقترحة لبنك التنمية الصناعية
المتحدث الدكتور كمال ابوالعيد

دور بنك التنمية الصناعية فى التنمية الصناعية لمصر

■ كلمة الدكتور كمال ابو العيد

رئيس مجلس ادارة

بنك التنمية الصناعية

باسم الله ، نبدا المؤتمر الاول لبنك التنمية الصناعية الذى
ينعقد اليوم تحت رعاية السيد الاستاذ الدكتور عاطف صدقى
رئيس مجلس الوزراء ويشرفنا حضور السادة الاساتذة الدكتور
على لطفي رئيس مجلس الشورى والدكتور عبدالعزيز حجازى
رئيس الوزراء السابق والاساتذة نواب رئيس مجلس الوزراء
وسيادة الاستاذ الدكتور محافظ البنك المركزى المصرى والاساتذة
الوزراء والاساتذة رؤساء البنوك والاساتذة عملاء البنك
وضيوفه .

وان بنك التنمية الصناعية ليسعده حضوركم المؤتمر الاول
للبنك بل ويحمد الله على ان سمحت ظروف وارتباطات استاذى
سيادة رئيس مجلس الوزراء بحضوره لان ذلك يعنى بكل وضوح
مدى اهتمام الحكومة بدور القطاع الخاص فى التنمية الصناعية .
ولقد بدأت فكرة هذا المؤتمر ، حين كلفنى سيادة الاستاذ
الدكتور صلاح حامد محافظ البنك المركزى المصرى يوم ان تسلمت
عملى فى هذا البنك العظيم ان اقدم لسيادته استراتيجيه جديده
لبنك التنمية الصناعية . وكان على ان انتظر قليلا حتى اتفهم
طبيعة عملى الجديد وطبيعة نشاط هذا البنك الرائد . وقد اقتضى
ذلك منى ان اتعرف على عملية الانتاج الصناعى فى مصر ووسائل
تمويلها وطبيعة رجالها ، والحق اقول اننى بعد ان لمست الجهد
الهائل الذى يبذله هؤلاء الرجال الشرفاء من مستثمرى القطاع
الخاص الذين اختاروا الصناعة لمصر طريقا لاستثماراتهم ان هؤلاء

الرجال ومعظمهم من عملاء بنك التنمية الصناعية هم طلائفة من الرواد الذين اختاروا الطريق الصعب من أجل بلدهم ولكن هذا الطريق الصعب هو الطريق الوحيد لتنمية البلاد فالاستثمار الصناعى كما هو معلوم ليس سريع العائد كالاستثمار التجارى ، ويحتاج الى دراسات عديدة ومتنوعة ومتعمقة ، كما يحتاج الى مجموعة كبيرة من التراخيص والى متابعة يومية واتباع لاساليب العصر ، ولكنه فى النهاية يعطى املا لامة ويفتح باب الرزق لابنائها ويقيم مجتمعا جديدا يتكلم لغة العصر لغة السرعة والدقة والتكنولوجيا وهذه امور لصيقة بالمجتمعات الصناعية وحدها .

وحين تعرفت على المشروعات وعلى اربابها واستمعت طويلا لشكاواهم وامالهم ، رايت ان يكون اعداد استراتيجية البنك المستقبلية صدق وتعبيرا عن طموحاتهم فى البنك الذى هو جزء من الدولة التى تسعى بجميع الوسائل لانجاح عمليات البناء الاقتصادى ومن ثم فقد اقترحت على سيادة محافظ البنك المركزى المصرى ان يكون رسم استراتيجية بنك التنمية الصناعية عملا علنيا يشارك فيه المنتجون انفسهم ومعهم ومن حولهم ولصالحهم ائمة الفكر الاقتصادى والصناعى المصرى ، وبعد الحوار والمناقشة والاستماع الى الاراء جميعا واخراج ماالى الصدور ، يمكن ان نرسم معا استراتيجية للبنك تاتى من جهد كافة اصحاب المصالح الذين هم فى النهاية ليعملون الا لصالح مصر ، ومصر وحدها .

ولقد ادت بى هذه الوسيلة الى اكتشاف ان مصر لازالت بخير ، وانها ستظل إن شاء الله بخير الى يوم القيامة ، ويبدو انه حتى مع وجود بعض الاحباط . فان هناك جبلا من الامل فى داخل صدور رجال مصر الافياء ، ذلك اننى ما ان فاتحت علماء مصر الافاضل ومنهم من كان فى قمة المسئولية التنفيذية من رؤساء للوزارة ووزراء واساتذة جامعات ورؤساء بنوك ، الا ورايتهم جميعا يتسابقون فى مساعدتى على انجاح هذا المؤتمر حبا فى مصر ورغبة فى مزيد من الإصلاح . انهم يساعدون شعبهم بعد ان تركوا مواقع المسئولية الوزارية ، لان فى قلوبهم حبا لمصر ورغبة فى المساعدة وهم اذ يساعدون هذا البنك الصغير على اداء مهمته ، فانهم يؤدون خدمة عظمت لمصر ولابناء مصر وللمستثمرين الصناعيين فى مصر .

فالى الاجيال القادمة جميعا هؤلاء الذين تحفر لهم الدولة ومستولوها صخور التنمية لخلق فرص العمل حتى تكون لهم

معيشته افضل ، والى هؤلاء الرجال الذين اختاروا الاستثمار الصناعي في القطاع الخاص طريقا لنماء مصر اقول لهم ان رجالا مصر ومسؤوليها الذين اعدوا هذا المؤتمر على اكتافهم فكرا وعملا وتخطيطا ويكفي انهم تركوا اعمالهم وحضروا متبرعين للاشتراك في مناقشات المؤتمر ولم يكن ذلك كله الا حبا في مصر .

والواقع ياسيادة الرئيس ان هذا البنك الصغير هو البنك الذي يحمل اسمه وفي ذاته وظيفته ومهمته العظمى هو بنك للتنمية الصناعية وكثيرا ما اقول انه ليس هو البنك الصناعي الذي يمكن ان يعمل اية صناعة ولكنه البنك الذي يعمل الصناعة التي تسمى مصر ، هو بنك لتنمية صناعة مصر ، ولذلك فهو يهتم كثيرا بالصناعات التي تزيد من كم التصدير وتغني عن الاستيراد وتفتح ابواب العمل لابناء مصر .

ان هذا البنك العظيم يملك ياسيادة الرئيس مجموعة من الشباب الذين لا مثيل لهم في اي بنك آخر ، واعتقد ان السنوات العشر القادمة ستشهد تحول هذا البنك الى بنك عملاق بفضل جهود هؤلاء الشباب وسترون ان شاء الله ان القيادات الجديدة للقطاع المصري في المستقبل القريب ستخرج من هذا البنك الصغير الذي لديه اكبر مجموعة من المتخصصين في دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية للقطاع الخاص في مصر .

ولقد حدث بعض التطور ياسيادة الرئيس في الفترة الماضية ففضلا عن التطور المظهري للبنك باعتبار ان البنوك مؤسسات لا بد وان تكون في مظهر يليق بمهمتها الا ان هناك ايضا بعض المؤشرات التي تشهد على تطوير البنك من الناحية الموضوعية فمثلا :
* بلغ اجمالي قيمة القروض والتسهيلات الائتمانية التي منحها البنك لعملائه ١٣٩٩ مليون جنيه منها ما يعادل ٤٧ ٪ بالعملة الاجنبية استفاد منها ١٣٧٠٣ مشروعا في اطار برنامج استثماري ضخيم للقطاع الخاص الصناعي بلغت جملة تكاليفه اكثر من ٣١٠٤ مليون جنيه .

* ساهم البنك في رؤوس اموال عدد من المشروعات الرئيسية التي تخدم اهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بلغت جملة رؤوس اموالها نحو ١٩٨ مليون جنيه .

* في سبيل توسيع نطاق خدمات البنك لعملائه فلان البنك يقوم حاليا بالانتهاء من اجراءات انشاء فرعين في كل من مدينة العاشر

من رمضان ومحافظة بورسعيد وجارى دراسة انشاء فروع جديدة
في كل من المدن الصناعية الجديدة (٦ اكتوبر - ١٥ مايو - مدينة
السدات) بالإضافة الى فروع اخرى في محافظات الاسماعيلية
ودمياط والمنيا .

*كما استحدث البنك خدمات جديدة للمستثمرين المصريين
العاملين في الخارج وللقطاع الخاص الصناعي وذلك عن طريق
انشاء مركز لدراسات الجدوى الاقتصادية وهو مركز بحث يقوم
باعداد الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الصناعية
بمستخدام الاساليب العلمية المتعارف عليها ، وكذلك جهاز امناء
الاستثمار الصناعي وهو جهاز يعملون المستثمرين في اتمام اجراءات
تأسيس مشروعاتهم ووضعها في حيز التنفيذ .

*كذلك فان المشروعات التي مولها البنك قد اتاحت ٢٧٦ الف فرصة
عمل جديدة كما حققت مشروعات البنك قيمة مضافة تزيد عن
١٣٢٥ مليون جنيه للاقتصاد القومي .

واننى في النهاية بيسادة الرئيس لاقول امامكم ان اهم منجزات
البنك في المرحلة الاخيرة هي ذلك الشعور الذى اصبح يسود كل
العاملين وهو الشعور بقومية عملهم وجهدهم فكل مايقومون به من
تضحية وكفاح من اجل تطوير البنك انما هو عمل قومي لايمكن ان
يقاس الجهد فيه بمرتب او بمكافاة لان الاعمال القومية التي
تستهدف صالح مصر تخضع لمقاييس اخرى غير ذلك كله .

ويكفى اننا قد اصبحتنا الان بنكا في خدمة مصر وذلك يكفيننا في
حب مصر كل شيء يهون . عاشت مصر وعاش المخلصون من
ابنائها .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .



كلمة الأستاذ الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد

الأستاذ الدكتور طه لطفى رئيس مجلس لشورى
الأستاذ الدكتور عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء
السادة الوزراء ، السيدات والسادة الحاضرون

يسعدنى ان اشرك فى افتتاح هذا المؤتمر الذى
نتطلع الى توصيلته ونتائجه بكل الاهتمام لما
يمثله موضوعه من اهمية كبيرة تمس مجالات
عديدة لها مكانتها فى خطة التنمية الاقتصادية
والاجتماعية

ومن مظاهر التوفيق ، ان ينعقد المؤتمر فى هذا
الوقت الذى يواكب بداية السنة الثانية من
سنوات الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية ، والتي اعطت اهتمامها لدعم
الانتاج والانتاجية واثراء القدرة الذاتية
للاقتصاد المصرى ، وتحقيق معدلات طموحه فى
مجالات التصدير للأسواق الخارجية .. وذلك من
خلال مشاركة اكبر بين القطاع العلم والقطاع
الخاص فى تحقيق اهدافها للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية كما ان هذا المؤتمر يمثل اهتماما
خاصا بقضية الانتاج واسهاما من بنك التنمية
الصناعية فى تناول هذه القضية التى دعا السيد
الرئيس محمد حسنى مبارك الى مؤتمر يتناولها
خلال سنة ١٩٨٨

ولاشك ان التنمية الصناعية في مصر خلال المدة القادمة تمثل اهم جوانب قضية التنمية بصفة عامة ، ذلك انها تتطلب اهتماما كبيرا من كافة مستويات الادارة الاقتصادية والمالية والانتاجية في مصر ، حتى يمكن ان يتحقق معدل نمو صناعي موجب ومتنامي خلال الفترة المقبلة ، بعد ان شهد هذا المعدل تقلبات متعددة منذ عام ١٩٥٧ ، وحتى الان ، حيث وصل الى حوالى ٨ ٪ سنويا في المتوسط خلال سنوات الخطة الخمسية السابقة .

ولعل من اهم المعالم التي تتسم بها فترة التنمية الحالية ، المشاركة الكبيرة المستهدفة للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية عامة ، وفي التنمية الصناعية على وجه الخصوص ، حيث تبلغ مساهمة القطاع الخاص المستهدفة في الزيادة في الانتاج ما بين سنتي ٨٦ / ٨٧ و ٩١ / ٩٢ نسبة ٥٢,٤ ٪ ونسبة ٥١,٦ ٪ في الزيادة المستهدفة في الناتج ، كما تقدر الاستثمارات المخططة في المشروعات الصناعية خلال الخطة الخمسية الحالية بنحو ١٢,٢ مليار جنيه منها ٦,٤ مليار جنيه للقطاع الخاص

ويهمنى في هذا المقام ان اؤكد على احدى الحقائق الهامة في تجارب التنمية الاقتصادية ، وهى ان نجاح الاداء الاقتصادى يرتبط الى حد بعيد بوضوح الاستراتيجيات والاهداف من جهة وبسلامة السياسات وتناسقها من جهة اخرى ، وعلى ذلك فان نجاح بنك التنمية الصناعية باعتباره اهم مؤسسة تمويلية مصرية متخصصة في مجال التنمية الصناعية ، يرتبط الى حد كبير بمدى اتساق توجهاته وسياساته ، مع اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة القادمة ، ومن اهمها :

- التصنيع من اجل التصدير ، ومما يتطلبه النجاح في ذلك من دعم للجهود التي تبذل في سبيل تغيير اسلوب الانتاج بترشيد التكلفة بالجودة المتميزة
- التصنيع من اجل التنمية الاجتماعية ، بما يعنيه هذا من اهتمام برفع المعيشة والسكنى للتنمية
- تعميق التصنيع ، باعطاء اهتمام اكبر للتصنيع الانتلجى ، وذلك بعد تحقيق الاكتفاء الذاتى في الصناعات الاستهلاكية

ولا يخفى ان اسهام بنك التنمية الصناعية وغيره من المؤسسات التمويلية التى تعمل النشاط الصناعى فى مصر ، فى تحقيق هذه الاهداف يتطلب فهما واعيا لها ، ينعكس على ضرورة اتباع السياسات واتخاذ القرارات المناسبة فى مجالات عديدة من جهة ، رفع كفاءة استخدام مستلزمات الانتاج واستغلال الطاقات العاطلة ، والتخلص من المخزون الراكد ، الوصول الى حلول سريعة مع الشركات المتعثرة التى تمثل جزءا من الطاقة الانتاجية المعوقة فى الاقتصاد المصرى ..

ويهمنى فى نهاية هذه الكلمة القصيرة ، ان احبى جميع الجهود التى بذلت لاقامة هذا المؤتمر الهام ، واتمنى لحضراتكم جميعا كل التوفيق فى سبيل خدمة بلادنا العزيزة .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة المهندس محمد عبد الوهّاب
وزير الصناعة

السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء
الأخوة الوزراء
السيدات والسادة

انه لمبادرة طيبة ان يقوم احد بنوك القطاع العلم بالدعوة لمثل هذا المؤتمر وذلك لبحث مجالات التنمية الصناعية ومايعترضها من مشاكل وعقبات وكيفية السبل التي يمكن بها علاج تلك المشاكل والعقبات من خلال مايسفر عنه المناقشات ومليقدم من ابحاث من السادة العلماء الافاضل المشاركين في هذا المؤتمر ويجدر في هذا المقام الاشادة بالدور الكبير الذي اداه بنك التنمية الصناعية على مدار مايزيد على اثني عشر عاما في خدمة القطاع الخاص الصناعي تنمية وتطويرا

وقد اتسق دور البنك دائما مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الدولة لتوفير الرفاهية للمواطنين ، وقد تم تجسيد ذلك في الخطة الخمسية الثانية ٨٧ - ٨٨ - ١٩٩٢/٩١ حيث اعطت اهتماما خاصا لقطاعات الانتاج السلمي مركزة الاهتمام على القطاع الصناعي الذي خصصت له حوالى

٦,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ١,٨ مليار جنيه في الخطة السابقة .
ورغم الاسباب العديدة وراء تزايد الاهتمام بالقطاع الصناعي فإن تخفيض
معدلات البطالة ورفع مستوى التشغيل هدف يستحق المزيد من الاهتمام حيث
تشير البيانات الأولية للعدد الأخير لارتفاع معدلات البطالة
لقد أمكن التغلب على العديد من مشكلات التنمية الصناعية إلا أن ازدهار
القطاع الخاص الصناعي يتطلب التغلب على عدد من المعوقات أهمها : -

- ١) مشكلة عدم ثبات سعر الصرف
- ٢) مشكلة عدم تناسب أسعار الضرائب مع ماحققه الصناعة من أرباح قياسا
إلى الأرباح التجارية
- ٣) مشكلة ارتفاع سعر الفائدة على القروض الصناعية وكذلك ارتفاع التعريفات
الجمركية على الخامات ومستلزمات الإنتاج الصناعي
- ٤) بذل المزيد من الجهد والاهتمام وإزالة المعوقات أمام المشروعات الصغيرة
والحرفيين

وأنى لأرجو لمؤتمركم هذا كل توفيق وأن يسفر عن نتائج ايجابية ذات أثر
فعال على مسيرة التنمية الصناعية في مصر .

كلمة الأستاذ الدكتور صلاح حامد
محافظ البنك المركزي

السيد الأستاذ الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء
السادة نواب رئيس مجلس الوزراء
السادة الوزراء ورؤساء البنوك
السادة الحاضرون

أرحب بكم جميعاً في المؤتمر الأول لبنك التنمية الصناعية وهو بنك من بنوك القطاع العام خصصه المشرع وحدد أغراضه في النهوض بالصناعة المصرية والقيام بجميع الأعمال المصرفية المتعلقة بها ومباشرة الخدمات المصرفية لوحدات الإنتاج الصناعية والحرفية واننا لنعتز بفكرة هذا المؤتمر ونتوقع له النجاح باذن الله ذلك انكم سترون خلال الايام القادمة مدى اهمية الموضوعات التي اتاحها هذا المؤتمر ووضعها على بساط البحث ، وترون ايضاً عمق الفكر الذي يصدر عن مجموعة من كبار اساتذة الاقتصاد والصناعة وقيادات العمل المصري والصناعي في مصر

ولقد اعجبني قيام بنك التنمية الصناعية بوضع استراتيجيته المقترحة امام الكافة في علانية وديمقراطية لتكون محلا للنقاش العام وان خروج هذه الاستراتيجية من خلال المناقشة والحوار والرأى والرأى الاخر لابد ان ينتهى ان شاء الله الى سياسة مستقبلية محددة نرجو لها التوفيق والنجاح في خدمة مصر

السادة الزملاء

ان البنك المركزى المصرى يلاحظ ويراقب الجهود التى تبذل حاليا لوضع بنك التنمية الصناعية في وضعه الصحيح الذى يناسب اهمية الدور الذى نعلقه عليه .

ولاشك ان هناك تغيرات محددة قد تمت في هذا البنك تلمسها جميعا ونشجعها وندعمها تحقيقا للتنمية الصناعية المأمولة للقطاع الخاص وهو قطاع تولية الحكومة اهتماما كبيرا في الوقت الحاضر

ايها السادة

ان الحكومة تدعم القطاع الخاص وتعلق اهمية كبيرة على دوره في الصناعة المصرية التى هي في اتجاه نماء الوطن : زيادة في التصدير وتقليل من الواردات وفتح فرص عمل جديدة وتصحيح لميزان المدفوعات ولذلك فانا نشكر لبنك التنمية الصناعية انه قدم قضايا القطاع المصرى للمناقشة الجماهيرية في جو علمى واضح ، وافصح صدره لعماله ليقولوا كلمتهم في انجازات البنك وليشاركوا في رسم استراتيجيته

ولقد لمست شجاعة البنك في تخصيص ندوة من ندوات المؤتمر لبحث المعوقات التى يصادفها عملاء البنك في تعاملهم معه .. واننى اعتقد ان هذا المؤتمر فرصة طيبة لتعبير العملاء عن مشاكلهم في التعامل مع البنك ، ومن المؤكد ان البنك سياخذ مقترحات العملاء في الاعتبار عند رسم سياسته الجديدة

وان الشئ الملفت للنظر حقا هو ان ادارة البنك هي التى افسحت صدرها لسماع نقد العملاء وهذه بادرة طيبة نرجو من البنوك جميعا ان تحذو حذوها حتى نرى العمل المصرى في مصر تظله الثقة المتبادلة بين العملاء وادارات البنوك ذلك اننا جميعا بنوك وعملاء في النهاية نحن جميعا في خدمة مصر .

وفىكم الله واتمنى للمؤتمر النجاح ولادارة البنك التوفيق فيما نسعى اليه من تطوير .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كلمة السيد الأستاذ الدكتور عاطف صدقي
رئيس الوزراء

في افتتاح المؤتمر الأول

لبنك التنمية الصناعية

انه لمن دواعي سروري أن أقوم اليوم بافتتاح المؤتمر الأول لبنك التنمية الصناعية ، حيث يأتي هذا المؤتمر في وقت تركز فيه الدولة كل جهودها لدفع وحفز نمو قطاعات الانتاج السلعية بوجه عام ، وقطاع الانتاج الصناعي بوجه خاص .

ولعله من المبشر بالخير أن يشارك في هذا المؤتمر خيرة رجال مصر وخبرائها ، ممن يمارسون العمل التنفيذي بالفعل ، اوم من سبق لهم ممارسته ، كذلك من يشاركون بأيديهم في حقل الانتاج .

كما انه من دواعي التفاؤل أن يكون الداعي لهذا المؤتمر هو بنك التنمية الصناعية الذي يشارك في دفع التنمية الصناعية في مصر منذ نحو اربعين عاما حينما صدر النظام الاساسي للبنك الصناعي في عام ١٩٤٨ ، وهو بحق يشكل احد الأعمدة التي قامت وتقوم عليها التنمية الصناعية في مصر حيث شارك كبنك صناعي متخصص في تأسيس العديد من المشروعات ذات الأثر الإيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وحفز الكثير من الصناعات الصغيرة التي تعتمد اساسا على قدره الخلاقة لأصحابها على تنظيم الانتاج وتقديمه للمستهلكين في الوقت المناسب والمكان المناسب وبالشكل المناسب ايضا ، وشكل البنك حلقة وصل قوية بين الاقتصاد المصري واسواق المال الدولية وذلك بعلاقاته المتميزة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومع وكالات وصناديق التنمية الدولية وكذلك مع البنوك المتخصصة في التمويل . لذلك كله فاني اتوقع من هذا المؤتمر في هذا التوقيت الجيد لانعقاده وفي ظل ادارة وتنظيم بنك التنمية الصناعية ، وبهذا الحضور والحشد

الذى يمكنه التراء موضوعات المؤتمر ان تخرج بنتائج ترشد وتوجه صانع القرار الى ما فيه خير مصر واقتصادها .

السياسات والمساعدات

لقد تأثر الاقتصاد المصرى مثله كباقي اقتصاديات الدول النامية بالعديد من العوامل الخارجية التى أثرت فى الاداء الاقتصادى له وبقيت الدول النامية .

فلقد استمر تأثير الانخفاض العلمى فى اسعار البترول على حصيلة الدولة من النقد الاجنبى ، وبالرغم من التحسن النسبى الذى طرأ فى اسواق النفط الدولية فى عام ١٩٨٧ ، عاد الاثر السلبي مرة اخرى ليؤثر على حصيلة المصادرات البترولية فى عام ١٩٨٨ ، ولولا الزيادة التى حدثت فى النقد الاجنبى من الصادرات السلعية ، والصادرات غير المنظورة ، لكان تأثير الانخفاض فى اسعار البترول قد ترك بصماته على جوانب كثيرة فى الاقتصاد المصرى .

كما ان انخفاض قيمة الدولار الأمريكى فى مواجهة العديد من عملات الدول الصناعية قد ترك اثرا كبيرا على تكلفة الاستيراد من الخارج خصوصا وأن العديد من الدول النامية ترتبط عملاتها بالدولار الأمريكى بصورة أو باخرى .

اما اعباء الديون الدولية فقد كانت وملزالت علثا امام فتح المجال امام الدول النامية للاستفادة من جهودها لزيادة حصيلتها من النقد الاجنبى واستخدام هذه الحصيلة فى تمويل برامج وخطط تنمية اقتصاديها .

ومع هذه الضغوط العلمية صار من الضرورى ان تواجه مصر تلك المشكلات بالعمل على رفع معدلات التنمية الاقتصادية التى تعتمد على الموارد المحلية وعلى قدرات القطاعين العام والخاص فيها .

ولا تتحقق التنمية الاقتصادية بالمعدلات التى تلوق معدلات زيادة السكان والاستهلاك الا بزيادة كمية الانتاج ونوعه سواء كانت زيادة الانتاج مخصصة لاشباع الحاجات المحلية او للتصدير الى مختلف دول العالم ، واقتناعا من الحكومة باهمية هذا الهدف فان زيادة الانتاج تقع على راس قائمة اولويات العمل الوطنى . وحتى تتحقق زيادة الانتاج لابد من تعبئة كل الموارد المتاحة فى الاقتصاد المصرى وتحسين كفاءة استخدامها ، وسواء كانت هذه الموارد متاحة للقطاع العام او القطاع الخاص او للقطاع التعاونى .

وإذا كانت الحكومة ترعى زيادة الطاقات الانتاجية في القطاع العلم وذلك بدعمه وتطويره وعلاج مشكلة التمويل ومعوقات انطلاقه لزيادة طاقته الانتاجية ، فانها ايضا لاتدخر جهدا لتوفير المناخ الملائم لنمو حجم اعمال القطاع الخاص ، وتمكينه بكل الطرق من القيام بالدور الكبير المستهدف له في الخطة الخمسية الحالية ٨٧ / ١٩٨٨ - ٩١ / ١٩٩٢ م .

مسجداتى وساداتى

لقد ذكرت في بيان الحكومة الذى القيته امام مجلس الشعب في ١٦ / ١١ / ١٩٨٧ أن الحكومة تعمل على تشجيع القطاع الخاص على اقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال توفير الاراضى في المدن الصناعية بشروط ميسره ، وكذلك توفير التمويل بتسهيلات في شروط الاقتراض ، في مدخرات القطاع العائلى والخاص لدى البنوك على المشاركة في انشاء المشروعات الصناعية الكبيرة من خلال توظيف هذه البنوك لتلك الودائع في هذه المشروعات .

وفي ظل تلك التوجهات كان من الضروري الأخذ بمجموعة من الاجراءات الاقتصادية التى تحقق الهدف الاسمى لزيادة الانتاج ، فلا بد من مواجهة التضخم حتى تستقر مستويات الاسعار ويتحقق الاستقرار الاقتصادى ولا بد من تشجيع الاستثمار من مصادر تمويل حقيقية ، ولا بد من زيادة الصادرات لتوفير النقد الاجنبى ، ولا بد من تحقيق الاستقرار لاسعار صرف الجنية المصرى ، ولا بد من خفض العجز في الموازنة العامة للدولة وخفض التمويل التضخمى لهذا العجز ، هذا بالإضافة الى اهمية توفير الجو الملائم لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى مصر ، وكذلك زيادة المدخرات الخاصة بالمصريين وزيادة درجة تدفقها الى القطاعات المنتجة .

ولقد عملت الحكومة خلال الفترة السابقة باستخدام مختلف ادوات السياسة الاقتصادية في اتجاه تحقيق الهدف الاسمى وهو الانتاج حتى يشعر المواطن المصرى بمستوى ارقى للمعيشة . ولا تنسى الحكومة في برامجها اهمية دعم المواطن المصرى عينا ونقدا حتى تزداد انتاجيته ويتفرغ لقضايا زيادة الانتاج .

أيها السادة

علينّ الرغم من الصعوبات والتحديات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمصرنا العزيزة الا ان الامل في المستقبل المشرق مازال راسخاً في اعماق كل مصرى مؤمن بالله وبالوطن ، ومازال امل كل المصريين مسيره لابد ان تستكمل بكل عزم وقوة ومثابرة لتحقيق هدف زيادة الانتاج .

ان مؤتمركم هذا لابد وان يصل الى صيغة ملائمة تدعم مسيرة الاقتصاد المصرى سواء بما يمكن ان يستقر عليه من رأى في افضل السبل لدفع مشاركة القطاع الخاص في عملية التنمية ، او في الاستقرار على نمط التنمية الصناعية المطلوبة للاقتصاد المصرى في ضوء مشاكل وفرة العماله غير الموظفة او في تحليل كيفية دعم وتطوير وتحديث الصناعات الصغيرة .

وانى لعلى يقين من ان قدراتكم ووطنيتكم ستصل بهذا الاجتماع الى تصور استراتيجية للتنمية الصناعية ودور بنك التنمية الصناعية فيها .

اتوجه في النهاية الى الله سبحانه وتعالى بالدعاء نساله - جل شأنه - ان يحفظ مصرنا وان يوفقنا لخدمتها انه نعم النصير . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

التنمية الصناعية في مصر

مهندس فؤاد أبو زلفة

وزير الصناعة السابق
ورئيس لجنة الصناعة بالحزب الوطني

مقدمة :

نظرا لتزايد السكان بمعدل كبير وان مساحة الأرض الصالحة للزراعة محدودة فضلا ان موارد المياه محدودة ايضا وغير مستقرة فإن الزراعة لن تستطیع وحدها تحقيق النمو المطلوب في جملة الدخل الوطنی لمواجهة الاستهلاك المحلي المتزايد ولتحقيق صادرات متزايدة بالإضافة الى اتاحة فرص عمل بالحجم الذى يواجه تزايد السكان . لذلك فإن المجال الذى يلزم السير فيه لمواجهة هذه الظروف هو الصناعة .

هذا الى جانب ان الصناعة يمكن ان يقوم وان تنمو بمعدلات كبيرة نظرا لتوافر القوى البشرية التى يلزم توجيهاها ورفع كفاءتها وانتاجيتها وهى تمثل عنصرا هاما من عناصر الميزات النسبية لمصر عن كثير من بلاد المنطقة العربية والمنطقة الافريقية . كما أن لمصر تاريخا وخبرة بأنواع عديدة من الصناعات الخفيفة والثقيلة ، ومارست تجارب واسعة في انشاء وتشغيل العديد من المصانع في مختلف المجالات . واكتسبت من تلك الخبرات (حلولها ومرها) الكثير من المعرفة التى

ترسي أسس التوجه السليم نحو المستقبل .
كما لن بها قاعدة كافية للخدمات اللازمة للصناعة
وبها موارد ومشروعات للخدمات وللطاقات والنقل
وإمكانيات في مجالات التعليم والتدريب والبحث
العلمي وهذه كلها مقومات أساسية للتصنيع
تتميز بها مصر عن كثير من البلاد المماثلة .
لذلك فمن الضروري وضع استراتيجية سليمة
للتنمية على أسس الميزات النسبية لمصر ،
والقاعدة القائمة في مجالات الصناعة والنظرة
السليمة للمستقبل .

المراحل التي مرت بها الصناعة :

١ - لقد بدأت نشاطات التعدين والتصنيع في مصر منذ الحضارة المصرية
القديمة منذ آلاف السنين . كما أن الصناعة الحديثة بدأت في مصر منذ أكثر من
قرن من الزمن حيث بدأت صناعة السكر والأسمدة وصناعة الغزل والنسيج
والأسمدة الفوسفاتية وتوسعت صناعات خلال الحرب العالمية الثانية تحل محل
الواردات السلعية التي انقطعت بسبب الحرب ، وبدأت صناعة أسياخ الحديد
والأسمدة الأزوتية . وكانت كل هذه النشاطات قائمة على جهود القطاع الخاص
وبه مصر وشركائه كما كانت نشاطات تعتمد على الخامات الزراعية (كالسكر
والقطن) وعلى الخامات الطبيعية (كالمح والأسمدة الفوسفاتية) . كما لم يكن
لها نصيب كبير في الدخل القومي الذي كان يعتمد أساسا على الزراعة ، فلم يزد
نصيب الصناعة عن ١٠٪ من الدخل القومي منذ الثلاثينات حتى أوائل
الخمسينات .

٢ - وقد بدأ الاهتمام المركز بالصناعة منذ قيام الثورة وإنشاء المجلس القومي
للانتاج عام ١٩٥٥ م وإنشاء وزارة الصناعة ١٩٥٧ م فتم وضع أول برنامج
قومي للتصنيع في عام ١٩٥٧ بلغت تكلفته الكلية حينئذ ٢٥٠ مليوناً من
الجنيهات لينفذ على خمس سنوات اختصرت إلى ثلاث . كما استهدفت الخطة
الخصمية الأولى (٦٠/٦١ - ٦٤/٦٥) إعطاء دفعة قوية للصناعة فخصصت
لها ٢٦,٧٪ من الاستثمارات الكلية بهدف زيادة الصناعات التحويلية بنسبة
٤٢٪ في نهاية تلك الخطة . ولقد قلل نصيب الاستثمارات الصناعية بدور حول
نسبة ٢٥٪ من الاستثمارات الكلية منذ عام ١٩٦٠ - فيما عدا الفترة من ١٩٦٧
إلى ١٩٧٤ حين مرت البلاد بمرحلة اقتصاديات الحرب التي حدثت من
الاستثمارات الجديدة وإبطأت خلالها عملية التنمية وتضاعفت مشكل الصناعة

من حيث مشكل استيراد الخامات وقطع الغيار مع القيام بدورها كلها في سد الاحتياجات المحلية من المنتجات المنلحة .

٣ - وبدأت مرحلة جديدة بعد عام ١٩٧٤ حيث بدأت التحول من الحرب الى السلام وبدأ الاتجاه نحو التصدير في ظل سياسة اقتصادية جديدة هي سياسة الإنفتاح . ثم وضعت خطة التنمية القومية لعام ٨٢/٨٣ إلى ٨٧/٨٦ تمثل فترة هامة في تطور الصناعة المصرية والقاعدة المحلية التي لابد من اخذها في الاعتبار عند مناقشة استراتيجية التصنيع للمرحلة المقبلة وما يلزم لها من سياسات اذ ان الحاضر هو القاعدة الواقعية للانطلاق نحو المستقبل .

المعوقات التي واجهت التنمية الصناعية :

١ - عدم التكامل او التنسيق بين القطاعات المختلفة لتحاول كل منهما الاستجابة الى متطلبات الاستراتيجية العامة دون الاخذ في الاعتبار بان ذلك على القطاعات الأخرى .

ومن هنا يلزم ان يحدد للقطاع الصناعي دور معلوم ، ونواحي محددة في الاسهام في النمو العام للاقتصاد القومي وان يتحدد ذلك على مستوى القطاع ككل ، وعلى مستوى نوعية كل صناعة وعلى مستوى كل سلعة من السلع الضرورية - بالتنسيق مع القطاعات الأخرى .

٢ - عدم التناسق بين المدخلات الزراعية اللازمة كموارد اولية للقطاع الصناعي كعدم كفاية محصول القصب الا لثلاثي طائلة صناعة السكر - وكذلك بالنسبة للبذور الزيتية او الالبان .

٣ - انتطاع التيار مما يؤدي الى توقف مصانع لغترات مختلفة .

٤ - وجود طاقات انتلجية غير مستغلة اما لنقص المستلزمات المحلية او المستوردة او القوى المحركة او لعدم الآلات وتعطلها او لنقص السيولة النقدية .

٥ - معوقات امام القطاع العام ، وتنلخص في :

- (ا) ضعف الكفاية الادارية والتنظيمية والتدريب .
- (ب) عدم كفاية مخصصات الاهلاك بما يتلالم مع متطلبات الاحلال والتجديد .
- (ج) عدم كفاية الفلأض المالي لمواجهة الاحلال والتجديد .
- (د) تضخم ميونيوات القطاع العام ازاء بعضها البعض ولدى الحكومة مما يؤدي الى ضعف السيولة والاتجاه الى الاقتراض من البنوك لغوائد مرتفعة .
- (هـ) الخسائر النالمة عن إعتماد الدولة على القطاع العام لمواجهة خفض الاسعار خاصة بالنسبة للاغذية والملابس .
- (و) نقص العمالة الماهرة .

وفي ضوء دراسة المرحلة السابقة على الخطة الخمسية السابقة والمعوقات التي صادفت الصناعة فيها وتمشيا مع الاستراتيجية طويلة الأمد للتنمية القومية الشاملة وللإستراتيجية طويلة الأمد للتنمية الصناعية ، وضعف إستراتيجية الصناعة تم اتباع الأسس التالية :

- ١ - توفير احتياجات الجماهير وخاصة من منتجات الصناعات الغذائية والكسائية (مع الاهتمام بالتوسع في صناعة الملابس الجاهزة بكافة أنواعها) وبجودة عالية وبأسعار تتناسب مع مختلف الدخول .
- ٢ - خلق بدائل من الإنتاج المحلي لما يستورد من سلع استثمارية و سلع بسيطة و سلع استهلاكية مع متابعة القنوع في متطلبات الاستهلاك وانماطه وذلك لتخفيف العبء عن استخدامات النقد الأجنبي .
- ٣ - تنمية الإمكانات التصديرية التقليدية دعما لميزان المدفوعات .
- ٤ - دعم وتنمية وتطوير القطاع العلم باعتباره الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية في ضوء مبادئ فصل الملكية عن الإدارة والالتزام بمشاركة العاملين في الإدارة والحفاظ على مكاسبهم وتحرير شركات القطاع العلم من القيود التي تعوق مسيرته .
- ٥ - إعطاء الأولوية لمشروعات الإحلال والتجديد وإعادة التاهيل للحفاظ على الطاقات الانتاجية القائمة وتطويرها بما يسير التكنولوجيا الحديثة .
- ٦ - الإسراع في استكمال المشروعات التي بدأ تنفيذها حتى تتمكن من الدخول الى مجال الإنتاج والاستفادة من منتجاتها وعوائدها .
- ٧ - تشجيع وتنمية القطاع الخاص لزيادة مساهمته في التنمية الصناعية .
- ٨ - وكذلك تدعيم وتطوير قطاعات الصناعات الصغيرة التي تمثل حوائى لث الإنتاج الصناعي ويعمل بها حوائى ثلثي العاملين بالقطاع .
- ٩ - الاهتمام بالثروة المعدنية والمسح الجيولوجى واستغلال الخامات التعدينية وحقول الغازات الطبيعية في التصنيع المحلي .
- ١٠ - تشجيع رؤوس الأموال العربية والأجنبية والوطنية للمشاركة في مشروعات الإنتاج الصناعي في اطار الخطة الخمسية الصناعية ، بما يوفر التكنولوجيا الحديثة بأفضل الشروط وأنسب الوسائل .
- ١١ - زيادة الاهتمام بالبحوث والتطوير والتعاون مع أجهزة البحث العلمى بهدف تحسين جودة الإنتاج وتطويره - للوصول الى إنتاج محلى مطابق للمواصفات وعلى مستوى يتماشى مع التقدم العلمى .
- ١٢ - إتاحة فرص عمل جديدة - مع الاهتمام بالتدريب على كافة المستويات وفي مختلف المجالات الفنية والإنتاجية والتنظيمية والإدارية ووضع خطة متكاملة لتدريب كوادر الصفوف الأولى والثانية والثالثة .
- ١٣ - تحسين اقتصاديات الوحدات الإنتاجية بترشيد استخدام الطاقة والخامات والاستخدام للآلات وربط الحوافز بالإنتاج كما وجوده .
- ١٤ - التأكيد على الرعاية الاجتماعية للعاملين بما يكفل مساهمتهم الفعالة في الإنتاج وأقل المأخذ والتألف ورفع الكلفة الإنتاجية .

المقررات الأساسية لدفع عملية التنمية الصناعية :

أولاً : الإستراتيجيات والسياسات :

(١) ضرورة العمل على إقامة مشروعات البنية الأساسية والمجتمعات الجديدة على نفقة الدولة واعطاء ذلك الأولوية الواجبة في ظل الإمكانيات والموارد المتاحة حيث انها تخدم الكثير من مشروعات خطة التنمية .
(٢) يجب مراعاة ان تكون الاستراتيجية الصناعية منسقة ومتكاملة مع الاستراتيجيات القطاعية الأخرى حيث هناك تفاعلاً وترابطاً بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الهامة مثل الزراعة والبتروك والكهرباء والنقل والرى والتشييد سواء بقيام الصناعة بإنتاج يساهم في نشاط هذه القطاعات او اعتمادها على تلك القطاعات في توفير مدخلات هامة للإنتاج الصناعي .
(٣) ومن هنا فإن عنصراً أساسياً في استراتيجية الصناعة يجب ان يتحقق وذلك :

(أ) بإحكام الترابط والتنسيق والتكامل بين الصناعة والقطاعات الاقتصادية الأخرى من جهة والترابط والتنسيق والتكامل ومنع الإزدواجية او التضارب بين القطاعات الصناعية التابعة للوزارات الأخرى كالإنتاج الحربي والتموين والإسكان ... الخ ...

(ب) التكامل بينهما جميعاً وبين الصناعة في القطاع الخاص والمشارك من جهة أخرى .

(٤) يجب ان تكون استراتيجية الصناعة شاملة للقطاعين العام والخاص وان يتم الترابط والتكامل والتنسيق فيما بينهما وتبادل المدخلات والمخرجات والخبرات والتدريب وتنشيط دور اتحاد الصناعات في هذا المجال .
كما يجب ان تتضمن السياسة الصناعية الاهتمام المتزايد بقطاع الصناعات الصغيرة والحرفية وتطويره وربطها بصناعات مغذية للصناعات الكبيرة بالإضافة الى ما يخصص للإستهلاك المحلي مع التوسع فيها للتصدير .

ثانياً : القواعد المالية والإقتصادية :

(١) اتخاذ خطوات فورية لعلاج الخلل في الهيكل التمويل للشركات والمجزر في السيولة النقدية

(٢) توفير اعتمادات النقد الأجنبي اللازمة للمستلزمات والاستثمارات في اطار سياسة ثابتة للتنمية الصناعية .

(٣) التأكيد على دور البنوك في التنمية الصناعية بالمساهمة في المشروعات وعمليات الصادرات ورفع حد الائتمان عن طريق إتاحة القروض الطويلة الأجل بفائدة منخفضة وتخفيض الفوائد على القروض للمشروعات الصناعية وخاصة الصناعات الصغيرة والحرفية .

ثالثاً : القوانين والتشريعات :

- (١) مراجعة قوانين الاستثمار الحالية بهدف توحيدها وتبسيطها بالنسبة للقطاعات العام والخاص والمختلطة .
- (٢) إعادة النظر في قوانين العمل بهدف رفع الانتاجية والتركيز على الانضباط وتوسيع سلطة الإدارة في قاعدة الثواب والعقاب .
- (٣) مراجعة المشروعات القائمة المتغيرة للقطاع الخاص الاستثمارى وعلاج اوضاعها وتحليل اسباب عثرتها وعلاج ما يكون مرجعه الى الاجراءات والقوانين واللوائح .

رابعاً : الإحاطة بالصناعة والتجارة :

- (١) تخطيط التعليم وتنوعه وبرامجه (خاصة المتوسط والعالي) والتدريب الحرى و المهنى والعالي لتوفير النوعيات المطلوبة لتحقيق الاستراتيجية الصناعية من حيث العمالة الفنية والعمالة الماهرة والأعمال الاشرافية والإدارة الصناعية والتخطيط الصناعى والكفلية الانتاجية والجودة ومراقبتها والتسويق الداخلى والخارجى والموازنة بين التكنولوجيات والمشروعات ودراسات الجدوى وصياغة المشروعات وتصميمها وتنفيذها وتشغيلها .
- (٢) حسن اختيار القيادات الادارية بما يحقق وضع العامل المناسب فى المكان المناسب وإعادة النظر فى تعيين تلك القيادات لكل ٣ سنوات فى ضوء ما حققته المنشأة وما تسفر عنه المراكز المالية للشركات والخطط الساعية اعتمادها .
- (٣) إعادة النظر فى هيكل الاجور لجميع المستويات مع وضع نظم الحوافز لربط الاجر بالانتاج .

خامساً : الإنتاج والتجارة والصناعة :

- (١) توحيد اسعار المياه والطاقة التى تستخدم فى صناعة بما يدعم الصناعة ويفتح ابواب المنافسة بين القطاعات المختلفة .
- (٢) تحديد (درجة الأولوية) التى يجب ان تعطى للقطاعات الانتاجية ككل بالنسبة للقطاعات الخدمية فى عملية التنمية كأهداف ومجالات للاستثمار وذلك وفقاً للموارد المحلية المتاحة وامكانيات التوسع فى الإنتاج ومدى ملائمة لكفلية الاستهلاك المحلى أو للتصدير .
- (٣) الاستغلال الكامل لكل الطاقات الصناعية المتاحة فى مختلف الصناعات سواء فى القطاع العام أو الخاص أو المختلطة على اساس التنافسية علمية سليمة وتحقيق قيمة مضافة حقيقية .
- (٤) يلزم تحقيق الكفلية الانتاجية والجودة وكفاءة استخدام الموارد وانقاذ المالء والتخلف على مستوى الوحدة الإنتاجية وعلى مستوى القطاع الصناعى ككل .

سادساً : سياسة التمويل والاستثمار :

- (١) تشجيع الاستثمار فى الصناعات الصغيرة والحرفية وخاصة المتصلة

بالإسراع مراعى ومتطلبات الاستهلاك الشعبى من الموارد الغذائية والملابس الجاهزة والمعدات المنزلية وكذلك فى مجالات اصلاح وصيانة المعدات والادوات المنزلية والآلات للميكة الزراعية والنقل والاتصالات - كما يقضى الأمر اصدار تشريعات خاصة لدعم الصناعات الصغيرة ماليا وفنيا بغشاء المجمعات الصناعية واجهزة الرشاد الصناعى والمعونة الفنية والتمويل الميسر على ان تعمم تلك المجمعات فى المدن الجديدة والمحافظات المختلفة حسب احتياجاتها مع تشجيع المشاركة الشعبية فى هذه الصناعات .

(٢) تدعيم دور بنك التنمية الصناعية للقيام بعمليات المساهمة والتمويل فى مشروعات القطاع الخاص بأسعار مناسبة وبشروط ميسرة لتشجيع اقامة المشروعات الصناعية المدرجة فى الخطة الخمسية كاستثمارات يساهم فيها القطاع الخاص والبالغ قدرها ثمانية عشر مليون جنيه .

سليما : الاستيراد والتصدير :

(١) وضع ضوابط استيراد المنتجات التى لايفتها الإنتاج المحلى فى حدود الفجوة مع قيام اجهزة الاعلام بالدعوة المستمرة لترشيد الاستهلاك وتوجيه المستهلكين للاقتناع بالمنتجات المصرية بديلا عن المستوردة .

(٢) تشجيع سياسة الإنتاج برفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين جودة المنتج مع اعطاء علاوة تصديرية مناسبة وتخفيض قيمة مستلزمات الإنتاج الموجه للتصدير واعطاء مكافآت تشجيعية مناسبة .

(٣) التقليل على عدم التوازن بين الصادرات والواردات وتلبية الاحتياجات الرشيدة للاستهلاك عن طريق :

- استغلال الموارد والخامات المحلية للتقليل من الاعتماد على الاستيراد .

- تعميق التصنيع المحلى .

- احلال المنتجات المحلية محل المستوردة .

(٤) فك قيود اجهزة الرقابة على الصادرات واستبدالها باجهزة لتنمية الصادرات وتسهيل اجراءاتها .

(٥) . الابقاء على سعر صرف مميز للنقد الاجنبى الناتج عن التصدير والاحتفاظ بالمصدرين .

(٦) وضع نظم ميسرة ليحل محل (دوربك) الخاص بالجمارك .

(٧) تشجيع التصنيع المحلى للمعدات الاستثمارية التى تستورد وذلك عن طريق استغلال الطاقات المحلية فى كافة القطاعات مع دعم مكتب وشركات التصميم للقيام بدورها فى هذا المجال .

ثانيا : النهج البحثية والتكنولوجية :

(١) تدعيم مراكز البحوث وتوفير الاعتمادات للأبحاث العملية بالإضافة الى المعدات والتجهيزات اللازمة للتجارب النصف صناعية بهدف تطوير المنتجات التكنولوجية .

- (٢) توفير الخامات المعدنية الأساسية محليا بتنشيط :
- الأبحاث الجيولوجية عن الخامات والتأكيد على توفير مخزون احتياطي لمدة لا تقل عن ٣٠ عاما .
- تجميع وتجهيز الخردة المحلية بأنواعها المختلفة ومشروعات تكسير البواخر الخردة .
(٣) يجب ان تتضمن السياسة الصناعية استكشاف وحصر كل الخامات المحلية (معدنية وزراعية وبتروولية الخ) وتقييمها نوعيا واقتصاديا من أجل التصنيع سواء للسوق المحلي أو التصدير سواء كموارد وسيطة للصناعة أو غيرها أو كمواد مصنعة للاستهلاك .
(٤) يجب ربط مراكز البحوث بمراكز الانتاج حتى تكون البحوث تطبيقية لزيادة وتحسين الانتاج والانتاجية .

ورقة عمل عن السياسات الاقتصادية وأثرها على التنمية الصناعية

دكتور د سلطان أبو على

أولاً : المقدمة :

يكاد يكون هناك شبه اجماع في الراى على ان مستقبل التنمية الاقتصادية في مصر يعتمد في المقام الأول على الصناعة والخدمات بعد ان كانت المقولة السائدة هي ان مصر بلد زراعى ويرجع ذلك الى محدودية الارض الزراعية القابلة للزراعة بالإضافة الى ندرة المياه حتى بعد انتهاء فترة الجفاف الحالية في ضوء التنمية التي تتم في بلاد حوض النهر . وعلاوة على ذلك فان الزراعة بطبيعتها نشاط طارد للسكان بحيث يستطيع اقل من ١٠ ٪ منهم اتاحة الغذاء اللازم للسكان جميعا ففي الولايات المتحدة الامريكية يعمل بالزراعة اقل من ٥ ٪ من مجموع السكان ومع ذلك توفر احتياجاتها بالإضافة للفائض الزراعى الكبير الذى يتوافر كمخزون ومعونة غذائية .

ومن المقدر ان يبلغ عدد سكان مصر نحو ٧٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ فلذا قدرنا ان نسبة اليد العاملة الى مجموع السكان حوالى ٣٠ ٪ فمعنى ذلك ان حجم القوة العاملة التى تطلب عملا في ذلك التاريخ تقدر بنحو ٢١ مليون شخص وإذا كانت نسبة البطالة حاليا تقدر بنحو ١٦ ٪ من

مجموع القوة العاملة اى مليقدر بحوالى ٢,٥ مليون شخص فان هذا يظهر ضرورة التنمية الصناعية التى تستطيع اقلحة فرص عمالة لهذه القوة الهائلة سعيا وراء زيادة الانتاج وتجنباً للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تنتج من البطالة .

ولاشك ان بمصر مقومات صناعية كبيرة من موارد بشرية ومواد خلم وموارد مالية كما ان التنمية الصناعية تعتمد على عوامل عدة بعضها اقتصادية واخرى تكنولوجية وتنظيمية وادارية وغيرها وما سوف نتناوله فى هذه الورقة هو اثر السياسات الاقتصادية على التنمية الصناعية . غير ان السياسات الاقتصادية عديدة ومتنوعة ولاغراض هذه الورقة لايد وان يكون هناك عملية انتقاء سواء بالنسبة لمجموعات هذه السياسات او الادوات الداخلة فى كل مجموعة منها وسوف نركز فى المقام الاول على الجوانب الواقعية فى الاقتصاد المصرى المعاصر .

ثانيا : السياسة النقدية

تستطيع السياسة النقدية اعطاء دفعة للتنمية الصناعية من عدة زوايا اهمها توفير التمويل اللازم بشروط مقبولة وكذلك اقالة عشرة الشركات الصناعية المتعثرة وعلى هذا فما سنعرض له هنا يقتصر على حجم التمويل المصرى وسعر الفائدة والسقوف الائتمانية واعادة جدولة قروض الشركات المتعثرة .

١ - حجم التمويل

تمول البنوك العديد من الأنشطة ونسبة مخصصه لقطاع الصناعة يعتبر محدودا للغاية .. ففي يونية ١٩٨٥ بلغ حجم ودائع قطاع الصناعة لدى البنوك التجارية نحو ٣,١ مليار جنيه من مجموع الودائع التي بلغت حوالي ١٩,٩ مليار جنيه أى بنسبة ١٥,٩ ٪. في حين بلغت ارصدة الاقتراض لهذا القطاع ٤,٩ مليار جنيه من مجموع القروض التي بلغت ١٥,٦ مليار جنيه أى بنسبة ٣١,٣ ٪. وعلى ذلك يكون صافي مركز قطاع الصناعة في يونية ١٩٨٥ الاقتراض صافي مقداره ١,٨ مليار جنيه في حين أن مركز قطاع التجارة كان اقتراضا صافيا قيمته ٣,٩ مليار جنيه أى أكثر من ضعف مركز قطاع الصناعة (١) وإذا أضفنا البنوك المتخصصة فلنأخذ نرى أن المبلغ المخصصة لقطاع الصناعة ضئيلة للغاية ولا تمثل إلا نسبة صغيرة مما خصصته البنوك التجارية .

وتقدر ارصدة ودائع قطاع الصناعة لدى البنوك المتخصصة بمقدار ٧٤,٩ مليون جنيه في يونية ١٩٨٥ في حين كان رصيده من القروض ٣٢٨,٥ مليون جنيه أى أن قطاع الصناعة قد اقتراض مبلغا صافيا من البنوك المتخصصة مقداره ٢٥٣,٦ مليون جنيه . (٢) وكل هذا يشير الى ضرورة اتاحة نسبة اكبر من التمويل للقطاع الصناعي ومع الاهتمام بأعداد مشروعات رابحة اقتصاديا وماليا .

٢ - سعر الفائدة

انتهجت الدولة منذ سنوات عديدة سياسة دعم بعض القطاعات ومن اسف أن الدعم قد وجه في المقام الأول الى المستهلكين وقد تسبب ذلك جزئيا في زيادة الاستهلاك بنسب مرتفعة وأصبح من الضروري إعادة توجيه الدعم بحيث يذهب الى المنتجين ويميز البنك المركزى في اسعار الفائدة بحسب النشاط الاقتصادى واسعار الفائدة على القروض الصناعية تتراوح بين ١١ ، ١٣ ٪ في الملة . وهذه الاسعار تعتبر مدعمة حيث انها تقل عن معدل التضخم السائد حاليا والمقدر بنحو ٢٧ ٪. وتقلرا للطول النسبى لفترة تفرغ المشروعات الصناعية فلن دعم التنمية الصناعية يتطلب مزيدا من التخفيض في اسعار الفائدة المقدمة لبعض المشروعات . ويجب انتقاء هذه المشروعات بطريقة جيدة حتى لا تشجع الأنشطة التى ليس لها ميزة نسبية مما يضطرننا الى تقديم مزيد من الحماية مما يضر بمصالح المجتمع والمستهلكين .

٣ - سقف الائتمانية

نتيجة لارتفاع معدلات التضخم في مصر سعت السياسة النقدية الى تقييد الائتمان في محاولة للوصول بمعدل ارتفاع الاسعار الى مستوى معقول وفرضت سقوبا ائتمانية تنوعت من سقف عام للائتمان لايتجاوز ٦٥ ٪ من اجمالي الودائع لدى البنوك مع قرض سقف ائتمان فرعية ، ثم

الى تحديد مبالغ لزيادة القروض في كل بنك ، ويعتقد ان هذه السقوف قد ادت الى عدم حصول بعض المشروعات الصناعية على محتاج اليه من الاموال اللازمة للتشغيل واسهم هذا في زيادة نسبة الطاقات العاطلة وهذا الوضع لن يسهم في خفض معدلات التضخم بل يؤدي الى ارتفاعها على المدى الطويل ، ولذلك يحسن الا تؤدي عملية تقييد الائتمان الى مثل هذا الوضع ويجب ان تسمح السقوف التي تفرض على التوسع النقدي بمرونة كافية لحصول المشروعات الصناعية على التمويل اللازم لاستغلال طاقاتها الانتاجية الى الحد الامثل .

٤ - المشروعات المتعثرة

من المسلم به ان النجاح يشجع على مزيد من النجاح ، وان الفشل يؤدي الى الاحجام والانكماش وتوجد في القطاع الصناعي حاليا عديد من المشروعات المتعثرة .

وترجع اسباب هذه الظاهرة الى عوامل عدة ليس هذا مجال الخوض فيها (٣) . غير ان احد هذه الاسباب زيادة نسبة القروض الى حقوق المساهمين ومن ثم زيادة اعباء الفائدة والاساط القروض بحيث يستحيل ان يكون المشروع رابحا . وهذه المشكلة تقع مسئوليتها على الشركات وكذلك على الجهاز المصرفي وعليه يجب ان يتعاونوا على تعويم هذه الشركات وجعلها وحدات صحية وهذا يستلزم عدة اجراءات منها الغاء جزء من اصل الدين والفوائد وتخفيض سعر الفائدة مع اعادة جدولة القروض من اجل اطالة فترة السداد ومثل هذه الاجراءات لا يجب ان تطبق كمبدأ عام حيث ان هناك بعض الشركات التي لن تجدى فيها هذه الاصلاحات نظرا لعدم امكانها الاستمرار في العمل بنجاح وهذه الشركات يجب تصفيتها . اما البعض الاخر فسوف ينصلح حالها اذا طبقت هذه التوصيات ولذلك يجب دراسة كل شركة بطريقة تفصيلية لاتخاذ الاجراءات التي تؤدي الى اصلاحها ولا جدال في ان اقالة الشركات من عثرتها سوف يجذب المزيد من الاستثمارات الى القطاع الصناعي مما يعمل على تقويته .

ثالثا - السياسة المالية

ان احدى الوظائف الاساسية للسياسة المالية هي الوظيفة التخصيصية اي تخصيص الموارد على الاستخدامات المختلفة ولذلك يحسن صياغة السياسة المالية بطريقة تؤدي الى الاسراع بالتنمية الصناعية ونشير في هذا الصدد الى النقاط الرئيسية التالية : معدلات الضرائب ، الاعتمادات الضريبية ، وضريبة التركات .

١ - معدل الضريبة

يفرض القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨٦ والتعديلات التي أدخلت عليه سعر ضريبة يعادل ٣٢٪ على الأرباح التجارية والصناعية فلذا كان المشروع قريبا فلن صلح المشروع يتحمل الضريبة العامة على الإيراد بحيث يصل معدل الضريبة الى حوالي ٤٠٪ وإذا كانت الشركة شركة أموال فلن اصحاب اسهم الشركات الصناعية يدفعون الضريبة على القيم المنقولة على ٥٠٪ من ارباح الاسهم هذا في الوقت الذي تعفى فيه الفوائد على الودائع من كلفة الضرائب . وهذا المعدل المرتفع من الضريبة على الأرباح الصناعية يؤدي اما الى احجام البعض عن الدخول في هذا النشاط (٤) او الى التهرب من اداء الضريبة . ففي الحالة الاولى لاينمو القطاع الصناعي بدرجة كافية كما يحرم المجتمع من فرص العمالة التي كان من الممكن ان تولد مع نشأة هذه المشروعات اما في الحالة الثانية فلن إيرادات الموازنة العامة للدولة تكون منخفضة مما يسهم في العجز المشاهد حاليا والذي تزيد نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي عن النسبة المقبولة (أكثر من ١٨,٨٪ في عام ١٩٨٧/٨٦ بالمقارنة الى حوالي ٥٪) .

ومن كل ملتقدم نرى ان هناك مجالا لاعادة النظر في معدل الضريبة على الأرباح الصناعية يفرض تشجيع مزيد من الاستثمار في القطاع الصناعي ونزعم ان هذا الخفض في معدل الضريبة اذا حدث لن يقلل إيرادها بل من الممكن ان تزيد الحصلة الكلية لهذه الضريبة .

٢ - الاعفاءات الضريبية

ويمكن تشجيع اقدام على المشروعات الصناعية المرغوب فيها عن طريق منح استقطاعات واعفاءات ضريبية اكبر لهذه المشروعات بالمقارنة لغيرها من المشروعات التي لايجتاج اليها المجتمع بذات الدرجة . ومن امثلة ذلك السماح بخصم نسب اكبر لاهلاك الاصول او الغد والضياح في مستقرات الانتاج والمنتجات النهائية وغيرها .

٣ - ضريبة الشركات ورسم الأيلولة

من الاسباب التي لاتحظى المصريين على الاستثمار العيني سواء من القطاع الصناعي او غيره من القطاعات ارتفاع نسبة ضريبة الشركات ورسم الأيلولة على شركة المتوفى . وتصل هذه النسبة الى حوالي ٤٠٪ من الشركة ويلاحظ ان حصيله هذه الضريبة منخفض جدا . لذا يقترح الغاء ضريبة الشركات مع ابقاء رسم الأيلولة والذي يقدر بحوالي ٢٠٪ ونعتقد ان هذا الاجراء من شأنه ان يشجع الافراد على استثمار اموالهم في استثمارات حقيقية بدلا من الاحتفاظ بها في صورة سائلة وفي حالات كثيرة خارج البلاد .

باجا : السياسة السعرية

تؤثر الاسعار على توزيع الاستثمارات على القطاعات المختلفة وتوزيع الدخل بين فئات الشعب فإذا أريد تحسين دخل المتعيشين على الزراعة بالنسبة للأنشطة الأخرى كان من الضروري جعل الاسعار الزراعية أكثر ربحية عن الاسعار الأخرى وهكذا . وخلال فترة الستينات كانت الحكومة متحكمة في غالبية الاسعار ولكن سياسة التسعير قد تغيرت في الوقت الحالى . وتتحدد اسعار كثير من السلع عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب غير انه يلاحظ على السياسة السعرية السائدة حاليا مايل .

١ - التمييز في الاسعار

يوجد تمييز في اسعار بعض مستلزمات الانتاج وذلك باختلاف القانون الذى يحكم المشروعات المختلفة ويظهر ذلك حاليا في مواد الوقود والكهرباء الألومنيوم وقد كان هذا الوضع سائدا في خيوط الغزل حيث كان يباع الى الشركات الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بسعر تزيد عن تلك التى يحصل عليها بها اصحاب المصانع الفردية بنسبة تصل الى ٢٨ ٪ . وكان من نتيجة ذلك ان اصحاب هذه المصانع الفردية توقفوا عن الانتاج اكتفاء ببيع حصتهم من الغزل الى الشركات الاستثمارية مع اقتسام فرق السعر وقد تم القضاء على هذه المشكلة بتوحيد اسعار الغزل .

والمثل الآخر للسرى حاليا هو الألومنيوم حيث يباع بثلاثة اسعار المنخفض لشركات القطاع العام والمتوسط للشركات الخاضعة للقانون رقم ١٥٩ الخاص بالشركات المحلية والسعر المرتفع للشركات الاستثمارية الخاضعة للقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ . ويحقق البعض مكاسب كبيرة عن طريق المتاجرة بفروقات الاسعار بدلا من الدخول في عمليات التصنيع ولاشك ان هذا ضلر بعمليات التصنيع .

والمثل الصلرخ الثالث مواد الوقود التى تباع بأسعار متعددة للمشروعات مما ادى الى اغلاق بعض المصانع بسبب عدم قدرتها على تحمل الاسعار المرتفعة .

ولاشك ان هذا التمييز في اسعار مستلزمات الانتاج لايفيد التنمية الصناعية صحيح ان السبب وراء ذلك هو القليل الدعم المقدم لهذه السلع . وان الفلسفة قامت على التدرج بدءا بالمشروعات الاستثمارية على ان تلحق بها المشروعات الأخرى بعد ان تعمل من لوضاعها غير ان هذا التمييز قد استمر لفترة اطول من اللازم . ونرى ضرورة توحيد اسعار مستلزمات الانتاج بغض النظر عن الشكل القانونى للشركات التى تعمل في ذات النشاط .

٢ دعم أسعار مستلزمات الإنتاج

والسمة الأخرى التي تتميز بها السياسة السعرية في القطاع الصناعي هي تقديم دعم لبعض مستلزمات الإنتاج ، وقد رأينا في البند السابق بعض المشاكل التي تترتب على ذلك بالإضافة إلى حصول البعض على دخول كبيرة بطريقة غير مبررة وعلاوة على ذلك فإن تقديم الدعم إلى مستلزمات الإنتاج يؤدي إلى خلل الحسابات الاقتصادية ولا يمكن من حساب التكلفة الحقيقية للمنتجات المختلفة . لذا يجب تسعير مستلزمات الإنتاج والمواد الخام بأسعارها الحقيقية وإذا أريد تقديم دعم فإنه يمنح للمنتجات النهائية وذلك من أجل ضبط حسابات الإنتاج المختلفة .

٣ التسعير الإداري

تسعر الدولة بعض المنتجات الصناعية ولا بأس بهذا التسعير في حالة حصول المنتج على دعم في صورة مباشرة أو غير مباشرة أو في حالة تمتعه بحماية جمركية بطريقة أو بأخرى ففي هذه الحالات فإن من يحصل على الدعم أو الحماية يجب أن يخضع للرقابة ومن بينها الرقابة على الأسعار وذلك لضمان صلاح المجتمع والفراديه . غير أن تدخل الدولة في التسعير لا يجب أن يؤدي إلى إلغائهم هذه الشركات أو تحملها خسائر سواء كانت من القطاع العام أو القطاع الخاص ويجب أن يكون التسعير قلما على السماح بهامش معلول من الربح مع حساب تكليف الإنتاج بطريقة منطقية وواقعية .

أما في غير حالات الدعم والحماية فنرى ترك الأسعار لتفاعل قوى العرض والطلب ، ووجود بعض الأرباح المرتفعة في نشاط صناعي مرسوم يجذب الاستثمارات إليه ويحقق التوازن السعري بعد فترة قصيرة إما التحكم في الأسعار بنوع منطلق فإنه لا يشجع على مزيد من الإنتاج ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار مستقبلاً بمعدلات أكبر من تلك التي تحدث في حالة تركها حرة ومن الأمثلة الواضحة التي تؤيد ذلك أسعار الفواكه والخضار فأسعار الفواكه التي كانت ترتفع سنوياً بمعدل ٣٧,٨ ٪ في المتوسط خلال الفترة من يونيو ١٩٨١ إلى يونيو ١٩٨٥ هبط معدل التضخم السنوي فيها إلى حوالي ٢٠,٧ ٪ في المتوسط خلال عامي ١٩٨٦/٨٥ و ١٩٨٧/٨٦ . أما الخضار التي تركزت أسعارها حرة وتدخلت الدولة بتشجيع الزراعة المحمية في إنتاجها . تراجع معدل التضخم في أسعارها إلى ٢١,٩ ٪ في عام ١٩٨٧/٨٦ بعد أن ارتفع إلى ٤٤,٢ ٪ في عام ١٩٨٦/٨٥ . وكان عند مستوى ١٨,٨ ٪ سنوياً في المتوسط خلال الفترة يونيو ١٩٨١ - يونيو ١٩٨٥ (٥) .

أن التسارع في عملية التنمية الصناعية يقتضي إعادة النظر في السياسة السعرية المطبقة وخاصة بالنسبة للامس الثلاثة سالفة الذكر .

خامساً : السياسة التجارية وسعر الصرف

سوف لا نتعرض هنا لسياسات سعر الصرف وأثرها على التنمية .

الصناعية حيث خصص لها جلسة منفردة وذلك ابرازا لاهميتها ونشير هنا الى بعض جوانب سياسات التصدير والاستيراد والتعريفية الجمركية وعلاقتها بالتنمية الصناعية لقد عدلت الدولة في عام ١٩٨٦ سياسة الاستيراد بما يؤدى الى وضوح هذه السياسة وازالة التعقيدات الادارية وأنصب هذا التعديل على الغاء لجان الترشيح واصدار قوائم واضحة للسلع المسموح باستيرادها وتلك المحظورة كما عدلت التعريفية الجمركية بحيث تكون اقل على الاجزاء المفككة ومستلزمات الانتاج عن المعدل المفروض على المنتج النهائي وكذلك من اجل توفير حماية معقولة للصناعات الوطنية الوليدة حتى يشتد كيانها وهناك بعض الموضوعات التى يمكن ادخالها على السياسة التجارية بغرض تشجيع التنمية الصناعية نذكر منها :

١ . الحماية الفعلية

نميز عادة بين الحماية الاسمية والحماية الفعلية والمقصود بمعدل الحماية الاسمية معدل التعريفية الجمركية الواردة بالقوائم الرسمية اما معدل الحماية الفعلية فيدخل تعديلات على معدل التعريفية الاسمية ترتبط بالرسوم والضرائب غير المباشرة ضمن متغيرات اخرى (٦) ومن الممكن ان يكون معدل الحماية الفعلية اعلى او اقل من معدل الحماية الاسمية ولاشك ان الصناعات الوليدة تحتاج الى حماية ويشترط ان تكون هذه الحماية موقوتة ومعقولة ولايتحقق هذا الا اذا كلت الصناعة التى تقرر حمايتها لها مقومات النجاح وتتمتع بميزة نسبية اما استمرار الحماية الى الابد او الاحتفاظ بمعدلها مرتفعا لفترة طويلة ففيه هدر لموارد البلاد واضرار بمصالح المستهلكين ولذا فلن التنمية الصناعية السليمة تحتاج الى اعادة تقييم مستمر لمعدلات الحماية الاسمية والفعلية بغرض حثها على زيادة انتاجيتها وجعلها تنافسية . كما يجب الافصاح عن هذه السياسة للصناعات المختلفة حتى تدخل التعديلات التكنولوجية المطلوبة وتسعى الى رفع كفاءتها خلال الفترة التى يتقرر فيها مد مظلة الحماية لها .

٢ = رد الرسوم الجمركية

ان سياسة الدولة تقوم على تشجيع الصادرات علاجا لعجز ميزان المدفوعات . وان نستطيع زيادة الصادرات الا بوجود طاقات انتاجية كبيرة . ومن ناحية اخرى فان فتح الاسواق الخارجية امام الصناعة المصرية من شأنه ان يوسع نطاق السوق الذى يعتبر احد المقومات الاساسية للتنمية الصناعية وتحتاج جودة الصادرات الصناعية الى مستلزمات انتاج مستوردة يتم سداد رسوم جمركية عليها . وهذه الرسوم تكاليف من مقصرة المنتجات الوطنية على التنافس فى الاسواق العالمية لذلك اتبعت الدولة نظاما يؤدى الى عدم تحمل هذه الرسوم بالنسبة للمستلزمات المستوردة التى يعاد تصديرها . ومن ذلك نظام

الافراج بالسماح المؤقت ونظم الدويك . ولكن اظهرت التجربة ان استفادة المصدرين من هذه النظم يستغرق فترات طويلة ويعطل اموالا كبيرة في صورة خطابات ضمان وغيرها .

ولذلك اقترح نظم جديد لتمتع الصادرات بالإعفاء من الرسوم الجمركية المفروضة على الموارد الخام الداخلة في صناعة المنتجات النهائية المصدرة ويعرف هذا النظم باسم رد الرسوم الجمركية Tax Rebate . وقوام هذا النظم هو دراسة المواد الخام الداخلة في انتاج السلعة المصدرة (مثلا الملابس الجاهزة او الاثاث او منتجات الجلود ... الخ) والتي تم استيرادها من الخارج ثم تقدير نسبة هذه الرسوم الجمركية الى قيمة السلعة تقوم مصلحة الجمارك بردها مباشرة الى المصدر عند اتمام التصدير فعلى سبيل المثال اذا قدرت الرسوم الجمركية على المستلزمات المستوردة للقميص بنسبة ٥ ٪ من قيمته وقام مصدر بتصدير مائتيه ١٠٠ مليون جنيه قمصان فانه يحصل على رد رسوم جمركية قدرها ٥ ملايين جنيه عند اتمام عملية التصدير بصرف النظر عما اذا كان هو الذي استورد هذه المستلزمات او شركة تجارة خارجية او اى طرف اخر .

ومثل هذا النظم سهل التطبيق ويزيل كثيرا من التعقيدات التي قد يواجهها المصدرون ولاشك انها تساعد على توسع الانتاج الصناعى وقد جرت محاولات لتقدير نسب رد الرسوم على بعض المنتجات المصرية القابلة للتصدير نامل ان ترى طريقها الى التطبيق في القريب العاجل .

ساحسا : سياسات الاجور والعمالة والتدريب

ان السياسات الخاصة بالاجور والعمالة والتدريب ترتبط ارتباطا وثيقا مع بعضها البعض من ناحية ومع التنمية الصناعية من ناحية اخرى فالاحتفاظ بمستويات الاجور عند الحدود المعقولة يؤدى الى خفض تكاليف الانتاج الصناعى مما يمكنه من المنافسة الفعالة مع الانتاج الاجنبى سواء في السوق المحلية او الاجنبية وليست العبرة بمعدل الاجور - ولكن تكلفتها الى اجمالى التكاليف . هنا تظهر اهمية انتاجية اليد العاملة والحاجة الى التدريب والتأهيل .

وبالرغم من ان مصر مكتظة بالسكان ويوجد بها معدل مرتفع من البطالة فان معدلات الاجور مرتفعة كما ان عرض القوة العاملة وهيكلا لا يتوافق مع الطلب عليها ومن ناحية اخرى فان اجور فئات كثيرة من العاملين بالرغم من ارتفاع مستواها لاتتناسب مع تكلفة المعيشة نتيجة لارتفاع الاسعار ويشير تقرير لمنظمة العمل الدولية اعده الاستاذان بنت هانسن وسمير رضوان (٧) ان الطلب على نظام التعليم والتدريب قد تأثر بالعوامل الاساسية التالية :

مجانية التعليم وهيكلا وسياسات الاجور ، والتزام الدولة بتعيين الخريجين ، وهجرة اليد العاملة ، والقيم الاجتماعية الحاكمة . ويقتضى اصلاح هيكلا اليد العاملة تعديل نظام التعليم بحيث يسمح

باستيعاب جميع الاطفال في سن التعليم الالزامى ومن بعده يبدأ توجيه التلاميذ الى التعليم الفنى والمهنى بحيث لا يدخل التعليم العام الا القدر اللازم للتعليم الجامعى . كما يجب زيادة الاهتمام بالتدريب التحويلي بحيث يمكن امتصاص البطالة المقنعة في أنشطة ذات إنتاجية عالية وفيما يتعلق بهيكل الاجور يجب ان يتصم بمرونة اكبر وان يكون الاجر اجر الوظيفة وليس اجر من يشغل الوظيفة وكذلك اعادة النظر في نظام الترقيات بالاقدمية المطلقة الذى ادى الى عدم الاهتمام بالكفاءة والتجديد في وظائف الحكومة والقطاع العام .

ان أغلى الثروات التى تمتلكها مصر هى الموارد البشرية والعناية بحسن اعدادها وتوجيهها مطلب اساسى من مطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة والتنمية الصناعية الكفاء بصورة خاصة .

ملحبا : الخاتمة

لاشك ان السياسات الاقتصادية التى تتبع في الدولة تؤثر بصورة حيوية على التنمية الصناعية غير انها ليست المؤثر الوحيد ويوجد عوامل اخرى منها المناخ العام للاقتصاد الوطنى ومدى ملامته للاستثمار ومدى استعداد الافراد والمؤسسات لتحمل المخاطر والاعتبارات السياسية والتكنولوجية والاجتماعية الاخرى ويجب ان تتكامل هذه الاعتبارات جميعها من أجل حسن استخدام الموارد المتاحة وارساء قواعد صرح صناعى شامخ .

هوامش

(١) انظر البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ١٩٨٥/٨٤ ، ص ٤٧ - ٤٩

(٢) التقرير السابق ص ٥٩ - ٦٢

(٣) انظر الدراسة التفصيلية الصادرة عن المجلس القومية المتخصصة مشاغل تمويل الشركات نوفمبر ١٩٨٧ .

(٤) من المشاهد ان عميدا من الافراد توقفوا عن الاستثمار المباشر (لودعوا اموالهم لدى شركات توفير الاموال بالرغم من تعرضهم لمخاطر عالية وذلك رغبة في الحصول على عائد مرتفع وتجنبها للمشاكل التى يواجهها الاستثمار الصناعى من عمالة وضرائب وجمارك وغيرها .

(٥) المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية شعبة سياسات المالية والاقتصادية استراتيجة لاستقرار الاسعار - يونيو ١٩٨٨ ص ٧

(٦) انظر على سبيل المثال :

B. Balassa, and Associates, Development Strategies in Semi-Industrial Countries, Johns Hopkins, 1980.

(٧) انظر

B. Hansen and Samir Radwan, Employment Opportunities and Equity in a Changing Economy: Egypt in the 1960 1980, 110, 1982, ch.13

تجربة الباكستان في مجال شركات توظيف الأموال

دكتور سلطان أبو على

أهلاً : القصة

غننى عن القول أن موضوع شركات توظيف الأموال يهم كل بيت في مصر تقريبا نظرا لما لديه من ودائع طرف هذه الشركات . كما أن الحكومة معنية بهذا الأمر لما يمكن أن يترتب عليه من آثار اقتصادية تبعا لطريقة استخدام الموارد الهائلة التي تنصرف فيها شركات توظيف الأموال . كما تحرص الحكومة على تحقيق الأمان والضمان للمودعين لتجنب الأضرار الاجتماعية والاقتصادية التي تنجم عن ضياع أموالهم لسبب أو لآخر . من هذه الزوايا جميعا ومن غيرها تبرز أهمية معالجة موضوع شركات توظيف الأموال بما يحقق صالح المجتمع والشعب . ومع التسليم بأن لكل دولة ظروفها الخاصة وأوضاعها المتميزة ، فإن التعرف على تجارب الدول المختلفة لا يخلو من نفع وفائدة ، ومن هذا المنطلق نعرض في هذه الورقة تجربة الباكستان في مجال شركات توظيف الأموال (١) مع المقارنة كلما تيسر للتجربة في مصر .

وقد عاشت الباكستان تجربة شركات توظيف الأموال خلال الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩ أى لمدة حوالى ١٨ شهرا . ثم قررت إلغاؤها . ونعرض هنا أسباب نشوء هذه الشركات وأهدافها ومراحل تطورها ثم عملياتها ومصيرها والدروس المستفادة من هذه التجربة .

ثانياً : أسباب نشوء هذه الشركات

يمكن حصر الأسباب التي ساعدت على نشوء شركات توظيف الأموال في التالي : (٢)

- (١) ازدياد عدد العاملين الباكستانيين في الخارج وخاصة في دول الخليج إلى مليون على ١٤٠ ألف شخص في عام ١٩٧٧ بالمقارنة إلى نحو ٢٣ ألف شخص في عام ١٩٧٥ ، أي إلى مايعادل ستة أضعاف خلال عامين . وتصلح ذلك زيادة تحويلاتهم إلى بلدهم من حوالي ٢ مليار روبية في عام ٧٥ إلى مليون على ١٢ مليار روبية في عام ١٩٧٧ ثم إلى أكثر من ١٨ مليار روبية في عام ١٩٧٩ (٣)
- (٢) تميز التعامل مع بنوك القطاع العام في ذلك الحين بكثير من التعقيدات البيروقراطية وتدهور الخدمات المصرفية مما لم يشجع على التعامل معها إذا أمكن ذلك .
- (٣) عدم توفر فروع كافية للبنوك في المناطق الريفية النائية بالإضافة إلى تخلف وسائل الاتصال بهذه المناطق مما صعب التعامل مع البنوك المعتمدة .
- (٤) تجاهل تطلع أفراد الشعب للتعامل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية حيث تواكبت هذه الفترة مع بداية حكم الرئيس ضياء الحق الذي التزم في سياسته باسلمية الاقتصاد الباكستاني وخاصة فيما يتعلق بإلغاء الربا .

ثالثاً : أهدافها ومراحل تطورها

يمكن ايجاز الأهداف المعلنة من قبل شركات توظيف الأموال فيما يلي :

- (١) ايجاد رصيد كبير من الأموال القابلة للاستثمار عن طريق تجميع المدخرات الصغيرة من المناطق الريفية
- (٢) استثمار هذه الأموال في مشروعات صناعية قائمة واخرى جديدة .
- (٣) تلبية احتياجات الصناعات الصغيرة من الائتمان وخاصة أن هذه المشروعات كانت تواجه صعوبات كثيرة في الحصول على التمويل اللازم لنشاطها .
- (٤) تمويل عمليات التجارة الداخلية والخارجية .
- (٥) تحديث اولويات مجالات الاستثمار في الصناعات الزراعية ، والأراضي الزراعية والعقارية ، والنقل الداخلي ، ووكالات السفر .
- (٦) ايجاد قطاع مالي ليعتد بالربا ومن ثم تكون رائدة في تطبيق المضاربات الإسلامية .
- (٧) اقامة بعض المشروعات الاجتماعية مثل المدارس والمستشفيات والمطابع وذلك من أجل اكتساب احترام الجماهير وتحقيق مكانة اجتماعية عالية (٤)

ويتضح من هذه الاهداف أنها قد صيغت بطريقة منتقاه لكي تتطابق مع محاولة النظام السياسى الجديد لإكتساب المصدقية والشرعية (٥) . كما أن التركيز على هذه الاهداف يحاول جذب التأييد الشرعى حيث أنها تركز على تأكيد دور القطاع الخاص ، ومحاولة ايجاد مؤسسات اسلامية تلبي مطالب الشعب بالاضافة الى تنفيذ مشروعات الرفاهية العامة .

وفيما يخص طبيعة العلاقة بين شركات توظيف الاموال والسلطات فقد مرت بعدة مراحل فضلا عن تميزها بالازدواجية والتناقض . فالهيئات التى تتعامل معها هذه الشركات بصورة مباشرة مثل مكتب تسجيل الشركات المساهمة كانت تتشكك فى نوايا شركات توظيف الاموال منذ البداية ومن ثم حاولت أن تحد من نموها عن طريق التشديد فى متطلبات التسجيل ، وكذلك فإن مجلس البنوك وبنك الدولة (٦) قد انزعجا من وجود هذه الشركات بسبب تهديدها للمركز الاحتكارى لبنوك القطاع العام فى مجال التمويل . وقد أبلغ مجلس البنوك الحكومية بأن هذه الشركات تقوم بأعمال البنوك وهى ليست بنوكا مما يمثل خرقا لقانون البنوك الصادر فى عام ١٩٧٣ (٧) . أما الهيئات القضائية فيبدو أنها كانت تساند هذه الشركات . ويتمثل ذلك فى الاحكام القضائية التى صدرت بأحقية هذه الشركات فى ممارسة نشاطها .

وقد تعززت مكانة شركات توظيف الاموال فى المجتمع عن طريق تأييد الاهداف الايديولوجية للحكومة الجديدة . وادى هذا الى سعى الوزراء والمحافظين الى الظهور فى مناسبات افتتاح فروع هذه الشركات والتقاط الصور مع أصحابها .

وفى ظل هذه الظروف استطاعت الشركات الاولى التى يمتلكها أفراد اكفاء أن ترسى دعائم وجودها بسرعة واثبتت نجاحا كبيرا فى مجال تجميع المدخرات . وقد أدى هذا النجاح المبكر الى نمو الثقة بين هذه الشركات وجموع المدخرين . ومن الناحية الأخرى ، فإن عدم وضوح العلاقة بين هذه الشركات والحكومة - السابق الإشارة اليه - قد فتح المجال أمام بعض المحتالين والنصابين للتربح من وراء تكوين شركات توظيف الاموال .

رابعا : العمليات

نعرض فى هذا القسم لعمليات شركات توظيف الاموال من خلال تنظيمها ، وهيكلها بحسب عدد العاملين والفروع واجمالى الودائع ، وكيفية جذب الودائع ثم نسب توظيف الودائع .

١ - التنظيم

في المرحلة الأولى لهذه الشركات كان أصحابها من رجال الأعمال والبنوك الذين لم يكن لديهم رأس مال كبير فضلاً عن أنه لم يكن مطلوباً حيث أن تسجيل هذه الشركات لا يتطلب إلا ٥٠٠ روبية (أى مايعادل حوالى ٢٠ دولار) أما الجيل الثاني من هذه الشركات فقد تكون بواسطة بعض موظفي الشركات الأولى الذين استقلوا للعمل بأنفسهم . وكان الجيل الثالث أساساً من الانتهازيين والمحتالين الذين لحقوا بالركب سعياً وراء تحقيق مكاسب سريعة .

وكان تنظيم شركات توظيف الأموال الكبيرة شبيهاً بالبنوك التجارية . وتوجهت في البداية إلى المناطق الريفية التي لم يكن بها خدمات مصرفية ثم فتحت فروعاً في المدن الصغيرة . وعندما تجمعت لديها أرصدة كافية فتحت فروعاً في المدن الكبيرة . وكانت هذه الفروع الأخيرة مؤنثة بمكاتب فاخرة لكي تلقى سكان المدن بأن هذه الشركات لديها ملاءة مالية كبيرة . ولم يتوقف وجه الشبه مع البنوك من حيث الشكل بل امتد إلى طبيعة الأعمال من جوانب فتح حسابات ودائع مشابهة للحسابات الجارية والادخارية والودائع الثابتة . كما أعطوا لعملائهم أيضاً سحب مشابهة لدفاتر الشيكات . ولم يعد الشبه هذه الحدود .

وكان مدراء الفروع غير مؤهلين لإداء العمل . ولم يوجد نظام دقيق للايصالات (أ) ، وبالنظر إلى أن فروع شركات توظيف الأموال لم يكن لديها ترقيبات آمنة للاحتفاظ بمبالغ نقدية كبيرة في خزائنها فقد احتفظت بحسابات لدى أقرب فرع لبنك تجارى في المنطقة . وكلما تجمع لدى الفرع أرصدة زائدة كان يقوم بتحويلها إلى المركز الرئيسى لشركة . وفي أغلب الحالات لم يكن مسك الدفاتر والحسابات في هذه الشركات منتظماً ، مع توافر حرية كبيرة لمديرى الفروع في إدارة عملياتهم .

٢ - كيفية تجميع الودائع

تميز الأسلوب الذى جمعت به هذه الشركات ودايع العملاء بما يلي :
(أ) توظيف أبناء الموسرين في المنطقة كموظفين في الفروع مع منحهم مرتبات مجزية وخوافز إذا زاد رقم الودائع التى يجلبونها عن رقم معين .
(ب) الانتشار الجغرافى في أماكن المودعين مع تبسيط إجراءات التعامل إلى أقصى درجة ممكنة بالإضافة إلى مد ساعات العمل لفترة أطول من الفترة التى يعمل بها البنوك .

(ج) التأكيد على أن معاملاتها تتوافق مع الشريعة وأنها لاتتعامل بالربا مع ارتفاع العائد الموزع .

(د) تأنيث المراكز بطريقة فاخرة حتى تعطى الثقة الظاهرية للمتعاملين .
(هـ) الانفاق بسخاء على حملات الاعلان والدعاية والترويج (٩) .

ويبدو أن هذه الأساليب كانت فعالة في جذب الودائع على الرغم من التحذيرات التى صدرت عن بنك الدولة من أن هذه الشركات ليست بنوكاً وأن من يودع أمواله لديها يتحمل مسئولية عمله . وهذا يدفعنا إلى التساؤل عن حجم الودائع لديها .

٣ - هيكل الشركات وحجم الودائع

في منتصف عام ١٩٧٩ كان عمر ظاهرة شركات تمويل الأموال في البليستان حوالي ١٨ شهرا ، وكانت المؤشرات التي تحدد هيكلها على النحو التالي :

جدول رقم ١ : عدد الشركات والعاملين وحجم الودائع

حجم الشركة	العدد	عدد العاملين	مجموع الفروع	اجمالي الودائع	متوسط الودائع
			الف دولار	(الف دولار)	للفرع
كبيرة	٥	١٠١٣١	٩٨٤	٣٧٤٠٠	٣٨
متوسطة	١٦	٢٣٦٠	١٧٣	٣٨٨٠	٢٢
صغيرة	٤٩	١٣٧٦	١٣٣	٤٤٣١	٢٣
المجموع	٧٠	١٣٨٦٧	١٢٩٠	٤٥٧١١	٣٥

ويتضح من الجدول أن لشركات تمويل الأموال الكبيرة حوالي ٩٩٠ فرعا أي بنسبة ٧٦ ٪ من اجمالي عدد الفروع ويزيد مجموع ودائعها على ٣٧ مليون دولار أي بنسبة ٨٢ ٪ من مجموع الودائع ، وأن عدد العاملين بها يزيد على ١٠ آلاف شخص أي بنسبة ٧٢ ٪ من مجموع عدد العاملين بهذه الشركات وقد بلغ مجموع الودائع حوالي ٤٥,٧ مليون دولار (١٠) ويبدو أن معظم فروع هذه الشركات قد تركز في المناطق الريفية وخاصة في القرى التي كان بها أكبر عدد من العاملين في الخارج ، كما يتبين من الجدول أن متوسط حجم الودائع بالفرع الواحد بلغ ٣٨ ألف دولار وهو رقم صغير .. ويصعب الحديث عن نمو هذه الشركات حيث أن عمرها لم يمتد الا لثمانية عشر شهرا غير أن تكاثر الفروع في هذه الفترة القصيرة كان سريعا جدا بحيث صرح أحد اصحاب هذه الشركات أنه تم فتح ٣٠ فرعا حتى نهاية ديسمبر ١٩٧٨ وأنه يستهدف فتح ٧٥ فرعا أخرى خلال ثلاثة الشهور الأولى من عام ١٩٧٩

• توظيف الودائع

كانت أوجه التوظيف التي استخدمت فيها الودائع ونسبتها على النحو الآتي :

- (أ) أودع مائتيه ٥٠٪ من الأموال كودائع لدى البنوك التجارية وعندما قرر مجلس البنوك إغلاق هذه الحسابات المحتفظ بها لدى بنوك القطاع العام تم تحويل الأموال للحسابات الشخصية لأصحاب هذه الشركات أو إلى البنوك الأجنبية أو تم إنفاقها في مجالات أخرى .
- (ب) المضاربة على الأراضي وإنشاء المجمعات السكنية والأسواق المركزية ويبدو أن هذا كان هو الاستثمار الرئيسي لهذه الشركات (١١)
- (ج) استخدمت نسبة ملموسة من الأموال في تأسيس الفروع ودفع المرتبات الكبيرة المخصصة للموظفين .
- (د) ادعت بعض الشركات الكبيرة أنها أنشأت بعض المشروعات المشتركة في المجال الصناعي (١٢)
- (هـ) اقراض الأموال للمشروعات الصغيرة لفترات قصيرة لأغراض التجارة .
- (و) استعمل أصحاب الشركات جزءاً ملموساً من الودائع في أغراضهم الخاصة معثلة في الاستهلاك الترفي ووسائل الانتقال الفاخرة والمنازل الفخمة وغيرها .
- (ز) استثمر جزء من الأموال في تشغيل وسلل نقل سريعة بين المدن الباكستانية .

خامساً : صير الشركات

حدثت تطورات سريعة في مواجهة ظاهرة شركات توظيف الأموال أدت في النهاية إلى إغلاق هذه الشركات ومنعها من العمل على النحو السابق ذكره ، وكانت أهم هذه التطورات :

أ- عدم تمكن البعض من سحب ودائعهم .

ظهرت بعض نقاط الضعف في شركات توظيف الأموال وخاصة تلك التي دخلت السوق حديثاً ، ولأنك أن النمو السريع غير المنظم يؤدي إلى خلق المشاكل . وقد انتهزت بعض الشركات غير السوية فرصة ضعف إجراءات التنظيم والرقابة والمتابعة من قبل الحكومة وتوقفت عن تلبية طلبات المودعين . ونشر بالجرائد حالات عديدة عن المودعين الذين لم يستطيعوا سحب أموالهم . وفي عام ١٩٧٩ عمرت الجرائد بمثل هذه الشكوى .

٢ | شركات توظيف الأموال تطلب فرض التنظيم :

في ظل الشكوى من ضياع الأموال ، واجهت شركات توظيف الأموال الجادة أمران أحدهما هو :
الأول : أنها إذا قامت بتشغيل حسابات منظمة شأنها شأن البنوك ، فإنها تلقى تحت طائلة قانون البنوك .

الثاني : ان لم تفعل فانها سوف تدرج في قائمة النصابين مما يفقدها مصداقيتها التي كونتها خلال الفترة الماضية ولم يكن امام هذه الشركات للخروج من هذا المازق سوى ايضاح موقفها القانوني . ومن هذا المنطلق نشدت هذه الشركات الحكومة لكي تصدر تشريعا ينظم العمل في هذا الميدان . وكانت عناصر التنظيم المقترحة على النحو التالي :

- (ا) تعيين مراجعي حسابات رسميين لمراقبة أنشطة شركات توظيف الأموال وحساباتها مرة كل ستة شهور .
- (ب) وضع القواعد التي تنظم تشغيل هذه الشركات مثل فتح الفروع ، وتوصيف وظائف العاملين ومرتباتهم ، والاستثمار في محفظة الأوراق المالية وغيرها .
- (ج) تنظيم السحب من حسابات الاداء وطرق المتابعة الاحصائية .
- (د) فرض عقوبات رادعة على حالات الغش والتدليس .
- (هـ) ان تعين وزارة المالية وبنك الدولة عضوين في مجالس ادارات هذه الشركات ممثلين لها .
- (و) تحصيل رسم ترخيص سنوي يكفى لتغطية تكاليف مراجعة الحسابات .
- (ز) ان تودع هذه الشركات نسبة لا تقل عن ثلث رأس المال المصرح به لدى البنك المركزي ، وان يسدد ربع رأس المال المصرح به كشرط من شروط تسجيل هذه الشركات على ان يسدد الباقي خلال خمس سنوات على الأكثر .
- (ح) ضرورة ان تقوم الشركة بالتأمين على ودائع المودعين من خلال بوليصة تأمين استثماري من الهيئة الحكومية للتأمين .
- (ط) ان يتحمل مديرو هذه الشركات مسؤولية أي أخطاء حذف أو تستر أو انحراف أو ممارسات خاطئة (١٣) .
- وفي رأينا ان هذه الشروط شاملة لمراقبة أعمال هذه الشركات رقابية محكمة بما يضمن حقوق المودعين ومصالح الاقتصاد القومي دون تعرضه لأيّة هزات .

٢ | رد فعل الحكومة والتكفاء :

وبالرغم من الدعوة السامق الاشارة اليها فإن الحكومة لم تستجب لها . وأعلن مجلس البنوك الحرب على شركات توظيف الأموال مقررًا أن هذه الشركات تعمل عمل البنوك وإنها بذلك تخالف القانون ومن ثم حرمت البنوك الوطنية من مليارات الروبيات . وفي هذه الأثناء صرحت وزارة المالية أن « وكالة التحقيقات المركزية » وبنك الدولة سوف يحققون في المخالفات المنسوبة الى هذه الشركات . وفي يناير ١٩٧٩ م قررت الحكومة أن شركات توظيف الأموال لا يمكنها فتح حسابات في بنوك القطاع العام التجارية . وكثرت الكتابات ضد هذه الشركات في الصحف والمجلات مما حطم صورتها في أعين المجتمع . وهنا تكاد للنصابين من هذه الشركات أن هذه هي النهاية فلأمو بنحويل

أرصدة الإيداعات إلى حساباتهم الخاصة ، وهرب بعض أصحاب الشركات بما لديهم من ودائع تاركين المودعين يضربون أخطاسا بإسناد ، ونتج عن هذا نزاحم على السحب بدرجة لم تستطع أن تواجهها أكبر شركات التوظيف ، وفي أكتوبر عام ١٩٧٩ قررت الحكومة إغلاق هذه الشركات ومنعها من العمل وعينت حراسة على أصولها وإدارة أعمالها مع دراسة وتطبيق مطلب المودعين .
وحتى نهاية عام ١٩٨٦ مازالت عمليات التصفية جارية واستطاعت بعض الشركات أن تسدد مطالبات جميع المودعين نظرا لأنها استثمرت الودائع في العقارات والتي زادت قيمتها زيادة كبيرة بسبب التضخم ، ومازالت التصفيات جارية . ويبدو أن بعض المصفين ليسوا على عجلة حيث أنهم يتمتعون بمزايا كبيرة ممثلة في مكتب فاخرة وسيارات كبيرة ويشكو بعض المودعين من أن التعامل مع المصفين أكثر صعوبة من نظيره مع أصحاب شركات توظيف الأموال ذاتهم .

ساحسا : الدروس المستفادة من التجربة :

- ان فكرة شركات توظيف الأموال لها مزايا (أهمها :
(أ) تجميع المدخرات وخاصة من المناطق الريفية .
(ب) فعاليتها في تمويل الصناعات الصغيرة بأقل تكاليف إدارية ممكنة .
(ج) تحقيق منافسة مع الجهاز المصرفي بما يؤدي إلى تحسين نوع الخدمة المصرفية المقدمة إلى الشعب .
(د) تمويل مشروعات كبيرة يعجز الأفراد بمدخراتهم المحدودة عن تمويلها .
وقد نجحت هذه الشركات في تجميع المدخرات ويبدو أن الدروس التي يمكن استخلاصها في هذا الصدد تتمثل في :

- (١) أن الحوافز المبتكرة للعاملين بهذه المؤسسات - شأنها شأن شركات التأمين - والتي تربط بين حجم الودائع والرواتب المدفوعة لها فعالية كبيرة في زيادة حجم الودائع . ويمكن من خلال هذه الوسيلة تعميق علاقات الإنخار لدى الأفراد وخاصة في المناطق الريفية .
- (٢) أن العائد المرتفع على المدخرات فعال في جذب المدخرات . وقد تدفع هذه النتيجة إلى إعادة النظر في السقوف المفروضة على أسعار الفائدة بشرط أن يكون هذا العائد الموزع حقيقيا .
- (٣) أن توزيع العائد في صورة تختلف عن سعر الفائدة في ظل العقيدة السائدة له أثر جوهري في جذب مدخرات البلدياتيين .
- (٤) أن القرب من المودعين يعتبر عنصرا رئيسيا في تجميع المدخرات نظرا للملازمة التي يوفرها للأفراد . ولهذا يعتبر وجود الفروع في القرى حيويا لنجاح تجميع المدخرات وليس من الضروري أن تكون هذه الفروع كبيرة بل يكفي أن تكون في أضييق الحدود من حيث التكاليف .
- (٥) توحى التجربة أن استثمار الودائع في نفس الإقليم الذي جمعت منه يزيد من اقبال أفراد الإقليم على التعامل مع هذه المؤسسات .
- (٦) أن الحفاوة بل الحرارة في استقبال المودعين وحسن معاملتهم يعتبر عاملا رئيسيا في جذب الأفراد للتعامل مع المؤسسات المالية .

وفي الختام يعتقد أن تجربة شركات توظيف الأموال تظهر أن مؤسسات التمويل الصغيرة يمكن أن تلعب دوراً في تجميع المدخرات الصغيرة من حيث الحجم والثبات من حيث الموقع وفي ذات الوقت يجب أن تكون خاضعة للإشراف الفعال ولايسمح لها بالتوسع إلا عندما تتوافر بها مقومات حسن الإدارة من ناحية ومتطلبات الإشراف والرقابة من قبل الدولة من ناحية أخرى .

هوامش الموضوع

(١) اعتمدنا في ذلك على التقرير التالي :
Naved Hamid and Igaz Nabi Privatizing the Financial Sector in LDCs:
Lessons of an Experiment World Bank, DRD discussions paper, December, 19786

(٢) تتوافق تجربة الباكستان في هذا الصدد مع ملاحظ في مصر تقريبا حيث زاد عدد المصرفيين العاملين بالخارج وتعاظمت تحويلاتهم الى مصر بالإضافة الى نمو الشعور الديني لدى أفراد الشعب .

(٣) يعادل الدولار الأمريكي حوالي ١٠ روبيات في ذلك الحين أما حالياً فإن ١ دولار أمريكي يساوي أكثر من ١٨ روبية .

(٤) تشابه الى حد كبير هذه المجالات مع أنواع المشروعات التي تعلن عنها شركات توظيف الأموال في مصر ولكن لاشرى ماهي نسبة المستثمر في الأنشطة المختلفة الى اجمالي الأصول المودعة لديها .

(٥) تنفي شركات توظيف الأموال في مصر أي علاقة لها بالسياسة .

(٦) وهو اسم البنك الذي يقوم بأعمال البنك المركزي في الباكستان .

(٧) لا يوجد ما يؤيد مثل هذه الشكوى في مصر ولكن ملاحظ الجاهل الحكومية هو : درجة الأمان للمودعين بحيث لا يتعرضون للنصبين والمحتملين والا تكون هذه الشركات أحد قنوات تهريب رؤوس الأموال الى الخارج مما يسهم في تدهور الجنيه المصري . وإن تستخدم الأموال في تنمية الاقتصاد المصري وليس في أغراض المضاربات .

(٨) يعتقد بأن شركات توظيف الأموال في مصر تختلف اختلافاً كبيراً فيما يتعلق بتنظيم العمل ومسك الدفاتر ، ويحتاج تحليل هذه الأوضاع الى دراسة ميدانية وبقر المتعاملون مع هذه الشركات أن الأيداع يتم بإيصالات مع التوقيع على عقد وأن السحب يتم بذكر رقم العميل مع عدم ملء إيصالات سحب . ويتم التسجيل لدى الفروع . وبعض شركات توظيف الأموال .

(٩) تظهر هذا بصورة جلية في حالة مصر من النظر الى الإعلانات على صحف الجرائد وشبكات التلفزيون .

(١٠) هذا الرقم يعتبر ضئيلاً جداً بالمقارنة بالرقم الودائع التي يقلل أنها مودعة لدى شركات توظيف الأموال في مصر والتي تقدر بما يتراوح بين ١٤ و ١٢ مليار جنيه أي حوالي ٥,٢ - ٦,٢ مليار دولار .

(١١) يلاحظ أن هناك شبهة كبيرة في هذا الصدد مع التجربة في مصر .

(١٢) تزعم إحدى شركات توظيف الأموال في مصر في الإعلانات أنها أنشأت شركة حديد وصلب وهذا الزعم لاأسس له من الصحة .

(١٣) يلاحظ أن موقف شركات توظيف الأموال في مصر مختلف تماماً عن هذا الموقف إذ ترفض أية رقابة وبمرغم من صدور القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٦ فيظن أن الشركات لم تمثل لاحكام هذا القانون وتحاول الإنقلاب حوله .

الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية في في جمهورية مصر العربية

بحث مقدم من
دكتور محمد عبد الفتاح المنجى

مقدمة

تلعب الصناعات الصغيرة دورا هاما في الاقتصاد القومي لكافة الدول .بالاضافة الى كون هذا القطاع يعتبر - بحكم طبيعته - حقل اثمار لتنمية المهارات الفنية والادارية فانها تحتل موقعا رئيسيا داخل قطاع الصناعة التحويلية ، بما تستحوذ عليه من نسبة كبيرة من عدد المنشآت وعدد العمال وما تساهم به من حجم الانتاج والقيمة المضافة يختلف من دولة لآخرى وفقا لمدى عنايتها ورعايتها لهذا القطاع . ولقد ظهرت بين الاقتصاديين بعض الآراء التي تقول بان الوحدات الانتاجية الصغيرة ما هي الا مرحلة ضمن مراحل التطور الصناعى مالها الزوال بحلول الوحدات الكبيرة محلها .

ولكن النظرة السريعة الى بيانات الصناعة في غالبية الدول - خاصة المتقدم منها - تكشف بوضوح عن ظاهرة بقاء الوحدات الصغيرة واستمرار وجودها (وبنجاح) رغم النمو المتزايد للوحدات الصناعية ذات الحجم الكبير . ويرتبط تفسير هذه الظاهرة بامرين ، يتعلق اولهما بما يعرف في النظرية الاقتصادية بوفورات الحجم ، ويتعلق الآخر باقتصاديات النمو ضمن ما يعرف بنظرية المؤسسة .

والامر الاول مؤداه ، انه يتحتم - وفقا لمنطق تحقيق وفورات الحجم - الالتزام بمبدأ تقسيم العمل سواء داخل الوحدة الانتاجية ذاتها او فيما بين الوحدات المختلفة داخل الصناعة الواحدة الامر الذى يعنى ضرورة وجود الوحدات الانتاجية الصغيرة ويتطلب استمرار هذا الوجود ، من حيث ان تلك الوحدات يمكنها - اكثر من الكبيرة - تحقيق قدر وافر من التخصص والقدرة على التكيف السريع . اما الامر الثانى فمؤداه ان هناك قيودا تحد من نمو الوحدات الانتاجية ومن ثم تحافظ على بقاء الاحجام الصغيرة من هذه الوحدات واستمرار وجودها ، وتتلخص فى ثلاث مجموعات رئيسية هى :-
○ قيود داخلية تتمثل فى محدودية القدرة الادارية .

○ قيود خارجية تتمثل فى تميز المنتجات والطبيعة الخاصة بسوقها وسوق عوامل الانتاج الداخلة فى العملية الانتاجية .

○ قيود هى خليط من المواقف الداخلية والظروف الخارجية وتتمثل فى المخاطرة وعدم التاكيد .

دور الصناعات الصغيرة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تمثل المصانع الصغيرة نسبة كبيرة من الوحدات الصناعية فى سائر انحاء العالم ، ولا خلاف حول اهمية وحيوية الصناعات الصغيرة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فالدول التى حققت نموا سريعا هى تلك التى تبنت اطارا عاما للسياسة تمكنت فيه هذه الصناعات من الازدهار والنمو . ان التقدم الحقيقى لاي دولة يقاس بمستوى نصيب الصناعات التحويلية فى نشاطها الاقتصادى وان الاساس والقاعدة لهذه الصناعات التحويلية هى الصناعات الصغيرة ، وتحليل هيكل منشآت الصناعات التحويلية يتضح تدرج هذه المنشآت طبقا لاحجامها ، فعدد المصانع الصغيرة (باى تعريف) يمثل الغالبية العظمى فى هيكل منشآت هذه الصناعات وذلك لقدرتها على احدث الامور الاتية :-

- التكامل واللاحم مع المصانع الكبرى مما يؤدي الى تنمية وتطوير القطاع الصناعى ككل .
- تعتبر الصناعات الصغيرة وسيلة فعالة للانتشار الجغرافى الصناعى وابعاد المنافسة ومن ثم احدث التطور الاجتماعى والسياسى فى البلاد .
- تستطيع الصناعات الصغيرة ان تتكيف وتتميز بسهولة التوظيف طبقا لاحتياجات السوق .
- تتيح فرص كبيرة للعمالة بمستويات متدرجة من المهارات بتكلفة راسمالية منخفضة وبذلك تكفل امتصاص قوى العمل بكافة مهاراتها وبمستويات انتاجيتها المختلفة .

ولتوضيح الدور الكبير للصناعات الصغيرة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية نورد الحقائق التالية :-

تتحقق معدلات التنمية الكبيرة ونوعيات وجود ، الانتاج فى الولايات المتحدة فى قطاع الصناعات التحويلية بالاعتماد بالدرجة الاولى على الصناعات الصغيرة فاعلى الشركات العملاقة تتخذ حولها عديدا من المنشآت الصغيرة ذات العلاقات المتبادلة له فتجد مثلا ان ٦٤٪ من الموردين لشركة جنرال موتورز البالغ عددهم ٢٦ الف من المنشآت الصغيرة ذات العمالة التى لا تزيد عن مائة عامل ، ٩٣٪ من الموردين لشركة دى بون البالغ عددهم ٣٠ الف من المنشآت الصغيرة ، وشركة رايتيون احدى اكبر شركات الصناعات الالكترونية تشتري ٥٦,٦٪ من احتياجاتها من منظمات صغيرة ، ٤٥٪ من عملياتها التى اعطيت لشركات كبيرة اعيد المقاوله عليها من باطن منظمات صغيرة .

وفى اليابان تقوم الصناعات الصغيرة بالعديد من العمليات الصناعية لحساب الصناعات الكبيرة ففى عام ١٩٧١ بلغت نسبة منشآت الصناعات

الصغيرة التي تقوم بالانتاج لحساب المنشآت الكبيرة ٧٢٪ في صناعة المنتجات المعدنية ، و٧٦٪ في صناعة الآلات ، ٧٩٪ في صناعة الآلات الكهربائية . وفي فرنسا نجد شركة رينو لصناعة السيارات تشتري من منظمات أخرى ما يزيد عن ٢٠ ألف بند من البنود اللازمة لخطوط تجميع منتجاتها وتستخدم أكثر من ٥ آلاف مقاول من الباطن ومورد وتخصص أكثر من ٤٦٪ من مواردها لعمليات الشراء من الغير وساعد هذا الاتجاه الشركة على ان تضاعف انتاجها مرات عديدة دون ادخال اساليب صناعية جديدة لديها ولكنها تستفيد من التحسينات التي يجريها موردوها على انتاجهم .

وفي سويسرا تعتمد الصناعات الى حد كبير على الصناعات الصغيرة لانتاج المعدات الالكترونية والساعات والادوية وغيرها ، فتقوم كثير من الشركات الكبرى اساسا على إنتاج وتشغيل المتخصصين الذين ينتجون في ورش حرفية صغيرة تخصص في انتاج اجزاء صغيرة معينة من السلع الصناعية المختلفة ، كما يتم قدر كبير من الانتاج في المنازل بواسطة اسر متخصصة وقد استطاعت هذه المصانع الصغيرة ان تغزو بانتاجها اسواق العالم اجمع . - وفي ايطاليا تغلبت الحكومة على مشكلة العمالة الزائدة في القطاعات الانتاجية بنشر الصناعات الصغيرة ذات الكثافة العمالية المتوسطة . وذلك طبقا لخطة اطلق عليها VANONI استمرت من ١٩٥٥ - ١٩٦٤ استهدفت امتصاص وتشغيل العمالة الزائدة في هذه القطاعات ونجحت في تحقيق اهدافها .

- كذلك عمدت الهند الى نشر الصناعات الصغيرة في كافة الانشطة الصناعية وتنتج المصانع الصغيرة في الهند حوالي ٢٨٪ من اجمالي الانتاج الصناعي وتمثل العمالة بها ٥٠٪ تقريبا من اجمالي العمالة الصناعية .

- وفي دولة نامية متقدمة صناعية وهي كوريا تمثل الصادرات الصناعية الصغيرة ٣٥٪ من اجمالي صادرات البلاد .

ولا تقتصر فوائد الصناعات الصغيرة فقط على قطاع الصناعة بل تمتد الى القطاعات الاقتصادية الأخرى ففي قطاع السياحة وتمثل - الدخل الرئيسي في اسبانيا - نجد فيها عددا هائلا من الفنادق الصغيرة والمحال المتواضعة بطول البلاد وعرض سواحلها واماكنها السياحية .

وفي قطاع الزراعة نجد ان الفائض الهائل في الحاصلات الزراعية الامريكية من لحوم والبان واسماك وفواكه وخضروات يتحقق جميعه وبأعلى معدلات عرفها العالم يتم في وحدات صغيرة يقل فيها عدد العاملين دائما عن مائة عامل .

وتفسير ذلك يتمثل في حقيقتين :-

- ان هذ المنظمات الصغيرة تعمل في العادة بحجم صغير متفادية بذلك ما يعرف في الادارة بمشاكل الحجم الكبير ، فعلى عكس الشائع في اذهان البعض فان كبر

الحجم غيو ضرورى بل وغير فعال الا بتوافر شروط معينة ليست ميسرة في جميع الاحوال .

- ان التخصص ليس اساسه السلعة ولكن العملية الواحدة السهلة ان لم تكن الحركة البسيطة الامر الذى يغدو معه اداء العمل ممكنا عمليا مهما كانت المنظمات صغيرة ، ويقتصر دور المنظمات العملاقة على تجميع الاشكال النمطية في شكل عدد من السلع النهائية . باعتبار ان احداث هذا التكامل يحتاج من المهارة والامكانيات ما تستطيعه فقط المنظمات الكبيرة .

- لذلك فهذا النموذج من توزيع الادوار كلا بحسب امكانياته يجعل عملية التنمية عملية قومية ومن مواطنى المجتمع شركاء في هذه التنمية القومية . ان هذا التوزيع للادوار هو الذى يفسر كيف تعتمد الصناعات العملاقة على المنظمات الصغيرة في الحصول على اكبر حجم من احتياجاتها من الانتاج المغذى ، انها - اى المنظمات العملاقة - تصبح كالعمود الفقري تدور حوله افلاك عدد كبير جدا من الوحدات المنتجة .

الصناعات الصغيرة فى جمهورية مصر العربية ودورها فى التنمية

لا يمكن لمجتمع متقدم ان يكون مجتمعا كاملا وكفؤا ما لم يتضمن هيكله الانتاجى المنظمات الصغيرة الى جانب الكبيرة فهذه الاخيرة يستحيل عليها ، وليس ايضا من الصالح العام ان يبنى داخل هيكلها الانتاجى الذاتى كل العمليات المكملة .

هذه الظاهرة يؤدى وجودها في الدول النامية الى زيادة ظاهرة ارتفاع النفقات الثابتة في منظمات الصناعة بالمقارنة بالحال في المنظمات الكبيرة بالدول الصناعية والتي تنفذ جزءا كبيرا من عملياتها عن طريق الصناعات الصغيرة (والتي تتمثل في الوحدات الانتاجية الصغيرة - المؤسسات الانتاجية التعاونية - الورش الحرفية) .

ويمكن ان تلعب الصناعات الصغيرة دورا هاما وحيويا لزيادة وتدعيم الانتاج الصناعى وفي فتح مجالات جديدة منتجة لقوى العمل وفي توزيع الدخل القومى توزيعا عادلا وزيادة التكوين الرأسمالى في المجتمع ، ومن ثم يكون لدورها ابعاد استراتيجية هامة في تحقيق اهداف التنمية القومية ونوضح ذلك فيما يلى :-

• دورها في زيادة الناتج الصناعي :

يبلغ نصيب قطاع الصناعة وهو عصب التنمية الاقتصادية في البلاد ١٧,٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي وقد ساعد هذا الوضع على انحياز الهيكل الانتاجي تجاه السلع الخدمية التي ترتفع مساهمتها في الناتج الاجمالي الى اكثر من النصف ، ونظرا لما يحدثه تزايد مساهمة قطاع الصناعة في اجمالي الناتج المحلي مما يترتب عليه تحسين دخول الافراد فيصبح من الالهمية بمكان دعم وتنمية الصناعات الصغيرة حيث انها هي الاقدر على تعظيم الناتج باستثمار قدر معين من رأس المال .

• دورها في تنمية هيكل العمالة :

تستهدف الخطة الخمسية ٨٧/٨٨ - ٩١/٩٢ توفير فرص عمالة جديدة تبلغ ٢,١ مليون عامل ليصل عدد المشتغلين الى ١٥ مليون مشتغل في نهاية سنوات الخطة وتبلغ العمالة المستخدمة في قطاع الصناعة ١٥,٨٪ فقط من قوى العمل الاجمالية ويرجع ذلك الى اسلوب التنمية الذي اتبعته مصر وركز على الصناعات الكبيرة والتي تتصف بضعف قدرتها على استيعاب قوة العمل بفاعلية ، ونظرا لمؤالات تشغيل العمالة للضغوط الاجتماعية اصبح قطاع الصناعة يعاني من كثافة عمالية في بعض وحداته من القطاع العام والاجهزة الانتاجية الحكومية الامر الذي يؤثر على المعدلات الانتاجية المحققة . ولما كان خلق وظائف منتجة يختلف تماما على خلق وظائف تهدف الى تخفيف حدة البطالة كما انه يصعب استيعاب جزء كبير من العمالة المتزايدة باستخدام كامل للطاقة الانتاجية من خلال تشغيل متعدد للورديات لعدم ملائمة ذلك لاقتصاديات السوق ونظامنا الاجتماعي - بخلاف ما حدث في بعض الدول الاوروبية والتي استوعبت نسبيا كبيرة من اجمالي الزيادة في العمالة وذلك من خلال تشغيل ورديات اضافية .

كذلك اذا ما اخذنا في الاعتبار احتمال انخفاض الطلب على العمالة في الاسواق العربية لنقص الموارد المالية في الدول البترولية هذا بجانب المنافسة من جانب قوى العمل غير المصرية في البلاد العربية . ولكل الاعتبارات السابقة يجب تشجيع الصناعات الصغيرة - بمفهومها العام والسابق توضيحه - التي يمكن ان تنتشر بعشرات الالاف عبر البلاد

طولا وعرضا وتوفر عشرات الفرص وفي كل منها خاصة اذا ما كانت منتجات هذه المصانع واساليب انتاجها تعتمد على مصادر محلية وانتاجها يحل محل واردات سلعية تضغط على ميزان المدفوعات المرهق ومن ثم يمكن احداث التوازن بين التنمية كثيفة العمالة وكثيفة رأس المال لتحقيق التناسق بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية .

ومن الجدير بالذكر ان نشير الى احدى دراسات صندوق البنك الدولي والتي توضح قدرة الصناعات الصغيرة على استيعاب العمالة فقد جاءت ان هذه الصناعات الصغيرة توفر وظائف لحوالي نصف العاملين في الصناعات التحويلية في الدول النامية الاكثر تقدما واكثر من ثلاث ارباع في باقى مجموعة هذه الدول .

كذلك تشير دراسة اخرى اجريت في تسعة صناعات هامة (صناعة الجلود ، الاحذية ، صناعة الطوب ، صناعة غزل القطن ، نسج القطن .. الخ) ومدى استخدامها للعمالة في حالة استخدام التكنولوجيا البسيطة ومقارنة ذلك بالمصانع المماثلة ذات التكنولوجيا المتقدمة الحديثة والاكثر كثافة في رأس المال ، واوضحت الدراسة المفارقة الصارخة بمجال قوى العمل المستخدمة ، ففي مقابل كل وحدة واحدة من رأس المال المستثمر يمكن اتاحة فرص عمل تتراوح ما بين ١,١ الى ٢٠ فرصة عمل (حسب نوع الصناعة) في مقابل فرصة عمل واحدة فقط في كل من هذه الصناعات اذا ما استخدمت التكنولوجيا الحديثة ذات الكثافة الرأسمالية العالية .

• دورها في تطوير التكنولوجيا المحلية :

ان تشجيع الصناعات الصغيرة يساعد على تطوير التكنولوجيا والفنون الانتاجية المحلية وليدة ظروف المجتمع والتي لم يثبت عجزها اقتصاديا ، فليس كل اساليب الانتاج المتوارثة بالية يجب التخلي عنها جملة بل ينبغي دراستها وتحليلها وتطويرها .

ويتمثل التحدى الذى يواجهنا كمخططين في كيفية تعديل مزيج العوامل المختلفة كالعامل المالى ، والعامل البشرى والعامل التكنولوجى لتقليل استخدام رأس المال والمواد الخام وخلق قوة عاملة اكثر انتاجية ومن ثم تطوير هذه الصناعات الصغيرة ودفعها الى مواقف تنافسية .

كما يتمثل التحدى الذى يواجهنا كرجال بحث علمى في البحث عن التكنولوجيا الامثل لظروفنا وملابسات الموقف في مجتمعنا مستفيدين من احدث صور التقدم الذى حققته العلوم المختلفة وذلك من خلال النقاط التالية :-

البدا بالاساليب التقليدية السائدة في صناعتنا الصغيرة وتحديثها باستخدام مساهمات العلم .

- او باستخدام الاساليب الحديثة في الدول المتقدمة مع تطويعها لتلائمنا .

- او بتحليل المشاكل التكنولوجية مباشرة للوصول الى حلول جديدة من خلال مبادرات علمية جديدة .

لقد كانت مدينة ذمياط مثلاً مركزاً هاماً لصناعة الاثاث والجلود والالبان كما كانت مدينة اسيوط مركزاً صناعياً أما لصناعة الاثاث الذي يعرف بالاسيوطي وكذلك لصناعة السجاد والكليم ، ويتحسين التخطيط وبالتطوير العلمى وبجهود تسويقية متطورة الى الاسواق العالمية يمكن ان ننمى طاقات انتاجية هائلة ونحسن من الانتاجية القومية .

• دورها في اصلاح الكتل بالميزان التجارى :

يعانى الميزان التجارى من عجز بلغ ٢٠٦٦ مليون جنيه في ٨٧/٨٦ يمكن ان تلعب الصناعات الصغيرة دوراً هاماً في تقليل هذا العجز .

فقد جاء في دراسة حديثة لخبراء اليونيدو ان صناعات الاحذية والاقمشة والجلود والمنتجات الجلدية وبدرجة اقل الاجهزة الكهربائية وتعتبر بصفة عامة اكبر الصناعات حساسية للزيادة والواردات من الدول الى الدول الصناعية . ولما كانت هذه الصناعات نفسها هي الصناعات التي يمكن ان تساهم فيها الصناعات الصغيرة بقدر كبير ويدور فعال خاصة وانها تملك مرونة وسرعة الحركة والقدرة على الاستجابة لتغيرات الاسواق لذلك فيمكن زيادة الصادرات من الاحذية والمنتجات الجلدية والاثاث والمنتجات الخشبية ومنتجات خان الخليلي وان يكون لها دوراً قيادى في هذه المجالات شريطة دعمها وتشجيعها وتوفير المساعدة الفنية والتنظيمية ومدها بالتوجيهات عن احتياجات الاسواق الخارجية .

• دورها في خلق فئة رجال الاعمال والمنظمين :

تساهم الصناعات الصغيرة في خلق فئة رجال الاعمال والمنظمين وتنمية رواد الاعمال الذين يقودون التنمية والذي تتوقف معدلات الاستثمار وفاعليتها على كفايتهم ، فالعبرة بطرق استخدام المدخرات وليس بحجمها ، فتكوين رأس المال يتأثر بحجم الجذب والطلب من جانب رجال الاعمال والمنظمين اكثر من

تأثره بجانب العرض من جانب المدخرين ، فحين يشرع رجال الاعمال في دورهم القيادى يتبعهم التمويل .
وتكوين هذه الطبقة في التخصصات وعند المستويات المختلفة يتوقف بالدرجة الاولى على قطاع المنظمات الصغيرة وهو الرافد الاساسى لهذا المورد والذي مثل في احيان كثيرة النواة التى انبثت النمو التدريجى لعدد كبير من المنظمات العملاقة ، والامثلة على ذلك كثيرة مثل كروب - سيمنز - ديلمرنز - فورد - براون اند شارب .

ومما سبق ونظرا لأهمية قطاع الصناعات الصغيرة (الوحدات الانتاجية الصغيرة - الجمعيات الانتاجية التعاونية - الورش الحرفية) بالنسبة للاقتصاد القومى لذا تقوم الحكومة المصرية الآن باعطاء هذا القطاع مزيدا من الاهتمام لتنميته وتطويره وعلى مستوى جميع محافظات الجمهورية .
وتنفيذا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية الاخيرة في انه لدعم وتنمية الاقتصاد القومى المصرى لابد الاعتماد والتركيز على ثلاثة محاور رئيسية هامة هي : القطاع العام - القطاع الخاص - القطاع التعاونى فقد بلغت قيمة تمويل القطاع الخاص والتعاونى في الخطة الخمسية ٨٧/٨٨ - ٩٢/٩١ ما قيمته ١٨ مليار جنيه تمثل ٢٨,٧٪ من جملة الاستثمارات القومية بالخطة .
كما استهدفت الخطة ٨٧/٨٨ ما قيمته ٢,٨ مليار جنيه تمثل نسبة ٢٢,٥٪ من اجمالى الاستثمارات لهذا العام .
كما تقوم وزارة الصناعة - من خلال الهيئة العامة للتصنيع - بتقديم كافة المساعدات والتسهيلات مثل ذلك :-

- تقوم الهيئة بدور فعال لتشجيع وجذب اصحاب رؤوس الاموال - والبعد عن المجال الصناعى مثل المصريين العاملين في الخارج - وذلك بتوفير دراسات جدوى اقتصادية مبدئية لبعض المشروعات الصناعية الصغيرة .
- تقوم باعداد دراسات فجوة لبعض السلع بالسوق المحلى كمؤشرات لفرص الاستثمار المتاحة محليا - توفير البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمرين من خلال غرفة عمليات الصناعة .
- تعتبر الهيئة احدى اهم الركائز في تسويق فكرة المجمعات الصناعية الخاصة بالصناعات الصغيرة والتي تعتبر من اهم عوامل تنمية وتطوير هذا القطاع .
- فقد سبق ان قامت الهيئة بعمل دراسة جدوى اقتصادية كاملة بمعاونة من السوق الاوروبية المشتركة لاقامة مجمع للصناعات الصغيرة بمدينة العاشر من رمضان ، كما تقوم الهيئة حاليا بعمل مسح شامل لجميع محافظات الجمهورية لاختيار عدة اماكن على مستوى الجمهورية تصلح لانشاء مجمعات صناعية للصناعات الصغيرة .

- هذا بجانب دور الهيئة في تسهيل اجراءات منح التراخيص للمستثمرين بما في ذلك انشاء عدة مكاتب اقليمية لمنح التراخيص من خلالها توفيراً على المستثمر في انتقالاته للمكتب الرئيسى .

- انشاء مكتب الاستثمار للمدن الجديدة لمنح التراخيص الصناعية للمشروعات المقامة بالمدن الجديدة وخلال اسبوع واحد من التقدم بالمشروع .

- كما قلصت ادارة السجل الصناعي بعمل حصر لأغلب المنشآت الصناعية الصغيرة على مستوى الجمهورية وتوزيعها الجغرافي وذلك لسهولة تقديم أى مساعدة لهذه المنشآت أو الورش الصغيرة .

- كما يقوم الاتحاد العام للتعاونيات (صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٨٤ بتكوينة) من خلال جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الانتاجي والجمعيات التعاونية الانتاجية بالعمل على تنظيم وتنمية طاقات الانتاج في الصناعات الحرفية والخدمات الانتاجية ويتولى دعمها فنيا واقتصاديا واداريا وعلى الاخص في مجال التمويل والتسويق والتدريب والتنظيم وتنمية المصالح المشتركة لأعضاء الجمعيات التعاونية الانتاجية .

ويعمل التعاون الانتاجي الحرى على تجميع القوى العاملة في مجال الصناعات الحرفية بهدف رفع مستوى معيشة صغار الصناع الحرفيين حيث تعتبر الصناعات الحرفية من اهم الميادين التى يمكن عن طريق تجميع العاملين بها في جمعيات تعاونية انتاجية تحقيق الكثير من المزايا التعاونية والانتاجية لأعضائها .

وتضم الجمعيات التعاونية المنتجين او العمال الحرفيين المشتغلين بالصناعات الحرفية والريفية وكذلك الجمعيات التى تضم فئات العمال الذين يمتنون منها مختلفة بفرض تنظيم العمل فيها بينهم بطريقة تحقق العدالة وتكافؤ الفرص في العمل أمام كل منهم .

ولقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية الاناجية والحرفية الاساسية في عام ١٩٨٢ نحو ٣٤٢ جمعية يقدر اجمالى رؤوس أموالها بنحو ١,٧ مليون جنيه ويبلغ عدد اعضائها حوالى ٧٣ الف عضو وقد بلغ عدد التعاونيات الانتاجية الحرفية عام ١٩٨٥ نحو ٣٥٩ تعاونية تضم حوالى ٨٤ الف عضو وازداد اجمالى رؤوس أموالها لحوالى ٣,٦ مليون جنيه .

لقد تعددت أنشطة التعاونيات الانتاجية الحرفية فبلغت حتى نهاية عام ١٩٨٥ نحو ١٥ نشاطا حرفيا منها نحو عشرة أنشطة حرفية انتاجية وخمسة أنشطة حرفية خدمية ولقد بلغ اجمالى إيرادات التعاونيات الانتاجية الحرفية في عام ١٩٨٣ حوالى ١٧٦,٦ مليون جنيه . منها حوالى ٦١,٦ مليون جنيه قيمة مبيعاتها من الخامات وحوالى ٢٨ مليون جنيه قيمة مبيعاتها من السلع المنتجة بورش الاعضاء وفى عام ١٩٨٥ زادت جملة إيرادات التعاونيات الانتاجية الحرفية الى حوالى ٢٥٦,٦ مليون جنيه منها ٧٢,٤ مليون جنيه خامات وحوالى ٣٤,٩ مليون جنيه مبيعات السلع المنتجة . .

جدول رقم ٣
توزيع ارصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك
التجارية لقطاع الاعمال حسب قطاعات النشاط الاقتصادى
خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٨٧

مليون جنية

التسهيلات الممنوحة من البنوك التجارية					
ارصدة التسهيلات الائتمانية المحلية الممنوحة لقطاع الاعمال					
السنوات					
الاجمالى	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع التجارة	قطاع الخدمات	
١٩٦٢	٣,٤	٩٢,١	١١٠,٧	١٨,٥	٢٢٤,٦
١٩٦٣	٤,٠٠	١١٧,٧	١٢٤,٠٠	٢٣,٢	٢٦٨,٩
١٩٦٤	٢,٦	١١,٥	١٤٤,٢	٢٨,٠٠	٢٨٦,٣
١٩٦٥	١,٩	١٠٥,٣	١٥٠,٦	٣٧,٥	٢٩٥,٣
١٩٦٦	٣,٦	١٣٢,٩	١٣٤,٧	٣٧,١	٢٩٨,٣
١٩٦٧	٣,٠	١٣١,٩	١١٥,٨	٤٠,٩	٢٩١,٦
١٩٦٨	٥,١	١٣١,٥	١٢٤,٩	٣٥,٧	٢٩٧,٢
١٩٦٩	٤,٧	١٣٥,٣	١٦١,٨	٣٦,٥	٣٣٨,٣
١٩٧٠	٦,٣	١٧٤,٣	١٤٥,٦	٣٨,٨	٣٤٤,٦
١٩٧١	٨,٠٠	١٦٧,١	١٤٤,٥	٤٥,٩	٣٧٧,٧
١٩٧٢	٥,٧	١٨٦,٢	١٥٠,٦	٦١,١	٣٨٤,٥
١٩٧٣	٥,٢	١٣٠,٩	١٣٠,٩	٦٣,١	٣٨٥,٤
١٩٧٤	١٣,٦	٢٨٨,٧	٣١١,٠٠	٨٤,٢	٨١٨,١
١٩٧٥	١٦,٣	٤٨٧,٧	٦١٦,٤	٩٦,٥	١٢١٦,٩
١٩٧٦	١٩,٦	٥٤٩,٩	٦٠٨,٥	١٧٨,٨	١٣٥٦,٨
١٩٧٧	١٤,٩	٨٤٥,٨	٥٦١,٤	٢٥٦,٥	١٦٧٨,٦
١٩٧٨	١٥,٨	٩٣٧,٥	١٠٠٩,١	٢٥٢,٥	٢٢١٤,٩
١٩٧٩	٢٩,١	١١٢٨,٦	١٢٥٥,٩	٣٣٨,٧	٢٧٥٢,٣
١٩٨٠	٥٦,٢	١٥١٦,٠	١٩٤٦,٠	٥٧٤,٤	٤٠٩٢,٦
١٩٨١	١٤٠,٤	٢١٧٠,٢	٣٥٤٧,٥	٩٩٩,٦	٦٨٥٧,٧
١٩٨٢	٢١٣,٣	٢٧٥١,٥	٣٦٥٢,٩	١٢٦٩,٩	٧٨٨٧,٦
١٩٨٣	٢٣٤,٤	٣٢٤٤,١	٣٨٥٥,٥	١٥١٤,٤	٨٨٤٨,٤
١٩٨٤	٣٣٦,٠	٤٠٤٦,٣	٤٧٢٦,٦	٢٠٢٧,٢	١١١٧٦,١
١٩٨٥	٣٩٠,٨	٤٨٨٦,١	٦٠١٩,٦	٢٦٦٥,٣	١٣٩٦٦,٨
١٩٨٦	٤٨١,٣	٥٩٩٢,٢	٦٥٦٧,٩	٣٥٢٧,٥	١٦٦٠٨,٩
١٩٨٧	٥٥٩,٩	٧٠١٧,٦	٧٥٠١,٣	٤١٣٧,٤	١٩٢١٦,٢

★ بيانات خاصة ببيونيو

المصدر :

البنك المركزى المصرى - اعداد متفرقة من التطورات النقدية والائتمانية .

جدول رقم ٤
توزيع ارصدة الودائع المحلية لدى البنوك التجارية
حسب قطاعات النشاط الاقتصادى خلال الفترة
١٩٦٢ - ١٩٨٧

(مليون جنيه)

الودائع					
توزيع ارصدة الودائع المحلية لدى البنوك التجارية					السنوات
الاجمالى	قطاع التجارة قطاع الخدمات		قطاع الزراعة قطاع الصناعة		
١٢٩,٥	٢٤,٢	٢٨,٤	٧٤,٧	٢,٢	١٩٦٢
١٧٠,٦	٣٢,٦	٤٦,٢	٨٥,٥	٦,٣	١٩٦٣
١٩٢,٩	٣٠,٦	٦٢,٢	٩٤,٩	٥,٢	١٩٦٤
٢٤٣,٢	٥٦,٦	٧٥,٧	١٠٢,١	٨,٨	١٩٦٥
٢٣١,٧	٥٠,٨	٦٢,٧	١١٤,٩	٣,٣	١٩٦٦
٢٥٦,٢	٥١,١	٦٥,٦	١٣١,٤	٣,١	١٩٦٧
٢٨١,٢	٥٢,٧	٦٣,٦	١٦٠,٣	٤,٦	١٩٦٨
٣٠٨,٩	٦٥,٨	٨٣,٠	١٤٩,٦	١٠,٥	١٩٦٩
٣٢١,٤	٦١,٧	٧١,٧	١٤٩,٠	٩,٠	١٩٧٠
٣٨٦,٠	٦٠,٩	٧١,٨	١٤٥,٣	٨,٠	١٩٧١
٣٤٧,١	٧٩,٦	٧٥,٩	١٨٣,٧	٧,٩	١٩٧٢
٤٢٧,٩	٩١,٨	١٢٥,٨	٢٠٥,٧	٤,٦	١٩٧٣
٦٥٢,٥	١٤٣,٦	١٧٤,٦	٣٢٩,٧	٤,٦	١٩٧٤
٧٦٣,٨	٢٢٣,٩	١٩٠,٨	٣٣٥,٢	١٣,٩	١٩٧٥
٩١٧,٢	٢٢٧,٧	٢٤٧,٧	٤١٨,٩	٢٢,٩	١٩٧٦
١٤٥٩,٠	٤٦١,٠	٣٢٠,٦	٦٤١,٣	٣٦,١	١٩٧٧
١٨٦٤,٦	٥٩٤,٥	٤٢٨,٨	٧٩١,٠	٥٠,٣	١٩٧٨
٢٦٢٧,٦	٨٠١,٥	٥٦٣,٣	١١٩٢,٢	٧٠,٦	١٩٧٩
٣٤١٧,٨	١٠٢٢,١	٧٠٩,٨	١٥٩٥,٢	٩٠,٧	١٩٨٠
٤٥٨٦,٤	١٦٥٣,٨	٩٩٣,٩	١٨٢٦,٩	١١١,٨	١٩٨١
٥٥٦٧,٣	١٩٣٣,٠	١٣٥١,٨	٢١٥٠,١	١٣٢,٤	١٩٨٢
٥٧٠٩,٤	١٩٣٢,١	١٥٠٨,٦	٢٠٢٧,٠	٢٤٦,٧	١٩٨٣
٦٧٧٤,٣	٢٣٣٨,٦	١٩٢٤,٨	٢٣٣٠,٣	١٨٠,٦	١٩٨٤
٧٩٦٩,٢	٢٥٦٥,٧	٢٠٧٠,٩	٣١٤٧,٨	١٨٤,٨	١٩٨٥
٢٧٢,٧	٣٦٥٣,٥	٢٧٦٣,٤	٣٦٣٤,٧	٢٢١,١	١٩٨٦
٨٠٣,٩	٤١١٤,٨	٣١٣٨,٤	٣٩٩٩,٧	٢٤٤,٧	١٩٨٧

★ بيانات خاصة ببنك
المصدر : البنك المركزى المصرى - اعداد متفرقة من التطورات النقدية
والاقتصادية .

جدول رقم ٥
تطورات نسبة السيولة لدى البنوك التجارية
خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٨٧

السنوات	النسبة الفعلية	الحد الأدنى المقرر من قبل البنك المركزى	الزيادة عن الحد الأدنى
١٩٦٢	٪٤٩,٠	٪٣٠	٪١٩
١٩٦٣	٪٤٧,٧		٪١٧,٧
١٩٦٤	٪٣٨,٧		٪٨,٧
١٩٦٥	٪٤٨,٦		٪١٨,٦
١٩٦٦	٪٤١,٦		٪١١,٦
١٩٦٧	٪٤٦,٩		٪١٦,٩
١٩٦٨	٪٤٨,٧		٪١٨,٧
١٩٦٩	٪٥١,٥		٪٢١,٥
١٩٧٠	٪٥٠,٨		٪٢٠,٨
١٩٧١	٪٤١,=		٪١١,=
١٩٧٢	٪٣٩,٩		٪٩,٩
١٩٧٣	٪٥٠,١		٪٢٠,١
١٩٧٤	٪٥٨,٥		٪٢٨,٥
١٩٧٥	٪٤٨,١		٪١٨,١
١٩٧٦	٪٥٤,٤		٪٢٤,٤
١٩٧٧	٪٦٢,١		٪٣٢,١
١٩٧٨	٪٧٤,١		٪٤٤,١
١٩٧٩	٪٥٦,٨		٪٢٦,٨
١٩٨٠	٪٥٣,٥		٪٢٣,٥
١٩٨١	٪٤٣,٧		٪١٣,٧
١٩٨٢	٪٤٨,٦		٪١٨,٦
١٩٨٣	٪٤٧,٥		٪١٧,٥
١٩٨٤	٪٤٣,٤		٪١٣,٤
١٩٨٥	٪٤٢,٢		٪١٢,٢
١٩٨٦	٪٤٨,٥		٪١٨,٥
١٩٨٧	٪٤٧,٦		٪١٧,٦

المصدر : - البنك المركزى المصرى - اعداد متفرقة من التطورات النقدية والائتمانية .

public sector would be quite happy to give you any assistance in identifying projects of interest or prospective partners in the different fields of industry.

The General Organisation for Foreign and Arab Investments, GAFIZ, which has access to all ministries and offers all kinds of services for the investors.

In conclusion I would like to thank the Industrial Development Bank for their extensive efforts in organising this Forum. I do hope that their tedious efforts will lead to fruitful results and that the Forum will bear its fruits and lead to the implementation of several industrial ventures. I am also pleased to continue to assist those who intend to establish a project in Egypt if requested.

Ladies and Gentlemen.

Possibilities are big, doors are wide open so let us work together towards success and the mutual interest of ourselves and our beloved country Egypt.

Thank you.

The government is exerting every possible effort to overcome all existing impediments and create a favourable environment for the private investors. Among the advantages offered to the private local or foreign investor I can quote:

1. Law 43 and 159 and the incentives they offer, especially in tax-exemptions.
2. Sites offered in the new industrial cities at relatively Cheap prices and with available infrastructure.
3. Availability of all sorts of skilled labour and management at much lower rates than Europe, USA. or Japan.
4. Availability of the basic industry and most of the required raw materials.
5. A big and increasing market with favourable export possibilities to Arab and African Countries.
6. Stable political conditions, high security, mild climatic conditions and friendly people always hospitable to foreigners.
7. A sound banking system and availability of local and Arab funds and investors who are eager to invest in any profit, able industrial project.

Possibilities are big and it is really hoped the private sector will meet the challenges and once more be the leading sector in developing the Egyptian economy.

In conclusion I would like to cite the Egyptain organisations which can be of assistance to you with information and support when studying an industrial project.

The General Organisation of Industrialisation which established lately a computerised data bank with all possible data about industry in Egypt. This data is available to investors upon request as well as full assistance and support by the organisation's staff.

The Federation of Egyptian Industries with its 12 industrial chambers and more than 11000 members from the private and

Examples are the local production of badly needed water desalination plants, sewage systems, solar energy generating plants, agricultural equipment and implements .. etc.

Foreign technical assistance and know-how is needed in that respect. Importation of turn-key projects is now abandoned and a condition to produce locally at least 30% the total deliveries is set. This is mainly valid for big projects such as power stations, or cement plants..

The coming five year plan foresees the increase of the industrial production of both sectors from 20.9 Billion E.L. of the last five year plan to 29.7 Billion E.L., A total increase of 42,1% in 5 years or about 8% annually.

The total investments foreseen for industry in the plan is 12,2 Billion E.L., out of which the Public Sector will invest 5.8 Billion E.L. while the Private Sector is envisaged to invest 6,4 Billion E.L., 52,4% of the total investments planned for industry, compared to less than 30% in the last plan.

This shows clearly the policy of relying on the private sector for the industrial development.

In fact it has been announced that the public sector industrial companies will not enter into any new projects except those of strategic importance to the country such as fertilisers and cement.

Their investments will be mainly to improve their productivity and quality. In some cases the public sector companies will share in the capital of some projects started by the private sector but they themselves will remain public. An example of this is a new tire factory to be established in Alexandria with mixed capital from public and private Egyptians plus foreign capital.

It is thus clear that the doors are now wide open to the private sector to invest in industry and start new projects. Foreign companies are invited to share in these activities with their technology, licences and technical assistance and possibly equity participation. I hope that this forum will be a big contribution in that respect.

Sadat announced the open door policy and the encouragement of the private sector. Laws 43 and 159 for the encouragement of the private investments both foreign and local were issued and the private sector started being active again.

To encourage further the private sector new industrial cities were established in the desert at reasonable distances from Cairo. To attract investments to them, tax exemptions of 10 years are given to projects started in those cities. Many of these cities are taking good shape, such as the 10th of Ramadan, where more than 300 factories are already producing, or the 6th of October City where more than 120 companies are in production.

Starting 1st of July 1987, the new five year plan for the development of the Egyptian economy and industry was announced. A good part of the plan concerns industry, which continues to be a main pillar in the development of the Egyptian economy.

THE MAIN GOALS OF THE INDUSTRIAL DEVELOPMENT IN THIS FIVE YEAR PLAN ARE AS FOLLOWS:

- 1. Production for export and promoting exports of industrial products.. aiming to make the Egyptian industry foreign currency generating rather than a burden on the trade balance.**

This necessitates the rehabilitation of many existing factories and putting more emphasis on improving quality and productivity.

- 2. Creation of new jobs for the continuously increasing population, following up the strategy of building new industrial cities outside the Nile-Valley.**

- 3. Increasing the local content in the existing assembly industries and encouraging the creation of feeders industry as e . g. automotive parts and electronic components.**

- 4. Going into the production of investment goods making use of available production capacities.**

Next is the weaving and textile industry, .. including the ready made garments, which is developing at a very quick rate.

Then comes the chemical industry including production of fertilisers, paper, rubber, cosmetics, plastics and other products.

Next we have the engineering industries, which include a wide variety of products from trucks and buses, boilers, house-appliances, to electronic apparatus.

In the line of metal and metallurgical industries, we have the production of iron and steel, aluminum, ferrous and non ferrous foundries and forges.. beside the production of phosphate and manganese.

In buildingmaterial industries cement is produced as well as gypsum and bricks.

Production of furniture is also a traditional industry with export potential.

Modern Industry in Egypt was established mainly through private initiatives started in the early years of the 20th Century. It continued to be in the hands of the private sector till after the revolution of 1952. In 1956 the Ministry of Industry was established and took over the developement of industry in the form of founding public sector companies to execute the projects included in the first and second five year plans started 1957. These included many of the big projects such as the startec 1957. These included many of the big projects such as the iron and steel, alu complex, automotive factory, fertiliser plants .. etc. Public and Private Factories worked together and each had its share in the industrial developement.

In 1961 almost all industry was nationalised and the public sector became dominant with very little activity on the private sector side.

This continued to be the case till 1974 when our late President

industry is still a main pillar in the economical structure of Egypt and the industrial skill gained over thousands of years is still well kept.

Industrial production of Egypt represents about 27% of the Gross National Product. In absolute value this represents about 20,9 Billion E.L. in 86/87. Exports from this production amounted to 4,1% while imports to cover the needs of production, i.e. raw materials and components, were 9.2%.

The Public Sector Share in the total Ind. Production in 86/87 amounted to about 10.5 Billion E.L., slightly over 50% of the the total, the remaining being the private sector part. The public sector is represented by about 230 medium and big companies belonging to the Ministry of Industry and the Ministry of Military Production as well some other Ministries, while the private sector is represented by about 11,000 companies of the small and medium size.

If we look into the distribution of the total production over the different industrial sectors we find that in 1986/87 :

	Millions E.L.	%ge
Food Ind.	6853,1	33,80
Textiles Ind.	5010,9	23,97
Chemical	4002,1	19,25
Eng. Ind.	2939,6	14,06
Metalic Ind.	1846,2	08,83
Metalurgical&Bldg. Mat.	0191,4	00,73
Other	0055,2	00,36
	20896,5	100,00

From that table we see that the main industry in Egypt is the Food Industry, including sugar out of sugar-cane and beets, edible oils, beverages.

INDUSTRY IN EGYPT BETWEEN PUBLIC AND PRIVATE SECTORS

BY: Dr. A. Gazarin

6

Industry in Egypt is a tradition laid down by our great ancestors the, Pharoahs, A few thousand years ago. All along the temple walls and drawn on Papyrus paper, as well in museums we find examples of industries that existed at that time ... metal - foundries .. chemicals .. textiles .. jewelry and others. Whether these industries were privately owned or belonged to the state remains an unanswered question. However, I believe that through the different dynasties there certainly have been times of nationalisation and others of privatisation according to the policies and whims of Ramses or Ikhnaton.

9

And now let us bridge the gap of those thousands of years and look at the present situation of industry in Egypt. We find that

الاستثمار الصناعي وسياسات سعر الصرف

دكتور مصطفى السيد

تمهيد

هناك اتفاق تام على ضرورة التصنيع بمعناه الواسع اذا اردنا تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول العالم الثالث قد تختلف وجهات النظر حول استراتيجية التصنيع او من يقوم به او حول بعض جوانب السياسات الاقتصادية التي تحكمه ، ولكن لاختلاف حول ضرورته وحول اهميته ، وتزخر الكتابات الاقتصادية بالعديد من الحجج والدراسات التي تؤكد هذه الحقيقة وما تؤدي اليه من ديناميكية وتنوع اوجه النشاط الاقتصادي وادخال التكنولوجيا الحديثة وخلق المزيد من الطاقات الانتاجية وفرص العمل الخ واذا اردنا التمييز بين دول العالم الثالث من حيث درجة الضرورة والاهمية التي يتعين ان تحتلها قضية التصنيع في برامج وخطط هذه الدول لما تتعرض اليه من ضغوط مكانية وتزايد اعداد الخريجين الباحثين عن فرص العمل ولما يواجه القطاع الصناعي من صعوبات ترجع في المقام الاول الى ضيق الرقعة الزراعية وعدم توافر المياه فضلا عن ضرورة واهمية التصنيع لتدعيم الجانب الانتاجي للاقتصاد المصري واعادته الى نقطة التوازن مع الجانب الخدمي وهو التوازن الذي اختل الى حد كبير خلال الخمس عشرة سنة الاخيرة وكان سببا الى حد كبير في تزايد عبء الديون الداخلية والخارجية وتزايد عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات .

وتثير قضية التصنيع بصفة عامة العديد من الاسئلة كما تواجه العديد من الصعوبات ، فهناك اسئلة تتعلق باستراتيجية التصنيع الاحلال محل الواردات ام التصدير ام اشباع الحاجات الاساسية الصناعات الثقيلة ام الخفيفة ... الصناعات الاستهلاكية ام الوسيطة ام الراسمالية وهناك اسئلة تتعلق بالفن الانتاجي الواجب الاتباع في انتاجي كثيف العمل ام كثيف راس المال وهناك اسئلة وصعوبات ترتبط بالتمويل ومؤسساته سواء في ذلك التمويل المحلي او الخارجى كما ان هناك اسئلة وصعوبات حول دور كل من القطاعين العام والخاص والعلاقة بينهما في تحقيق التنمية الصناعية ومليتين ان تقدمه الدولة من حوافز وماتوفره من بنية وهياكل اساسية وخدمات تدعيما للقطاع الصناعى ومشروعاته الخ



وفى اطار هذا المؤتمر الهام الذى يساهم ويقوة في ابراز اهمية وضرورة قضية التصنيع في جمهورية مصر العربية والذي بادرت بالدعوة اليه وتنظيمه احدى المؤسسات المالية الهامة المتخصصة في تمويل القطاع الصناعى، كان من الطبيعى ان يتم التركيز في هذه الورقة على احدى جوانب قضية التمويل الصناعى وكان الاختيار لموضوع سعر الصرف وسياساته لما يمثله هذا الموضوع من اهمية خاصة بين الجوانب المختلفة لقضية التمويل ولما اثاره ويثيره من جدل حاد بين المهتمين بالقضايا الاقتصادية التنموية في جمهورية مصر العربية بصفة عامة

ويرجع اهتمام المستثمر بصفة عامة والمستثمر الصناعي بصفة خاصة بموضوع سعر الصرف وسياساته الى احتياجه الى استيراد قدر من الآلات والمعدات ومواد التشييد من الخارج عند بدء المشروع ، فضلا عن احتياجه المستمر الى استيراد قدر من مستلزمات الانتاج وقطع الغيار والى احلال قدر من الآلات والمعدات طوال فترة الانتاج ، بالإضافة الى ما يحدثه سعر الصرف وسياساته من تأثير على إيراداته وبالتالي أرباحه في حالة قيامه بتصدير قدر من انتاجه

وعلى ضوء ما تقدم - ويتعبير آخر - فان اهتمام المستثمر بموضوع سعر الصرف وسياساته تتمثل في امور ثلاثة :

- الأولي : مدى توافر النقد الاجنبي اللازم لاستيراد احتياجاته .
- الثاني : مستوى السعر الذي يتحدد على اساسه شراء احتياجاته من النقد الاجنبي .
- الثالث : مدى المخاطر التي يتعرض لها نتيجة تقلبات سعر الصرف في حالة الاقتراض والالتزام بالسداد بالنقد الاجنبي .

وحيث ان محور هذه الورقة هو الاستثمار الصناعي وسياسات سعر الصرف فان تقييم هذه السياسات والحكم عليها يدور حول مدى تعبيرها عن مصالح المستثمر الصناعي وتشجيعها للاستثمار بصفة عامة - وبعبارة اخرى - فان معايير تقييم هذه السياسات والحكم عليها هو مدى ماتحققه هذه السياسات من سهولة ووفرة حصول المستثمر الصناعي على احتياجاته من النقد الاجنبي ، ووضع احتياجاته في مقدمة سلم اولويات توزيع حصيلة الاقتصاد من النقد الاجنبي، فضلا عن مدى ماتحققه هذه السياسات من توفير للنقد الاجنبي عند سعر معقول وعدم تحميل المستثمر الصناعي لمخاطر تقلبات اسعار الصرف .

وفي سبيل تحقيق ما تقدم ان هذه الورقة تنقسم الى ثلاثة مباحث :

- المبحث الاول : ويتضمن عرضا لسياسات سعر الصرف الاجنبي
- المبحث الثاني : ويتضمن تقييما لهذه السياسات على ضوء اهتمامات المستثمر الصناعي
- المبحث الثالث : ويتضمن عرضا لما يتعين احداثه من تغييرات في سياسات سعر الصرف لتاتي اكثر اتفقا مع اهتمامات ومصالح المستثمر الصناعي .

■ المبحث الأول

عرض لسياسات سعر الصرف

تعرضت سياسات سعر الصرف للعديد من التغييرات خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة وأثارت هذه التغييرات الكثير من المناقشات والجدل التي عكست اختلافات فكرية وأيدلوجية فضلا عن تناقض واختلاف مصالح مجموعات الضغط المتعددة . وفي نطاق عرضنا لسياسات سعر الصرف خلال الفترة المشار إليها فإن أولى التغييرات الهامة قد وقعت في أول يناير ١٩٧٩ حيث تقرر إنهاء العمل بنظام سعري الصرف الرسمي والتشجيعي في إطار ما كان معروفا بالسوق الموازية وصدر قرار السيد وزير الاقتصاد والتعاون الاقتصادي رقم ٣٧٢ لسنة ١٩٧٨ بالعمل بسعر صرف موحد اعتبارا من ذلك التاريخ في مجمعين للنقد الاجنبي

الأول : مجمع البنك المركزي والذي يضطلع اساسا بمهمة خدمة الدين الخارجي للحكومة وتمويل استيراد السلع الرئيسية وحددت موارده بحصيلة صادرات القطن والخم والأرز والبتروول ومنتجاته ورسوم المرور في قناة السويس وعائد تشغيل خط الانابيب «سوميد» ، كما حددت مدفوعاته في قيمة الواردات من القمح والدقيق والزيت والسكر والشاي والاسمدة والمبيدات الحشرية وكذا الاقساط والفوائد المتعلقة بالالتزامات العامة والودائع والقروض الحكومية ، بالإضافة الى المدفوعات الخاصة بقطاع المتنوعات والطوارئ والمرتبلة والمصرفوات العامة للبعثات القنصلية في الخارج .

الثاني : مجمع النقد الاجنبي لدى المصارف المعتمدة والذي يتم من خلاله المتحصلات والمدفوعات الأخرى عدا ملتقدم والتي ترد او يتم دفعها من خلال القنوات الشرعية الرسمية .

ونظرا لعدم شمول هذين المجمعين لكافة المدفوعات بالنقد الاجنبي كان لابد من استمرار وجود السوق الحرة للصرف التي تقوم بتمويل كافة العمليات المشروعة وغير المشروعة التي يحتاج تمويلها الى نقد اجنبي ولا يلتزم بتمويلها اى من المجمعين السابقين . وتمثلت اهم العمليات التي يتم تمويلها عن طريق السوق الحرة ، عن طريق الحسابات الحرة في البنوك او غيرها من الطرق ، في عمليات الاستيراد من الموارد الخاصة والذي اطلق عليه خطأ اسم الاستيراد بدون تحويل عملة ، وهى واردات بمعرفة القطاع الخاص ، بغرض الاتجار او التصنيع وكذا تمويل واردات الى المنطقة الحرة ببورسعيد فضلا عن تحويلات شركات الاستثمار المنشأة في ظل قانون استثمار المال العربي والاجنبي

والمناطق الحرة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل وبنفقات السفر الى الخارج
لاغراض السياحة او الحج او العمرة او لاي غرض اخر
وهكذا تحدد هيكل سوق الصرف منذ هذا التغيير في اول يناير ١٩٧٩ في
وجود ثلاث اسواق رئيسية للصرف :

١ -) سوق صرف مجمع البنك المركزي وتحدد به سعر الصرف على اساس سعر
ثابت هو الدولار - ٧٠ قرشا تقريبا ولازال هذا المجمع قلعا حتى الان
ولازال سعر الصرف كما هو دون تغيير .

٢ -) سوق صرف مجمع البنوك المعتمدة وتحدد به سعر الصرف عند انشائه
على اساس الدولار - ٧٠ قرشا تقريبا مثله مثل مجمع البنك المركزي ثم
تم رفعه بالقرار الوزاري رقم ٢٤١ لسنة ١٩٨١ بحوالي ٢٠ ٪ اعتبارا من
١/٨/١٩٨١ ثم اضيف الى هذا السعر بعد رفعه علاوة كان يتم
تغييرها حسب تطورات اسعار الصرف في السوق الحرة

. وقد اخذت هذه العلاوة في التزايد حتى وصلت الى مايزيد عن ثلاثين
قرشا للدولار الواحد في النصف الاول من عام ١٩٨٤ . وليصل سعر
الدولار الى مايزيد عن ١١٥ قرش للدولار ويعتمد هذا المجمع على
تحويلات المصريين في الخارج والسياحة والصادرات السلعية عدا
البترول والقطن الخام والارز ويقوم بتمويل احتياجات القطاع العام
بصفة اساسية وما لايقوم مجمع البنك المركز بتمويله .

٣ -) سوق الصرف الحرة حيث تتم العمليات باسعار صرف متعددة ومتغيرة
وفقا لاعتبارات السوق وحيث يتم التعامل من خلال وسطاء هم تجار
العملة وباستخدام الحسابات الحرة في البنوك ، خاصة بنوك القطاع
الخاص والقطاع المشترك وفروع البنوك الاجنبية . ويقوم هذا السوق
بتدبير احتياجات القطاع الخاص بصفة اساسية ويعتمد ايضا على
تحويلات المصريين في الخارج وعائد السياحة

وينطوى هذا الهيكل على الكثير من مصادر الخل وبعد احد الاسباب
الرئيسية وراء زيادة معدلات تدهور قيمة الجنيه المصري في مواجهة
العملات الاجنبية الرئيسية وفي مقدمتها الدولار فضلا عن تأثيره السلبي
على قضية الانتاج وفي مقدمتها الانتاج الصناعي ، بالإضافة الى مابرزه
هذا الهيكل من ممارسات وظواهر بالغة الخطورة على كفاءة وانضباط
الجهاز المصرفي وعلى قدرة المؤسسات الشرعية على تجميع المدخرات
وتوجيهها الى مايقدم الاهداف الحقيقية للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية .

ولقد اجريت العديد من الدراسات الموضوعية الجادة حول ضرورة
اصلاح هذا الهيكل لسوق الصرف وتقضى مايقود به من خلل ومايؤدى
اليه من اثار سلبية عديدة واتفقت هذه الدراسات على ضرورة توحيد
اسواق الصرف الثلاثة ودمجها في سوق واحد ، او على الاقل دمج السوق
الحرة او معظم مايجرى خلالها من عمليات ، خاصة العمليات المشروعة

مع مجمع البنوك المعتمدة وترك مجمع البنك المركزى ليتم دمجها في مرحلة تالية، وترجمت نتائج هذه الدراسات في قرارات ٥ يناير ١٩٨٥ . وبصفتي الوزير المسئول وقت صدور هذه القرارات فاني اود ان اؤكد واحقاقا للتاريخ على النقاط التالية :

ولا : ان هذه القرارات قد صدرت بعد اجتماعات حضرتها وشاركت فيها كافة القيادات السياسية والتنفيذية والتشريعية وفي مقدمتها السيد /رئيس الوزراء وقد قمت شخصيا بعرضها على سيادته بمكتبه في ٢٧ ديسمبر ١٩٨٤ كما شارك سيادته في الاجتماع النهائي لاقرار هذه القرارات في ديسمبر ١٩٨٤

ثانيا : ان هذه القرارات كانت تعد خطوة هامة على طريق اصلاح هيكل سوق الصرف وتفادي معظم السلبيات التي كان يمثلها الهيكل السابق على صدورها والسابق الاشارة اليها

ثالثا : ان الغاء هذه القرارات جاء نتيجة ضغوط ذلك التحالف البغيض الذي كان سائد بين تجار العملة وبعض رجال البنوك وبعض المستوردين المستفيدين من نظام الاستيراد باستخدام الموارد الخاصة من النقد الاجنبي

على اية حال ، فانه بالغاء قرارات ٥ يناير ١٩٨٥ وهو الالغاء الذي تم صدور قرارى السيد /وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقم ١٦٧ ، ١٦٨ ، سنة ١٩٨٥ ، والتي صدرت في ابريل سنة ١٩٨٥ ، عاد هيكل سوق الصرف لوضاعه السابقة على صدور قرارات ٥ يناير وعادت السلبيات التي تصاحبه على نحو اكثر قوة وتمثل ذلك في الحقائق الآتية :

١ - زادت معدلات تدهور قيمة الجنيه المصرى كما يتضح من الجدول رقم (١)

٢ - زيادة معدلات انخفاض حصيله مجمع البنوك المعتمدة من النقد الاجنبي مما اثر على قدرته على الوفاء بالتزاماته خاصة ازاء القطاع العام الانتلجى .

جدول رقم (١)
تطورات سعر الدولار في السوق الحرة
خلال فترات زمنية مختلفة
ومعدل الارتفاع الشهري لكل فترة

السعر (قرش)		معدل ارتفاع السعر			
الفترة	عدد اشهر الفترة	اول الفترة	نهاية الفترة	معدل الارتفاع للفترة بأكملها	معدل الارتفاع الشهري
الاولى :					
مايو ٨٠ - اغسطس ٨٢	٢٨	٧٤	١٠٧	% ٤٤,٦	% ١,٦
الثانية					
القسم الاول :					
سبتمبر ٨٢ - سبتمبر ٨٤	٢٥	١٠٧	١٢٤	% ١٥,٩	% ٠,٦
القسم الثاني :					
اكتوبر ٨٤ - مارس ٨٥	٦	١٢٤	١٤٠	% ١٢,٩	% ٢,٢
الفترة بأكملها :					
سبتمبر ٨٢ - مارس ١٩٨٥	٣١	١٠٧	١٤٠	% ٣٠,١	% ١,٠
الثالثة :					
ابريل ٨٥ - يناير ١٩٨٦	١٠	١٤٠	١٨٣	% ٣٠,٧	% ٣,١

المصدر :-

بيانات وزارة الاقتصاد والبنك المركزي .
٢ -) عودة نشاط تجار العملة وتحالفهم مع بعض رجال الجهاز المصري ، كما ازدهرت ونمت بمعدل سريع اخطر ظاهرة تعرض لها الاقتصاد المصري في الخمس عشرة سنة الأخيرة وهي ظاهرة شركات توظيف الاموال .

واستمرت هذه الاوضاع الى ان اتخذت الاجراءات وصدرت القرارات اللازمة لانشاء السوق المصرفية في مايو ١٩٨٧ « قرارى وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية رقمى ٢٢٢ ، ٢٢٣ لسنة ١٩٨٧ » ، والتي تقوم على نفس المنطق الذى قامت عليه قرارات ٥ يناير من محاولة لدمج معظم العمليات التى كانت تتم من خلال السوق الحرة لتتم من خلال السوق المصرفية حقيقة ان نظام الاستيراد باستخدام الموارد الخاصة لم يتم إلغاؤه رسميا الا ان القائمين على ادارة السوق المصرفية يهدفون الى ان يتسع نطاقها بحيث تفى باحتياجات القطاع الخاص الاستيرادية مما يحول بينه وبين محاولة البحث عن احتياجاته من السوق الحرة وعن طريق تجارة العملة ومما يؤدي الى النهاية الى اختفاء ذلك النظام الشاذ المسمى بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة ولاشك ان انشاء السوق المصرفية يعد خطوة ايجابية في سبيل اصلاح هيكل سوق الصرف ، كما لاشك ان هذه الخطوة يتعين ان تتبعها خطوات اخرى من اجل تحقيق الاصلاح النقدي والمالى المنشود وفي مقدمتها الغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة وتقليل الفجوة بين سعر السوق المصرفية وسعر السوق الحر فضلا عن وضع نظام لاولويات توزيع المتاح من النقد الاجنبى بما يؤدي الى تشجيع القطاع الانتاجى وفي مقدمته قطاع الانتاج الصناعى .

■ البحث الثانى

تقييم سياسات سعر الصرف

على ضوء

اهتمامات المستثمر

الصناعى

سبق ان اوضحنا ان اهتمامات المستثمر الصناعى بسياسات سعر الصرف تتمثل اساسا فى امور ثلاثة وهى توافر النقد الاجنبى للايفاء باحتياجاته وتوافره عند سعر معقول وعدم تحمله لمخاطر تقلبات سعر الصرف . ومن ثم فان تقييم سياسات سعر الصرف السابق عرضها فى البحث الاول من هذه الورقة يتم على ضوء مدى نجاحها او فشلها فى تحقيق هذه الامور الثلاثة

وحتى ياتى التعميم متكاملًا وموضوعيًا لا بد ان ننوه الى ان هذه الامور الثلاثة التى تمثل اهتمامات المستثمر الصناعى بسياسات سعر الصرف تتأثر ايضا بالعديد من حقائق الاقتصاد والعديد من الجوانب الاخرى للسياسات الاقتصادية وفى مقدمتها :

١ - واقع ميزان المدفوعات والموازنة العامة فالعجز القائم فى ميزان المدفوعات يعنى عدم توافر النقد الاجنبى للايفاء بكافة الاحتياجات الامر الذى يؤثر على سهولة ووفرة النقد الاجنبى بالنسبة للمستثمر الصناعى او غيره فضلا عن تأثيره على سعر الصرف ، وبصرف النظر عن سياسة اخرى من سياسات سعر الصرف كذلك فان العجز الكبير والمتزايد للموازنة العامة من شأنه ان يخلق ضغوطا تضخمية وضغوطا على ميزان المدفوعات كما ان من شأنه ان يؤثر على مدى استعداد وقدره الدولة على تحمل مخاطر تقلبات سعر الصرف نيابة عن المستثمر الصناعى او غيره .

٢ - هيكل الجهاز المصرفى وطبيعة ممارساته وعلاقته بالبنك المركزى ان التعدد الكبير لوحدات الجهاز المصرفى مع صغر حجمها وانحيازها نحو النشاط التجارى وضعف هيكلها التمويلي من شأنه ان يؤدى الى قيام هذه الوحدات بقبلة المنافسة وتحقيق الربح بممارسات لا تتفق مع مصلحة المستثمر الصناعى وذلك بما تؤدى اليه هذه الممارسات من تشجيع لتجارة العملة او إعطاء اولوية فتح الاعتمادات لغير المستثمر الصناعى الخ .

٣ - السياسات النقدية والائتمانية التى تتبعها الدولة عن طريق البنك المركزى والجهاز المصرفى بأكمله . فاتباع الدولة على سبيل المثال لسياسات انكماشية فى مجال الائتمان يعنى عدم توافر النقد المحلى لدى المستثمر الصناعى او غيره لشراء احتياجاته من النقد الاجنبى وبصرف النظر عن مدى توافر الاخير من عدمه .

٤ - قوانين وقواعد الاستيراد والتصدير . فالملاحظ ان القواعد الحالية للاستيراد وتقسيم السلع الى محظور وغير محظور قد ساهم فى الحد من الاجراءات البيروقراطية ومايصاحبها من ضياع للوقت واحتمالات الانحراف ، الا ان قائمة غير المحظور لاتتضمن المساهمة فى تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات ، كما انها لاتتضمن اعطاء المستثمر الصناعى قدر من الاولوية كذلك فان حرمان المستثمر الصناعى من تجنب عائد صادراته لاستخدامات مشروعة من شأنه ان يضعف قدرته على الاستيراد بالكميات وفى الوقت المناسب .

٥ - قوانين النقد وفى مقدمتها القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل فى النقد الاجنبى والذى اجاز حق حيازة النقد الاجنبى بحق قيام الحائز باية عملية من عمليات النقد الاجنبى بما فى ذلك التحويل الداخلى والخارج والتعامل داخليا على ان يتم هذا التعامل عن طريق المصارف المعتمدة للتعامل فى النقد الاجنبى والجهات الاخرى المرخص لها بالتعامل طبقا لاحكام هذا القانون فى جمهورية مصر العربية هذا القانون من شأنه ان يشجع على جذب المزيد من الودائع بالجهاز المصرفى المصرى مما يمكن هذا الجهاز من فتح المزيد من الاعتمادات للمستثمر الصناعى او غيره ولكن هناك جوانب اخرى لهذا القانون قد يكون المفيد دراستها ولعل منها جدوى السماح بحيازة النقد الاجنبى خارج الجهاز المصرفى .

ومع تسليمنا باهمية هذه الحقائق والجوانب الاخرى للسياسات الاقتصادية من حيث مدى تأثيرها على اهتمامات المستثمر الصناعى فاننا نعود للتركيز على سياسات سعر الصرف في حد ذاتها ونود في هذا المجال ان نؤكد على ضرر وخطورة سياسات سعر الصرف التى سادت منذ ١٩٧٩ حتى صدور قرارات ٥ يناير والتي عادت بعد الغاء قرارات ٥ يناير في ابريل ١٩٨٥ وحتى قيام السوق المصرفية في مايو ١٩٨٧ وذلك بالنسبة للمستثمر الصناعى بوجه خاص استنادا الى الحجج الاتية :

اولا : ان هذه السياسات قد ادت الى وجود تنظيم لهيكل سوق الصرف من شأنه ان يمثل عاملا هاما بالاضافة الى العوامل الاخرى التى تؤدى الى الانخفاض المستمر لسعر صرف الجنيه المصرى حقيقة ان انخفاض قيمة الجنيه المصرى وارتفاع الدولار من الظواهر التى عانى منها الاقتصاد المصرى ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث كان سعر صرف الجنيه المصرى بالنسبة للدولار جنيه مصرى - ٤ دولار امريكى وحقيقة ان هذه الظاهرة ترجع الى عوامل هيكلية مثل عجز ميزان المدفوعات والضغط التضخمى التى ترجع اساسا الى عجز الموازنة العامة وارتفاع معدل زيادة حجم النقود الا ان الحقيقة تظل قائمة وهى ان هيكل سوق الصرف الذى املتته السياسات المشار اليها من شأنه ان يضيف عاملا جديدا وهاما يزيد من خطورة هذه الظاهرة . ان قيام هذا الهيكل لسوق الصرف على اساس الفصل بين مجمع البنوك التجارية المعتمدة والسوق الحرة على جانب الطلب فى الوقت الذى يرتبط فيه السوقان المذكوران على جانب العرض اذ يعتمد كل منهما للحصول على احتياجاته من النقد اساسا على نفس المصادر وهى تحويلات المصريين فى الخارج والسياحة من شأنه ان يؤدى الى التنافس بين السوقين اى بين تجار العملة من ناحية والمسؤولين عن توريد النقد الاجنبى لاحتياجات القطاع العام فى مجمع البنوك التجارية المعتمدة من ناحية اخرى اذ يحاول كل منهما على حدة ان يحصل على اكبر نصيب من العملات الاجنبية من المصدرين المشار اليهما . ونظرا لما يعانيه الاقتصاد المصرى منذ عام ١٩٨١ من انخفاض فى معدل زيادة موارده من النقد الاجنبى ، خاصة من تحويلات المصريين العاملين فى الخارج ومن انخفاض فى اسعار البترول وحصيلة صادراته فان التنافس بين المتعاملين فى السوق الحرة وفى مقدمتهم تجار العملة وبين مجمع البنوك المعتمدة قد ازداد حدة وكان من الطبيعى ان يلجأ تاجر العملة الى المضاربة برفع سعر الدولار للاستحواذ على اكبر قدر من العملات الاجنبية المتاحة وساعدة على ذلك ان الطلب على الدولار فى السوق الحرة هو طلب غير مرين لايثار كثيرا برفع السعر ومن ثم فلا يوجد مايدعوه الى التخوف من عدم وجود الطلب بالقدر الكافى عند السعر الجديد المرتفع ومن ناحية اخرى فان المتعاملين فى مجمع البنوك التجارية لا يجدون من وسيلة للحفاظ على نصيب هذا المجمع من تحويلات المصريين فى الخارج والسياحة الا عن طريق زيادة العلاوة التى تضاف الى السعر المقرر رسميا للتعامل فى المجمع المذكور وهكذا نشأت حلقة مفرغة تؤدى باستمرار الى زيادة سعر الدولار بالنسبة للجنيه المصرى وترجع هذه الحلقة فى الاساس الى هيكل سوق الصرف المشار اليه ولقد ساعد على خطورة هذه الاثار السلبية وتفاقمها تطور هيكل تجارة

العملة من هيكل منافسة حيث توجد اعداد كبيرة ومتماثلة في القوة والحجم الى هيكل احتكار القلة حيث نجح عدد قليل من التجار في السيطرة على الجزء الاكبر من موارد السوق الحرة والتحكم في السعر بما يتفق مع مصالحهم وارياحهم عن طريق المضاربة والتأثير المستمر على السعر في الاتجاه الصعودي كما ساعد ايضا على زيادة خطورة هذه الاثار السلبية تطور حجم السوق الحرة نتيجة زيادة حجم الاستيراد بدون تحويل عملة وغيره من المعاملات ليصل حجم التعامل الكلي في هذا السوق الى حوالي ٥ مليارات دولار وهو مبلغ ضخم يمثل ما لا يقل عن ٤٠ ٪ من الحجم الكلي للتعامل في النقد الاجنبي في ميزان المدفوعات المصري اى ان حجم التعامل في السوق الحر يفوق حجم التعامل في اى من المجمعين الرسميين وهما مجمع البنك المركزى ومجمع البنوك التجارية المعتمدة ومن ثم فان نشاطه ونشاط المتعاملين به لايمكن ان ينظر اليه باعتباره نشاطا حديثا ولكنه نشاط جوهري يؤثر بفاعلية كبيرة على سوق الصرف واسعاره بصفة عامة

ثانياً : ان هذه السياسات لسعر الصرف تنطوى على تناقض ذاتى . اذ في الوقت الذي تعتبر فيه معظم عناصر الطلب في السوق الحرة عناصر مشروعة وتجيزها الدولة قانونا مثل الاستيراد عن طريق القطاع الخاص والسفر الى الخارج الخ ، فانه لا توجد قناة شرعية وقانونية لتمويل هذا الطلب مما يضطر معه طالبى العملة الاجنبية في هذا السوق ومنهم المستثمر الصناعى في كثير من الحالات الى التعامل مع تجار وسماسرة العملة على نحو غير قانونى ان استمرار هذا الوضع من شأنه ان يضعف هبة الدولة وسيادة القانون واحترام طالب النقد الاجنبي وفي مقدمتهم المستثمر الصناعى في القطاع الخاص لنفسه حيث يضطر الى البحث وفي الخفاء والظلام عن تاجر العملة لتمويله .

ثالثاً : لاثقق السياسات المشار اليها وما تؤدي اليه من هيكل معين لسوق الصرف الى التوزيع العادل لمراد النقد الاجنبي بين احتياجات القطاع العام واحتياجات القطاع الخاص من جهة وبين احتياجات المستثمر الصناعى في القطاع الخاص وبقية المتعاملين في السوق الحر من القطاع الخاص من جهة اخرى فالقطاع الخاص اكثر مرونة وغير مقيد او ملتزم بتعليمات الجهات الحكومية المختصة بشأن سعر صرف شراء النقد الاجنبي ومن ثم يستطيع الحصول على احتياجاته عند السعر الاعلى في الوقت والكمية التي يحتاج اليها وكما سبق ان ذكرنا فان السوق الحرة قادرة بصفة عامة على جذب القدر الاكبر من تحويلات المصريين والسيولة لتمويل احتياجات القطاع الخاص وان ذلك غالبا مايمتد على حساب قدرة مجمع البنوك التجارية على القيام بمسؤولياته لتمويل احتياجات القطاع العام وتزداد خطورة هذا الموقف عندما تتجه موارد النقد الاجنبي كما يحدث منذ ١٩٨١ الى الانخفاض التدريجي او الثبات او حتى الزيادة ولكن بمعدلات منخفضة في وقت يزداد فيه الطلب بصفة عامة على النقد الاجنبي لمختلف الأغراض اذ سيظل القطاع الخاص بسبب مرونته وقدرته على عرض اسعار اعلى للدولار في موقف افضل للابقاء باحتياجاته ولتبقى سيذهب الى مجمع البنوك التجارية للابقاء باحتياجات القطاع العام وحيث ان المتبقى يتجه دائما الى الانخفاض فان

ذلك معناه زيادة ضعف حصيلة مجمع البنوك التجارية وزيادة عدم القدرة على فتح اعتمادات القطاع العام خاصة القطاع العام المنتج الامر الذى لابد وان يؤدي الى تعطيل العديد من الطاقات الانتاجية للقطاع العام خاصة الطاقات الانتاجية للقطاع العام الصناعي الذى لازال يمثل نسبة كبيرة من القطاع انصناعي ككل ولاشك ان تعطيل هذه الطاقات الانتاجية الضخمة من شأنه ان يؤثر على المستثمر الصناعي في القطاع الخاص اما مباشرة لارتباط انتاجه بمنتجات القطاع العام حصولا على المواد الخام او تصريفا لانتاجه او بطريق غير مباشر بسبب مايلوئى اليه انخفاض الطاقة الانتاجية للقطاع العام الى انكمش في النشاط الاقتصادي ككل

ومن ناحية اخرى وعلى الرغم من ان القطاع الخاص يحصل على احتياجاته اولا فان جميع أنشطة القطاع الخاص لاتتمثل من حيث القدرة او سهولة الحصول على احتياجاتها فالقطاع التجارى اكثر قدرة من غيره من اوجه أنشطة القطاع الخاص كما لا يتمتع المستثمر الصناعي في هذا السوق بالاولوية التى يستحقها والتى تفرضها طبيعة نشاطه . رابعا : ان بقاء مجمع البنك المركزى منعزلا عن حقائق العرض والطلب على النقد الاجنبى وانفصاله الذى يكاد يكون كاملا عن مجمع البنوك التجارية والسوق الحرة من شأنه ان يفقد سوق الصرف قدرا كبيرا من عمقه وشموليته ويجعله اكثر عرضة للتأثر بالعديد من العوامل واكثر عرضة للتقلبات العنيفة والمتكررة ... الامر الذى يساهم في زيادة مايتعرض اليه المستثمر الصناعي من مخاطر نتيجة تقلبات سعر الصرف خاصة وان استثمارات ومايحصل عليه من تسهيلات ائتمانية بالنقد الاجنبى هى بطبيعتها متوسطة وطويلة الاجل .

خامسا : يعد التنظيم الحالى لهيكل سوق الصرف احد الاسباب الرئيسية وراء العديد من الانحرافات التى تكرر حدوثها في العديد من وحدات الجهاز المصرى وكشفت عنها اجهزة الرقابة المختلفة وما اجرى من تحقيقات ان تجارة العملة في السوق الحرة وقد تضخمت لتتعامل فيما لا يقل عن خمسة الاف مليون دولار سنويا كان لابد وان تحتاج الى تسهيلات ائتمانية ضخمة وهذه لاتتاح في ذلك الوقت الا من خلال الجهاز المصرى ونظرا لعدم مشروعية نشاط تجار العملة على الاقل بالنسبة لبعض جوانبه وعدم تشجيع السلطات النقدية لهذا النشاط فان منح مثل هذه التسهيلات الائتمانية غالبا ملكان يتم على نحو خفى ومخالف لقواعد الائتمان التى يضعها البنك المركزى وكان لابد وان يحصل من تقدم من رجال الجهاز المصرى بمساعدة هذا النشاط المركزى سواء تمثل هذا المقابل في حصوله على نفع شخصى او في عمله على زيادة حجم عمليات البنك وبالتالي زيادة ارباحه او كليهما لقد انصرف عدد من رجال الجهاز المصرى مما اساء بغير حق الى الشرفاء من رجال هذا الجهاز وهم الاغلبية والذين يتمتعون بتقدير واحترام الجميع ولاشك ان المستثمر الصناعي يتأثر سلبا نتيجة هذه الانحرافات والممارسات من حيث تأثيرها على نفقة حصوله على النقد الاجنبى ومن حيث قدرته على الحصول على الكميات المطلوبة وفي الوقت المناسب

ولعل الاخطر من مجرد انحراف بعض رجال الجهاز المصرى هو ماادى اليه هذا الوضع من خروج الجهاز المصرى في كثير من الحالات عن اهدافه الحقيقية والتي تتمثل في تمويل المشروعات الاستثمارية وتشجيع مختلف أوجه النشاط الاقتصادى ذات الاهمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها النشاط الصناعى ان التحلف مع تجار العملة وفتح اعتمادات الاستيراد للقطاع التجارى تاتى له بمعدلات مرتفعة من الارباح فلماذا يتحمل مشقة دراسة المشروعات الاستثمارية وخاصة الصناعية لقد اصبح تاجر العملة هو السيد الذى تفتح له ابواب هذه الوحدات المنخرقة من الجهاز المصرى وعلى المستثمر الصناعى او غيره من المستثمرين الجادين ان ينتظر سلبا : ان هذه السبلات وما ادت اليه من اتساع نطاق السوق الحرة وانتشار تجارة العملة قد ساهمت مع غيرها من القرارات والممارسات الى زيادة استخدام الدولار لتسوية الكثير من المعاملات الداخلية من دفع مرتبات واقتراض وتسوية ديون وعمليات بيع وشراء الخ ... الامر الذى اصبح فيه الدولار عملة معترف بها واداة ابراء في السوق المحل ولاشك ان انتشار استخدام الدولار على هذا النحو من شأنه ان يعرض المتعاملين ومنهم المستثمر الصناعى للكثير من المخاطر نتيجة لما يحدث من تقلبات واتجاه صعودى لسعر صرف الدولار

خلاصة القول فان سياسات سعر الصرف التى تقوم على اساس الفصل بين الاسواق الثلاثة المشار اليها والتى تؤدى الى زيادة حجم السوق الحرة وتضخمها والتى تسمح بنظام الاستيراد بدون تحويل عملة ... الخ من شأنها ان تؤدى الى العديد من الانتائج السلبية بالنسبة للمستثمر الصناعى وهى نتائج تتعارض تماما مع اهتماماته انها تؤدى الى عدم توافر النقد الاجنبى بالقدر المطلوب وفي الوقت المناسب ، كما تؤدى الى ارتفاع سعر الصرف اكثر مما يجب فضلا عما تؤدى اليه من تحمله لمخاطر كبيرة نتيجة تقلبات سعر الصرف على نحو تصاعدى بالنسبة لسعر العملات الاجنبية مقومة بالعملات المحلية

وتزداد سلبيات سياسات الصرف هذه مع وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات واستمرار عجز الموازنة العامة وزيادة حدة الضغوط التضخمية فضلا عن عدم وجود سياسة استيراد تنحاز الى احتياجات القطاع الانتاجى خاصة الانتاج الصناعى

■ المبحث الثالث

التغييرات التي يتعين إحداثها في سياسات سعر الصرف لتأتى اكثر اتفقا مع اهتمامات ومصالح المستثمر الصناعى

نعود لنؤكد ان اهتمامات ومصالح المستثمر الصناعى المرتبطة بسياسات سعر الصرف تتمثل اساسا فى سهولة ووفرة حصوله على احتياجاته من النقد الاجنبى ومن حصوله على هذا النقد الاجنبى عند سعر معقول فضلا عن عدم تحمله لمخاطر ما يحدث من تقلبات تصاعدية فى اسعار النقد الاجنبى مقوما بالجنيه المصرى ومن واقع عرضنا لسياسات سعر الصرف وتقييم هذه السياسات يتضح على الفور ان سياسات سعر الصرف التى تتفق اكثر من غيرها مع اهتمامات ومصالح المستثمر الصناعى هى تلك السياسات التى تتسم بما يلى :

اولا : دمج الاسواق الثلاثة وهى مجمع البنك المركزى ومجمع البنوك المعتمدة والسوق الحرة فى سوق واحد يسرى سعر موحد للصرف ... كخطوة اولى العمل على دمج البنوك المعتمدة مع السوق الحرة او على الاقل مع اهم العمليات التى تجرى فى هذه السوق الحرة وهى استيراد القطاع الخاص على ان يتم ادخال العمليات الاخرى فى السوق الجديدة تدريجيا على ان يتم دمج مجمع البنك المركزى كخطوة اخيرة . حقيقة انه قد يصعب بل قد يستحيل ادخال كافة العمليات التى تتم حاليا فى السوق الحرة لتندمج مع مجمع البنوك المعتمدة ، وان قدرا من هذه العمليات سيقفل ليتم فى اطار السوق الحرة مثل بعض النفقات الاضافية للسفر الى الخارج وتمويل بعض الانشطة غير المشروعة التى تحتاج الى نقد اجنبى الا ان حجم السوق الحرة فى هذه الحالة سيكون صغيرا نسبيا وسيكون تأثيره على سعر الصرف تأثير ضعيف للغاية وحدى بحيث يمكن تجاهله ان قرارات ٥ يناير وكذلك انشاء السوق المصرفية فى مايو ١٩٨٧ تعد خطوات ايجابية على طريق الاصلاح بما يحقق اهتمامات ومصالح

المستثمر الصناعى وان كانت قراراته يتأخر قد واجهت هجمة شرسة من اصحاب المصالح ممن يسعون الى بقاء الاحوال دون اصلاح فان السوق المصرفية قد نجحت حتى الان في مواجهة هذه الصعاب ويتعين تدعيمها وصولا الى الهدف النهائي من دمج كافة عمليات التعامل في النقد الاجنبى في سوق واحدة للصرف وعند سعر موحد

ان انشاء سوق الصرف الموحدة من شأنه ان يؤدى الى التخلص من كافة السلبيات ووجه الخلل السابق الاشارة اليها في المبحث السابق والتي ترتبط بهيكل سوق الصرف القائم على اساس الفصل بين الاسواق الثلاثة مجمع البنك المركزى ومجمع البنوك المعتمدة ، والسوق الحرة ، والذي يلعب السوق الحرة من خلاله دورا هاما ورئيسيا بحكم الحجم الكبير لما يتم به من عمليات وبحكم دور المتعاملين فيه من تجار العملة وغيرهم ان انشاء سوق الصرف الموحد يعنى القضاء على احد العوامل الهامة التي ادت الى تدهور قيمة الجنيه المصرى بمعدلات مرتفعة خلال عشر السنوات الاخيرة كما يعنى التقليل من استخدام الدولار اداة للتعامل في الاسواق المحلية ولتسوية مابيننا من مديونيات في السوق المحلي وبالتالى التقليل من الاقتراض والالتزام بالسداد بالنقد الاجنبى حيث سيتم الاستيراد والاقتراض باستخدام العملة المحلية ومنذ البداية كما انه يمكن من وضع نظام للاولويات يتمتع فيه المستثمر الصناعى بمركز متميز

ان الحجة الاساسية التي تقال دفاعا عن هيكل سوق الصرف القائم على وجود اسواق منفصلة للصرف والذي يلعب فيه السوق الحرة دورا هاما يقوم فيه بالايفاء باحتياجات القطاع الخاص من النقد الاجنبى لاغراض الاستيراد عن طريق الاستيراد بدون تحويل عملة ولاغراض السفر لانجاز الاعمال هي ان مثل هذا التنظيم من شأنه ان يمكن رجل الاعمال في القطاع الخاص من توفير احتياجاته من النقد الاجنبى لاغراض الاستيراد والسفر بسرعة وسهولة دون ان يتوقف ذلك على ارادة الاجهزة البيروقراطية وتزاحمه مع الاخرين . وان توحيد اسواق الصرف والغاء نظام الاستيراد بدون تحويل عملة من شأنه ان يؤدى الى تفضيل احتياجات القطاع العام والاجهزة الحكومية على احتياجاته الخ لاشك ان هذه الحجة تنطوى على قدر من الصحة الا ان التقييم النهائي لها لابد وان يأخذ في الاعتبار الحقائق الاتية التي تؤكد ان سلبيات هذا النظام تفوق هذه الميزة المقول بها خاصة بالنسبة للمستثمر الصناعى :

ان المستثمر الصناعى ليس هو الوحيد المتعامل في السوق الحرة عن طريق نظام الاستيراد بدون تحويل عملة او غيره بل يشاركه في ذلك المستوردون لاغراض تجارية والذين يمثل طلبهم على النقد الاجنبى اضعاف طلبات

(١ -)

المستثمر الصناعي والذين يحظون بأولوية في الحصول على الائتمان المصرفي وعلى النقد الأجنبي

٢ -) أن سلبيات هذا النظام كما تم إصلاحها في المبحث الثاني من هذه الورقة تفوق كثيرا تلك الميزة المدعى بها أن زيادة تكلفة النقد الأجنبي ومخاطره وكذلك تعطيل الطاقات الإنتاجية للقطاع العام الصناعي ومساهم به ذلك من ركود في النشاط الاقتصادي تعد سلبيات خطيرة تلحق أضرارا بالغة بالمستثمر الصناعي الجاد في القطاع الخاص الذي لا بد وأن يوقن بأن مصلحته مرتبطة تماما بمصالح القطاع العام الصناعي .

٣ -) أن وجود نظام موحد للصرف من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الاستقرار وبالتالي مزيد من الثقة ومزيد من التحويلات لمخدرات المصريين ومزيد من الإيداع للنقد الأجنبي في الجهاز المصرفي المحلي ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى وجود قدر أكبر من النقد الأجنبي للايفاء بالمزيد من احتياجات كل من القطاع العام والخاص كما يتعين ملاحظة أن احتياجات المستثمر الصناعي سواء في ذلك القطاع الخاص أو القطاع العام لا بد وأن يحظى بأولوية في الحصول على احتياجاته من النقد الأجنبي في ظل نظام سعر الصرف الموحد في حالة عدم كفاية العرض لمواجهة كافة بنود الطلب على النقد الأجنبي .

ثانيا : يتعين أن تهدف سياسات سعر الصرف إلى عدم تحميل المستثمر الصناعي مخاطر تقلبات لأسعار العملات الأجنبية ولاشك أن الوسيلة الحسنة لتجنب هذه المخاطر تتمثل في بيع أو اقراض احتياجات المستثمر الصناعي من النقد الأجنبي عند بدء تنفيذ المشروع وطوال مدة الانتاج وفقا لأسعارها السائدة بالعملية المحلية وقت استخدامها ومن ثم تقيد مديونيته أن وجدت بالعملية المحلية وتحدد منذ البداية دون أن يلتزم بسدادها بالنقد الأجنبي وبالتالي تنتقل مخاطر تقلبات سعر الصرف إلى المقرض في هذه الحالة الذي يتعين عليه أن يتبع وسيلة أو أخرى من الوسائل المتاحة في الأسواق المالية المحلية أو العالمية لحمايته ضد هذه المخاطر

ومن الملاحظ أن قضية الاقتراض بالنقد الأجنبي والالتزام بسداد المبالغ المقرضة بنفس العملة الأجنبية تعد من أهم المخاطر التي يتعرض إليها المستثمر الصناعي في جمهورية مصر العربية نتيجة الزيادة الكبيرة في أسعار صرف العملات الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية كما هو واضح في الجدول رقم (١) المشار إليه ولاشك أن بنك التنمية

الصناعية يعد من المؤسسات التي تواجه هذه المشكلة في تعامله مع عملائه من المستثمرين الصناعيين ولقد ثار جدل كبير ولا يزال حول تحديد قيمة مديونية العديد من العملاء ممن قيدت مديونيتهم بالعملية الأجنبية وهل يتم السداد وفقا لاسعار العملة الأجنبية مقومة بالعملية المحلية وقت الاقتراض ام وقت السداد ؟

وحل لهذه المشكلة تم الاتفاق اخيرا وبمناسبة القروض الجديدة الممنوحة من البنك الدولي الى بنك التنمية الصناعية والبنك المصري لتنمية الصادرات على ان يتم تقييم القروض الممنوحة بال نقد الاجنبى بالعملية المحلية وفقا لسعر الصرف السائد في السوق المصرفية وقت منح القرض وان يتم سدادها بالعملية المحلية وبصرف النظر عما يحدث من تقلبات في سعر الصرف في المستقبل وحتى تاريخ السداد على ان يتم رفع سعر الفائدة الى حوالى ٢٢ ٪ . ولشك ان هذا الحل يعد خطوة هامة من اجل حماية المستثمر الصناعي من مخاطر تقلبات سعر الصرف الا ان رفع سعر الفائدة عن سعر الفائدة الذى يحدده البنك المركزى بالنسبة للقروض بالعملية المحلية لاغراض الصناعة والذي يبلغ ١٣ ٪ او اقل يقلل من فوائد هذه الخطوة وربما يؤدى الى خسارة المستثمر الصناعي في حالة عدم ارتفاع اسعار العملات الأجنبية بمقدار الفرق بين سعر الفائدة الذى يحدده البنك المركزى بالنسبة للقروض لاغراض الصناعة وسعر الفائدة المقرر بالنسبة لقروض البنك الدولي .

قد يدعى البعض ان سعر فائدة يصل الى حوالى ٢٢ ٪ لا يعد مرتفعا في ضوء معدلات التضخم التي يواجهها الاقتصاد المصرى في الوقت الحالى الا ان ذلك لا يآخذ في الاعتبار حالة الركود السائدة في السوق وضرورة تشجيع الاستثمار ، خاصة الاستثمار الصناعي كما ان ذلك لا يآخذ في الاعتبار ان امم المستثمر الفرصة للاقتراض بالعملية المحلية عند سعر فائدة ١٣ ٪ او اقل وان يستخدم هذه العملة المحلية لشراء النقد الاجنبى اللازم لاحتياجاته وبذلك يقلل من تكلفة الاعباء الملقاة على مشروعه

ولاشك ان اهمية التصنيع لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واهمية العائد الاجتماعى المترتب على عملية التصنيع تتطلب إعادة النظر في هذا الامر ولا مانع من تحمل الدولة الفرق بين سعر الفائدة الذى يتطلبه البنك الدولي وسعر الفائدة السائد في السوق المحل الذى يحدده البنك المركزى . كما يتعين التفكير في اساليب اخرى لتفادى هذه المخاطر بحيث تتحدد مديونية المستثمر الصناعي بالعملية المحلية ومنذ حصوله على قروض بالنقد الاجنبى وان يتم ذلك بتكلفة معقولة بل ولا مانع ان تكون تكلفة مدعمة من قبل الدولة في اطار تشجيعها للاستثمار الصناعي .

ثالثاً : ان تتجه الى منح المصدر للسلع الصناعية حق تجنيب حصيلة النقد الاجنبي وان يقوم باستخدامها لتمويل احتياجاته من المواد الخام ومستلزمات الانتاج وقطع الغيار واحلال ما يتقدم من الاته ومعداته ، وان يمنع هذا الحق للقطاع الخاص والقطاع العام والمشارك

وفي نهاية هذه الورقة نود التنويه الى ضرورة ان تأتى سياسات الاستيراد والسياسات النقدية والائتمانية على نحو يتفق ايضاً مع اهتمامات ومصالح المستثمر الصناعى فى علاقاته مع سياسات سعر الصرف فسياسات الاستيراد لابد وان تتجه الى منح المستثمر الصناعى الاولوية فى الحصول على النقد الاجنبى والى تسهيل اجراءات استيراده لاحتياجاته كما ان السياسات النقدية والائتمانية لابد وان تتجه عند منح القروض للمستثمر الصناعى الى التمييز لصالحه من حيث حجم الائتمان المتاح له ومن حيث تكلفة هذا الائتمان .

تنظيم نقل التكنولوجيا الى مصر عن طريق التشريع «١»

دكتور / وهبى فبريال وهبى

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة



مقدمة :

يجمع الخبراء على أن نقل التكنولوجيا الدولية يجب أن يقترن بخمسة شروط أهمها ضرورة الحذر فى اختيار ما ينقل وما لا يصح نقله ، وثانيا الحصول على افضل شروط مالية وفنية واقتصادية لاتمام عملية النقل ، وثالثا التأكد من تواجد القدرة التكنولوجية والانتاجية والتنظيمية الداخلية التى تتولى تطبيق المعرفة والخبرة المستوردة والعمل على تطويعها حتى تصبح اداة لتحقيق الاهداف القومية مع توفير عائد يزيد على التكلفة المباشرة وغير المباشرة التى تنشأ من التوسع فى النقل ، ورابعا التأكد من

(١) يمدد هذه الورقة حصيلته جهد استمر حوالى اربع سنوات فى اللجنة التى تشرف الكاتب برئاستها لوضع مشروع قانون لتنظيم نقل التكنولوجيا واشترك فيها خبراء من الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة للتصنيع واكاديمية البحث العلمى ومجلس الدولة ، وكذا اللجنة التى تولت الصياغة القانونية لمشروع القانون ، ثم فى اللجان المنبثقة عن برنامج « نحو سياسة تكنولوجية لمصر » الذى اشرفت عليه اكااديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .

أن عملية النقل تؤدي الى تقوية الأجهزة
التكنولوجية والانتاجية وليس الى العكس ، اذ قد
يؤدي استيراد التكنولوجيا الخارجية الى اضعاف
المراكز التكنولوجية والصناعية المحلية وليس الى
تقويتها (٢) .

وتعالج هذه الورقة بعض النقاط الهامة التي
ينبغي تناولها لدى التفكير في وضع سياسة
تكنولوجية قومية في عملية نقل التقنية الصناعية
من الخارج ، اخذا في الاعتبار التجارب التي مرت
بها بعض الدول المتقدمة والدول النامية على حد
سواء لدى معالجتها لهذا الموضوع الحيوى
والهام .

واذا حاولنا استعراض تجارب الدول المتقدمة
في هذا المجال ، امكن القول انه مع زيادة التبادل
التكنولوجي بين هذه الدول كنتيجة طبيعية
لتقدم التعاون الدولى في مختلف مجالات الملكية
الصناعية ، بدأت حكومات هذه الدول تتجه الى
فرض نوع من الرقابة والاشراف على عمليات نقل
التكنولوجيا . وتتمثل اهم الاساليب التي اتبعتها
الدول المتقدمة لفرض الرقابة على عمليات نقل
التكنولوجيا في اصدار تشريعات خاصة لتحديد
الاحكام التعسفية التي لا يجوز تضمينها العقود
الخاصة باستخدام التكنولوجيا ، او في اشتراط
الحصول على موافقة الحكومة على عقود
التكنولوجيا بغرض اقرارها .

وتتبع الدول المتقدمة ذات اقتصاد السوق
الاسلوب الاول ، حيث يتم الاشراف والرقابة على
نقل التكنولوجيا من خلال التشريعات المفاضة
للاحتكارات التي تستهدف حماية قواعد
المنافسة . وتحدد مثل هذه التشريعات الاحكام

(٢) د . ابراهيم حلمى عبدالرحمن . فضايا التكنولوجيا المعاصرة في
مصر ، المؤتمر السنوى لأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة
السابعة ١٩٨٠ .

التعسفية التي لا يجوز ادراجها في العقود المتعلقة بالمعاملات التكنولوجية (ANTI - TRUST LAWS)

وفي دولة مثل اليابان ، نجد انها اتبعت منذ الحرب العالمية الثانية الأسلوب الثاني لفرض الرقابة الحكومية على نقل التكنولوجيا ، وهو اشتراط الحصول على موافقة الحكومة على كل الاتفاقيات المتعلقة بنقل التكنولوجيا . ولم تلجأ حكومة اليابان الى اصدار او نشر أية قواعد او ارشادات تحدد الشروط غير المقبولة في عقود نقل التكنولوجيا ، ولكنها اعتمدت على التعاون الوثيق بين الجهات المعنية لضمان فعالية الرقابة الحكومية على التدفقات التكنولوجية .

ولا شك ان الدول النامية بصفة عامة تعتبر اكثر احتياجا لمثل هذه الرقابة والاشراف الحكومي على التعاملات التكنولوجية التي تتم بينها وبين الدول المتقدمة على الوجه الأعم ، حيث ان التكنولوجيا بين الدول النامية ذاتها لازال في اطواره الأولى المبكرة ويتم عادة في نطاق ضيق ومحدود . ولعل الأسباب التي تدعو الى ذلك ترجع بصفة عامة الى ضعف المركز التفاوضي للمتعاقد الوطني في مواجهة موردي التكنولوجيا في الدول المتقدمة لعدم الملمه بالبدائل المتاحة في السوق الدولي ، وعدم تمكنه من الدقائق الفنية للتكنولوجيا المستوردة والسعر الملائم لها ، وهو ما يعنى تحميل ميزان المدفوعات باعباء لا مبرر لها بالإضافة الى استيراد تكنولوجيا تؤدي الى تأكيد التبعية التكنولوجية وعدم تشجيع بناء القدرات الذاتية المحلية وتحميل المتعاقد الوطني باعباء وتقييده بشروط لا يجد فككا منها .

ولذلك - فقد تنبّهت بعض الدول النامية الى اهمية فرض رقابة حكومية جادة على عمليات نقل التكنولوجيا ، وهذه هي الدول التي سارت شوطا

اطول في مجال التصنيع ، وانتهت الى اهمية اخضاع عقود نقل التكنولوجيا للفحص والمراجعة من النواحي الفنية والمالية والاقتصادية من قبل جهة حكومية مختصة قبل اقرارها . ويختلف اسلوب الرقابة والاشراف من دولة الى اخرى ، فبينما نرى ان الهند والباكستان قد لجأت الى وضع مجموعة من الارشادات التي تحكم عملية نقل التكنولوجيا ، نجد ان دولا اخرى وخاصة في امريكا اللاتينية قد لجأت الى اصدار تشريعات لتنظيم نقل التكنولوجيا بما يعنيه ذلك من فرض الرقابة الحكومية باسلوب اكثر فعالية .

وتجدر الاشارة هنا الى ان اسلوب فرض الرقابة الحكومية على نقل التكنولوجيا لا يهدف فحسب الى حماية متلقي التكنولوجيا ، ولكنه يتضمن ايضا تشجيع تدفق التكنولوجيا مع تسخيرها لخدمة الاقتصاد القومي وتخليص العقود مما قد يشوبها من اوجه الاستغلال ، ويعتقد البعض ان اسلوب الاشراف الحكومي قد لا يكون في جانب المصلحة القومية الا ان التجربة قد اثبتت خلاف ذلك تماما .

ولا شك ان فعالية الأساليب التي من شأنها فرض نوع من الاشراف الحكومي على تنظيم نقل التكنولوجيا لن تكتمل ما لم يرتبط ذلك بالأساليب التي تعنى باستخدام التكنولوجيا ذاتها ، ويعتبر استيعاب وتطوير وتطوير التكنولوجيا المستوردة حجر الزاوية في عملية بناء القدرات الذاتية وهي الهدف النهائي من أي تنظيم لعملية النقل .

6

التكنولوجيا فى أحكام قانون الاستثمار :

يحدد قانون الاستثمار اطار الاستثمار الأجنبى بتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال السياسة العامة للدولة وخطتها القومية على أن يكون ذلك فى المشروعات التى تتطلب خبرات عالمية (تكنولوجيا) فى مجالات التطوير الحديثة أو تحتاج الى رؤوس أموال اجنبية ، وذلك فى جميع المجالات الرئيسية مثل ، التصنيع والتعدين واستصلاح الاراضى والانتاج الحيوانى والثروة المائية والاسكان والبنوك وتوظيف الاموال والمقاولات وبيوت الخبرة . وقد أجاز القانون لرأس المال المصرى منفردا أن ينشئ مشروعات فى كافة هذه المجالات مع تمتعه بكافة المزايا والاعفاءات التى ينص عليها القانون .

وتنص المادة الثانية من القانون على اعتبار الحقوق المعنوية كبراءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والملوكة للمقيمين فى الخارج مالا مستثمرا فى تطبيق احكام القانون . كما يعتبر ايضا مالا مستثمرا فى احكام القانون النقد الأجنبى الحر الذى يتفق كمصرفات الدراسات الأولية والبحوث التى يحملها المستثمر فى الحدود التى تعتمدها الهيئة العامة للاستثمار .

واستثناء من احكام قانون النقد رقم ٩٧/١٩٧٦ أجاز قانون الاستثمار للمشروع حق فتح حساب او حسابات بالنقد الأجنبى فى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى يقيد بالجانب الدائن منها رصيد رأس المال المدفوع بالعملة الأجنبية والقروض والمبالغ التى يشتريها المشروع من البنوك المحلية ، وكذلك حصيلة صادرات المشروع المنظورة وغير المنظورة ، وحصيلة المبيعات بالنقد الأجنبى فى الأسواق المحلية ، وللمشروع دون اذن أو ترخيص خاص الحق فى استخدام الحساب فى تحويل المبالغ اللازمة لسداد قيمة الواردات السلعية والاستثمارية اللازمة له وفى مواجهة المصرفات غير المنظورة وسداد ما يستحق على المشروع من اقساط القروض المعقودة بالنقد الأجنبى وفوائدها وفى اداء غير ذلك من المصرفات اللازمة للمشروع .

وفىما يختص بعنصر التكنولوجيا فإن ما تقدم يعنى باختصار امكانية رسملة (Capitalization) قيمة الحقوق المعنوية كبراءات الاختراع والعلامة التجارية ومصرفات الجدوى والبحوث واعتبارها جزءا من رأس مال المستثمر . وبالإضافة الى ذلك فإن القانون أجاز سداد كل ما يستحق

على المشروع من مصروفات منظورة وغير منظورة خصما على الحساب او الحسابات التى يفتحها المشروع بالنقد الأجنبى ، وهو ما يعنى امكانية تحويل كل ما يتعلق بعقود التكنولوجيا التى قد يبرمها المشروع مع الشريك الأجنبى دون الحصول على ترخيص خاص بذلك طالما تمت الموافقة على المشروع .

وينحصر النظام المتبع حاليا لدى تقييم مشروعات الاستثمار وعقود التكنولوجيا فى التركيز على الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع ومدى ملاءمة القطاع الانتاجى المقترح (الآلات ، اجزاء ، معدات) بأكثر من تركيزها على تقييم التكنولوجيا ذاتها او شروط التعاقد عليها . ويرجع ذلك فى المقام الاول الى ضعف نظام المعلومات وعدم توجيه العناية الكافية اللازمة لتقييم شروط التعاقد .

دور القطاع المشترك فى نقل التكنولوجيا :

على الرغم من أن القطاع المشترك فى مصر شهد نموا نسبيا فى السنوات الأخيرة إلا أنه لازال قطاعا جديدا فى الاقتصاد القومى ، وليس من شك فى أن الشركات متعددة الجنسية او الشركات الأجنبية بصفة عامة ليست لها حتى وقتنا الحاضر فى مصر قوة مؤثرة ولا يمكنها ان تمارس ضغوطا للحد من اختيار السياسات الوطنية المناسبة . ومن جهة أخرى فان جزءا كبيرا نسبيا من المشروعات المشتركة الجديدة يسهم فيها القطاع العام كما أن القانون لا يسمح بإنشاء وحدات صناعية مملوكة بالكامل للأجانب وهكذا نجد أن قدرة القطاع المشترك على خدمة الاقتصاد القومى فى ظل هذه الظروف تزيد كثيرا فى مصر بالمقارنة مع دول نامية أخرى كثيرة .

وكمبدأ عام ينبغى ان يكون هناك قدر من التوازن فى اتفاقات التكنولوجيا والتنمية وبعبارة أخرى فان حقوق الشريك الأجنبى الناتجة عن استثماراته فى المشروع المشترك ينبغى الا تؤثر فى عملية نقل التكنولوجيا التى يمتلكها عن طريق فرض الالتزامات على استخدام التكنولوجيا او التعهدات التى ينبغى على الشركة المحلية قبولها ، ولذلك فان اتفاقية الاستثمار ينبغى ان تكون منفصلة عن اتفاقية التكنولوجيا فكلاهما لا ينبغى ان تؤدى الى الموافقة على الأخرى ، ولا يعنى ذلك ان مصادر الاستثمار والتكنولوجيا ينبغى ان تكون منفصلة عن بعضها ، كما ان وقوف كل من الاتفاقيتين على قدم المساواة لا يعنى اننا لا نستطيع ان نعطي أولوية خاصة لأحدهما بالمقارنة مع الأخرى .

ومن ناحية أخرى فإن المشروع المشترك ينبغي أن يخدم هدف نقل القدرات والمهارات إلى الشركة المحلية إذ أن اتفاقية الاستثمار ليست مجرد وثيقة لتحديد العلاقات المالية بين الأطراف المعنية ولكنها ينبغي أن تقدم أيضاً الخبرة اللازمة للاستخدام الأمثل لرأس المال والقروض وبصفة خاصة المساهمة المحلية من العملة الوطنية والأجنبية في المشروع المشترك .

وهكذا نرى أن أسلوب المشروع المشترك يجب أن يقدم للشركة المحلية القدرات والمهارات الإدارية والتكنولوجية على حد سواء وبالتسوية لعنصر المهارات الإدارية فإن هذه المهارات يمكن أن تتمثل في استخدام أقل قدر من رأس المال العامل والاستخدام الأمثل للمدخلات (Inputs) والاقبال من الفاقد والتقويم الدوري للأخطاء والاقبال من الاعطال .. الخ وعليه فإن عقوداً خاصة بتقديم الخدمات الإدارية (Management services) (contract) ينبغي أن تبرم مع الشريك الأجنبي بحيث توضح المدة الزمنية اللازمة لعملية الاستيعاب وعدد ومؤهلات الخبراء الأجانب الذين سوف يشتركون في فريق الإدارة للمشروع المشترك ، والاشتراك الإلزامي للموظفين المصريين في كل وظيفة إدارية والجدول الزمني لانسحاب الخبراء الأجانب من الشركة .

وبالنسبة لعقود التكنولوجيا فإن الأمر ليس مجرد تشغيل المصنع بطاقة إنتاجية مرسومة أو مجرد الاحتفاظ بدرجة معينة من جودة المنتج وهو ما تعالجه برامج التدريب المختلفة فقد أجمع الباحثون على أنه طالما كان الشريك الأجنبي يهيمن على الإدارة فمن المستبعد في هذه الحالة أن تنتقل سلطة اتخاذ القرار إلى الشركة الوطنية وبالتالي فحيثما كانت التكنولوجيا الأجنبية ذات أهمية خاصة ينبغي في هذه الحالة أن يرتبط المشروع المشترك باتفاقية ترخيص التكنولوجيا (Licensing Agreement) أو أن يكون رأس المال الأجنبي المستثمر في المشروع أقل من خمسين في المائة من رأس مال المشروع .

وطبيعى أن المشروعات التي تمت الموافقة عليها في إطار قانون الاستثمار تستخدم تكنولوجيات مختلفة بحسب التعاقدات مع الشركات الأجنبية ، لذلك فإن تنظيم ما لنقل التكنولوجيا يضع إطاراً لتقويم واختيار التكنولوجيا ويعزز المركز التفاوضي للوحدات المستقبلية للتكنولوجيا إلى ربط استيراد التكنولوجيا بأبعاد استراتيجية النمو ويشرك الامكانية التكنولوجية المحلية فيه ، يؤدي إلى التبعة المتزايدة ويضع استغلال الموارد في اتجاه بعيد عن اشباع الحاجات الأساسية .

ومن هنا تأتي اهمية مشروع قانون تنظيم نقل التكنولوجيا الذى تم اعداده بعد جهد دام حوالى اربع سنوات بمشاركة الجهات المعنية ورجال القانون ، وهو ما سوف نعالج بعض المبادئ التى استند اليها هذا المشروع فى الفقرات التالية لالقاء الضوء على الجوانب الأساسية لهذا الموضوع .

المبادئ العامة التى يستند اليها مشروع القانون

تحتاج مصر الى مزيد من التوجيه والاشراف على عمليات نقل التكنولوجيا على المستوى القومى . ومع الاعتراف بعدم وجود سياسة تكنولوجية قومية معلنة الا أن هناك سياسات تكنولوجية ضمنية تسير عليها قطاعات الدولة المختلفة . وفى مجال نقل التكنولوجيا تبلور الاتجاه فى اهمية وضع اطار عام يحكم عمليات نقل التكنولوجيا من الخارج بما يكفل مراعاة المصالح القومية العليا من حيث الاختيار والتقييم والمتابعة للعقود ، مع دعم القدرات المحلية التكنولوجية ، واسناد ذلك كله الى جهاز قومى يتولى تنفيذ القانون ، ولا يفوتنا هنا أن فنوه الى اهمية الاعداد السليم للكوادر التى تعمل فى هذا الجهاز حتى لا يتحول الى جهاز بيروقراطى جديد ينتفى مع وجوده الغرض الاساسى من انشائه . ومن ثم فقد تم اعداد مشروع القانون الذى اشرنا اليه آنفا متضمنا بعض المبادئ الأساسية على نحو ما سوف يأتى شرحه .

١ . النقل الحقيقى للتكنولوجيا

كان من الطبيعى لدى دراسة الاطار العام للقانون المقترح ان يثار عدد من النقاط الأساسية التى تحدد العلاقة بين متلقى التكنولوجيا وموردها . وتطلب الأمر أولا : تحديد الواجهة المختلفة التى يشملها نقل التكنولوجيا والتى سوف تكون موضع الاشراف والرقابة من جانب الجهاز القومى المقترح انشاؤه . وانتهى الأمر الى ان السيلسة التى ينبغى اتباعها فى هذا الصدد ينبغى ان تفرق بين ما يعتبر نقلا فعليا للتكنولوجيا وما هو ليس كذلك ، حيث ان مجرد بيع او تاجير او استئجار السلع - على سبيل المثال - لا ينطوى حقيقة على نقل للتكنولوجيا ، وعلى النسق ذاته فان المشروعات التى يجرى التعاقد عليها « تسليم المفتاح » فى حد ذاتها لا تمثل نقلا حقيقيا للتكنولوجيا ، بينما قد يتم نقل التكنولوجيا بعد ذلك فى مراحل التشغيل المختلفة لمثل هذه المشروعات .

وعلى ذلك رضى اهمية الفصل من حيث المبدأ بين العمليات التى تنطوى على نقل حقيقى للتكنولوجيا والعمليات الأخرى التى لا تنطوى على ذلك . ومن ثم فقد تم حصر المجالات التى تنطوى على نقل حقيقى للتكنولوجيا بما يساعد طرق التعاقد على التعرف على هذه المجالات وأبرام العقود على أسس واضحة وسليمة .

٢ - الممارسات التقييدية

وإن ضوء التجربة التى مرت بالدول النامية ومن بينها مصر ، وكما هو معروف ، فإن العقود الخاصة بنقل التكنولوجيا كثيراً ما تتضمن شروطاً تقييدية من جانب مورد التكنولوجيا ، ولذلك فقد أتجه مشروع القانون إلى أهمية تفصيل مثل هذه الممارسات لتفادى المساواة التى تترتب عليها ، مع عدم إهمال عنصر المرونة فى تقييم بعض هذه الممارسات طالما كان ذلك لا يتعارض مع الأهداف المرحلية للسياسة التنموية فى مصر .

وإن تفصيل ذلك فإن الفلسفة العامة لمشروع القانون اقتضت ضرورة العمل على الحد من الشروط التعسفية التى تفرض على متلقى التكنولوجيا والإقلال من أثارها ، مع إمكان التجاوز فى بعض الأحيان عن بعضها إذا ما ثبت أن هذا التجاوز قد يحقق مصلحة قومية . وإن ضوء ذلك فإن الأمر يتطلب تحديد الشروط التى يجب رفضها وتلك التى يمكن التجاوز عنها ، وغنى عن البيان أن ما يمكن التجاوز عنه فى الوقت الحاضر قد يصبح رفضه تماماً فى المستقبل ، وهو أمر وثيق الصلة بطبيعة المرحلة والقوة التفاوضية لتلقى التكنولوجيا الوطنى . وفيما يلي نماذج لبعض الشروط التقييدية التى تم حصرها بهدف النص على استبعاد بعضها مع إجازة البعض الآخر فى ضوء ما تملبه المصلحة القومية كما سبق أن أشرنا :

أولاً : قد يشترط مورد التكنولوجيا الزام المتلقى بشراء المعدات والألات وقطع الغيار والمواد الخام من مورد بذاته ، وبالتالي يحرم المتلقى من إمكانية الحصول عليها من مصادر دولية أخرى وبشروط أفضل . وغنى عن البيان أن مثل هذا الشرط قد يترتب عليه أداء مدفوعات لا مبرر لها وتعتبر تكلفة غير مباشرة يتحملها المتلقى من ناحية وميزان المدفوعات من ناحية أخرى .

ثانياً : قد يشترط مورد التكنولوجيا المنع أو الحد من تصدير السلع والخدمات بواسطة المتلقى بما يضر بمصالح الاقتصاد القومى ، أو قد يلزم المتلقى بالتصدير إلى مناطق جغرافية معينة ، أو قد يضع حدوداً قصوى لحجم الصادرات أو يلزم المتلقى بدفع أتاوة أكبر على الصادرات . وهذه كلها ينبغي النظر إليها باعتبارها أموراً لها أثارها الضارة ومحاولة الإقلال من هذه الآثار على قدر الإمكان والنظر إلى كل حالة على حدة فى عملية التقييم .

ثالثاً : قد يشترط مورد التكنولوجيا على المتلقى عدم استخدام تكنولوجيا تكميلية من مصادر أخرى للحصول على عوائد أكثر أو نوعية أفضل من المنتجات أو الغلظل من تكلفة التصنيع .

رابعا : قد يشترط مورد التكنولوجيا على المتلقي بيع السلع التي يقوم بإنتاجها اليه فقط على اساس سعر يحدده المورد ، او قد يلزمه ببيع كل الانتاج او جزء منه بشروط في غير صالحه .

خامسا : قد يشترط مورد التكنولوجيا أن يقوم المتلقي بتوظيف افراد يعينهم المورد بصفة دائمة .

سادسا : قد يشترط مورد التكنولوجيا على المتلقي التقيد بحجم انتاج محدد او قد يفرض عليه اسعرا للبيع سواء في السوق المحلي او في الأسواق الخارجية .

سابعا : قد يشترط مورد التكنولوجيا عدم قيام المتلقي بإجراء أية بحوث او تطوير لتحسين المنتجات والعملية الصناعية بصفة عامة او يمنعه من ادخال تحسينات يحصل عليها من طرف ثالث ، او استخدامه للمعلومات التي تتضمنها براءة الاختراع ، او اشتراط اعادة الرسوم والتركيبات وما الى ذلك عند انتهاء اجل التعاقد .

ثامنا : قد ينص على اجبار متلقي التكنولوجيا بأن يتخلى عن ملكية براءات الاختراع او العلامات التجارية التي تم تصويرها بواسطته ، او التخلي عن العلامة التجارية الخاصة به الى مورد التكنولوجيا عندما ينتهي اجل العقد .

ثاسعا : قد ينطوى العقد ايضا على تحديد سعر لا يتناسب مع قيمة التكنولوجيا ذاتها مما يشكل عيبا لا مبرر له على الاقتصاد القومي ، ولذلك فإن الأمر يتطلب النظر بدقة الى مجموعة من الاعتبارات مثل :

- ا - الطريقة التي يتم بها اداء المدفوعات .
- ب - حجم المبيعات المستهدف خلال فترة سريان العقد .
- ج - مدة سريان العقد .
- د - التواريخ المحددة لاداء المدفوعات أخذا في الاعتبار الجدول الزمني المحدد لتنفيذ المشروع .
- عاشرا - قد يتضمن العقد بندا يسمح لمورد التكنولوجيا أن يتدخل في عملية الإدارة او اتخاذ القرار من جانب متلقي التكنولوجيا ، أو يتدخل في مجالات أخرى تخرج من اهداف العقد ذاته .

الضمانات والتزامات :

كذلك عالج مشروع القانون موضوع الالتزامات والضمانات التي تقع على الاطراف المتعاقدة ، وهو أمر يرتبط الى حد كبير بالممارسات التقيدية . وفي هذا الصدد فقد رأى المشروع أهمية أن نسعى عن طريق تحديد الالتزامات والضمانات الى التأكد من استخدام الموارد المتاحة محليا وتحقيق « تفكيك الحزمة » التقنية ، ولا شك أن تحديد الالتزامات والضمانات كسياسة عامة سوف يعالج ايضا الممارسات التجارية العادلة والتي من بينها المعلومات السرية والالتزامات المتعلقة بالمدفوعات وضمنا مستوى الجودة والشهرة والتدريب .. الخ .

وفي هذا الصدد فإن مشروع القانون قد اتسق تماما مع الخطوط العريضة للسياسة التكنولوجية القومية التي تستند أساسا الى الأهداف الانمائية في مصر من حيث استخدام الموارد المتاحة محليا بما يشمل ذلك من المواد الأولية والتكنولوجيا ، والمهارات التقنية والخدمات الاستشارية والهندسية بهدف محاولة تفكيك « الحزمة التكنولوجية » وتنمية القدرات الذاتية لتدريبها ، مع حماية متلقى التكنولوجيا الوطنى عن طريق تحديد الالتزامات والضمانات بشكل اوضح فى كافة عقود نقل التكنولوجيا .

تسوية المنازعات والقانون الواجب التطبيق :

كذلك عالج مشروع القانون موضوع تسوية المنازعات والقانون الواجب التطبيق ، وهو امر وثيق الصلة بالنظام العام والسيادة وانتهى الى ضرورة تطبيق القانون المصرى وأن تختص الهيئات القضائية المصرية بالنظر فى المنازعات الناشئة عن شروط وأثار العقود الخاصة بنقل التكنولوجيا مع جواز الالتجاء الى اسلوب التحكيم .

ادارة عملية نقل التكنولوجيا على المستوى القومى

كذلك أفرد مشروع القانون فصلا خاصا بالجهاز القومى الذى سوف يقوم على تنفيذ القانون مع تحديد اختصاصات هذا الجهاز على النحو التالى :

- ١ - توفير المعلومات اللازمة عن المصادر البديلة للتكنولوجيا من جميع المصادر المتوفرة المحلية منها والاجنبية وعلى الاخص الهيئات الدولية وتوصيلها الى مستعملها .
- ٢ - انتقاء التكنولوجيا الملائمة لمختلف الأنشطة وتقييم العقود من النواحي الفنية والاقتصادية والقانونية .
- ٣ - المساعدة فى فك الحزمة التكنولوجية المستوردة ، بما فى ذلك تقدير درجة ملائمتها والتكليف المباشرة وغير المباشرة ، والشروط المرتبطة بها .
- ٤ - المساعدة فى التفاوض على افضل الشروط لاستيراد التكنولوجيا بما فى ذلك ترتيبات تسجيل العقود واقرارها ، وبصفة خاصة تفادى الشروط التقييدية على قدر الامكان .
- ٥ - المساعدة فى عملية استيعاب التكنولوجيا الاجنبية وتطويعها وفى تنمية التكنولوجيا المحلية التى تتصل اتصالا محددا بالتصميم والهندسة والبحث والتطوير ، وتشجيع الاعتماد المتزايد على المصادر التكنولوجية المحلية .
- ٦ - التشجيع على نشر التكنولوجيا التى تم استيعابها بين المستفيدين سواء منه التكنولوجيا المحلية أو الاجنبية .

دور المعاملة الضريبية للقطاع العام الصناعي في التنمية الصناعية

دكتور محمد رضا سليمان

* مستشار بمجلس الدولة واستاذ الاقتصاد

المنتدب بكلية التجارة جامعة الأزهر

(فرع البنات)

تمهيد :

يلعب القطاع العام في مصر دورا رئيسيا في عملية التنمية الاقتصادية ويعتبر احد الركائز الاساسية للاقتصاد القومي ، ولذلك ينبغي على واضعي السياسة الاقتصادية في مصر اعطاء هذا القطاع الحيوى المزيد من الاهتمام ومعرفة المشاكل التى يعانى منها ووضع الحلول الملائمة لدفع عملية التنمية الاقتصادية في البلاد . كما ينبغي الاهتمام بالقطاع الخاص وتشجيعه بكافة الوسائل ليشترك في التنمية حتى يستطيع الاقتصاد المصرى التغلب على المشاكل الاقتصادية التى يعانى منها .

ومن هنا سوف نركز في هذا البحث على دور المعاملة الضريبية للقطاع العام الصناعي في التنمية الصناعية وبالتالي التعرف (من خلال البحث) على المعاملة الضريبية المناسبة لهذا

القطاع العام الصناعى لى يستطيع القيام بدوره
التنموى والتغلب على المعوقات الضرائبية
والمالية التى تحول دون تطوير القطاع العام
الصناعى . ولتحقيق فائض مالى يمكنه من
مواجهة احتياجات التجديد والتطوير والنمو
الاقتصادى . ومن هذا المنطلق نقسم البحث الى
مايلى :

اولا : اهمية القطاع العام الصناعى فى الاقتصاد
القومى .

ثانيا : المعاملة الضريبية للقطاع العام الصناعى فى
ظل القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون
الضرائب على الدخل .

ثالثا : المعاملة الضريبية للقطاع الخاص والمشارك
فى ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون
رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن استثمار رأس المال
العربى والاجنبى والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١
باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية
بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

اولا : اهمية القطاع العام الصناعى فى الاقتصاد القومى :

منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بدأت الحكومة المصرية فى التدخل فى
النشاط الاقتصادى بصورة ملحوظة . فاصدرت الحكومة خلال الخمسينيات
عدة قوانين واجراءات لى تتيح لها ان تلعب دورا متزايدا فى الاقتصاد
القومى . فوجهت عناية خاصة نحو الصناعة وكان من بين الخطوات التى
بادرت الحكومة الى اتخاذها فى هذا الشأن انشاء المجلس الدائم لتنمية الانتاج
القومى بمقتضى القانون رقم ٢١٣ لسنة ١٩٥٢ والذى نص على ان يقوم
المجلس ببحث المشروعات الاقتصادية التى تؤدى الى تنمية الانتاج القومى
ووضع برنامج لذلك كان من اهم الصناعات التى اهتم بها المجلس صناعة
الحديد والصلب وصناعة اطارات الكاوتشوك وصناعة السكك الحديدية
وصناعة الكابلات الكهربائية (١) .

١ - د . اسماعيل محمد هاشم : مذكرات فى التطور الاقتصادى ، دار الجامعات
المصرية ، سنة ١٩٧٥ ، ص ٢٧٥ .

وفي عام ١٩٥٦ انشئت وزارة الصناعة وعهد اليها بالاشراف على شئون الصناعة والتعدين والوقود وقد وجهت الوزارة اهتمامها نحو خلق بعض الاجهزة الفنية لتنشيط الصناعة ومن بينها انشاء جهاز خاص للمواصفات يختص بوضع مواصفات قياسية للخامات والمنتجات كما عملت الوزارة على تشجيع البحث عن المعادن واستغلالها والتنقيب عن البترول وتكريره الخ .

وفي عام ١٩٥٧ وضع برنامج السنوات الخمس للصناعة على ان يتم تنفيذه في الفترة من ١٩٥٨ حتى ١٩٦٢ وخصص له استثمارات قيمتها ٢٢٥ مليون جنيه وذلك بهدف احداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي وقد تم فعلا تنفيذ جزء من هذا البرنامج غير انه ادمج بعد ذلك في الخطة القومية الشاملة التي غطت الفترة من ١٩٦٠ / ٦١ الى ١٩٦٥ / ٦٤ .

وقد عملت الحكومة في بداية فترة الستينيات على اتخاذ العديد من الاجراءات بقصد خلق قطاع عام قوى وقادر في جميع المجالات ويتحمل المسؤولية الرئيسية في خطة التنمية . وكان من اهم تلك الاجراءات حركة التأميمات التي تمت بصفة خاصة في الفترة من ١٩٦١ حتى ١٩٦٣ . وقد بدأت حركة التأميم بتأميم قناة السويس في ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ثم اخذت حركة التأميم قوتها .

بصفتها احد العناصر الرئيسية في السياسة الاشتراكية بصور القوانين رقم ١١٧ ، ١١٩ لسنة ١٩٦١ وبناء على هذه القوانين تم تأميم البنوك وشركات التأمين وتم اشراك القطاع العام في العديد من الشركات ، ثم استمرت التأميمات فشمكت كثيرا من المشروعات الهامة في كثير من المجالات الاقتصادية ، وبصفة خاصة المجالات الصناعية مثل الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والكياويات والهندسية والتعدين ومواد البناء ومصانع الاسلحة . كما صدر القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٣ بتأميم منشآت حلج القطن وتصديره . (١)

وقد ادت كل هذه الاجراءات المشار اليها الى اتساع نطاق القطاع العام والى تمكنه نتيجة لذلك من تحقيق الغرض من انشائه وهو تحمل الجزء الاكبر من خطة التنمية كما يتضح من الجدول التالي :

١ - د . حسين عمر : التخطيط الاقتصادي دار المعارف ، القاهرة سنة ١٩٦٧ ، ص ٣٤٩ - ٣٥٦

جدول رقم (١)
نسبة الاستثمارات العامة الى الاستثمارات الكلية في الخطة الخمسية
الاولى (٢)

السنة	نسبة الاستثمارات العامة الى الاستثمارات الكلية
١٩٦٠ - ١٩٦١	٨٢,٧٪
١٩٦١ - ١٩٦٢	٨٥,٧٪
١٩٦٢ - ١٩٦٣	٨٨,=٪
١٩٦٣ - ١٩٦٤	٩٣,٨٪
١٩٦٤ - ١٩٦٥	٩٤,١٪

ويتضح من الجدول السابق ان نصيب القطاع العام من اجمالي الاستثمارات خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى قد اخذ في التزايد حتى بلغ ٩٤٪ في السنة الاخيرة للخطة .

وبالاضافة الى ذلك تشير الاحصاءات الى ان مساهمة القطاع العام في الانتاج الصناعي الاجمالي قد بلغت ٨٠٪ وذلك في عام ١٩٦٥/١٩٦٤ وذلك في حين كان نشاط الدولة في نطاق الاقتصاد عموما في مطلع الخمسينات لا يمثل سوى ٢٪ من الدخل القومي (٣) .

كما يعتبر عام ١٩٨٢/٨١ هو سنة الاساس التي بنيت عليها تقديرات الخطة الخمسية (٨٢/٨٣ - ١٩٨٧/٨٦) وقد بلغت الارقام الاساسية للصناعة في ذلك العام مايلي : (٤)

١ - الانتاج الصناعي : ٩٤٩٤ مليون جنيه (بالاسعار الجارية)
 - بمعدل زيادة ١٥,٧٪ سنويا خلال الفترة ١٩٨١/٧٧ .

٢ - د . رفعت المحجوب : النظام الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة دار النهضة العربية القاهرة سنة ١٩٦٧ ص ١٥٠

٣ - معدل النمو الحقيقي (بالاسعار الثابتة) في الفترة ٧٧ حتى ١٩٨١ ٥,٧٪ سنويا في الانتاج ، ٦٪ في الناتج .
 ٤ - فرص العمل الجديدة خلال الفترة المذكورة ٣٠٠ و ٢٣٤ عمل .

- منها ٢٥,٨٪ من الصناعات الغذائية ، ١٧,٥٪ من الغزل والنسيج ، ١٩,١٪ من الملابس الجاهزة والاحذية والسجائر .
- ٢ - مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي :
٣٦٦٥ مليون جنيه (بالاسعار الجارية)
- بمعدل زيادة ١٧,١٪ في السنة

ثانيا : المعاملة الضريبية للقطاع العلم الصناعي في ظل القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الضرائب على الدخل :

تنص المادة (١١١) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المذكور على ان (تفرض ضريبة سنوية على صافي الارباح الكلية لشركات الأموال المشتغلة في مصر ايا كان الغرض منها وتسرى الضريبة على :

- ١ - شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الخاضعة لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .
- ٢ - بنوك وشركات ووحدات القطاع العلم .
- ٣ - البنوك والشركات والمنشآت الأجنبية التي تعمل في مصر سواء اكانت اصلية او كمن مركزها .
- ٤ - حندية زهران : التغييرات الهيكلية في الاقتصاد المصري مع نشأة القطاع العلم مؤتمر ادارة القطاع العلم وتحديات السلام ، كلية التجارة وادارة الاعمال جامعة حلوان ، ابريل سنة ١٩٨٠ ص ٧٨ .
- ٤ - تقرير لجنة الإنتاج والقوى العاملة عن « سياسة التصنيع في مصر عن مجلس الشورى دور الانعقاد العاشر » في ١٩٨٥/١/٨ ص ٩ - ١٠ .
- الرئيسي في الخارج او كانت فروعا لهذه البنوك والشركات والمنشآت بالنسبة للارباح التي تحققها عند مباشرة نشاطها في مصر .
- ٤ - الهيئات العامة وغيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة بالنسبة لما تزاوله من نشاط خاضع للضريبة ويستثنى من ذلك جهاز مشروعات الخدمة الوطنية بوزارة الدفاع .

ولعل انشاء ضريبة خاصة بارباح شركات الأموال يعتبر اهم ما جاء به القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المشار اليه على طريق تحديث النظام الضريبي المصري . فقد كان الوضع في ظل قانون الضرائب ٤٦ لسنة ١٩٧٨ الملغى هو معاملة هذه الشركات ضريبيا معاملة المشروعات الفردية ، وكانت تخضع ارباحها لضريبة الارباح التجارية والصناعية .

ويمثل انشاء هذه الضريبة - كما تقول الاعمال التحضيرية للقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ - خطوة رئيسية نحو الأخذ بالضريبة الموحدة . وقد

اخضعت المادة المذكورة ارباح بنوك وشركات ووحدات القطاع العام للضريبة على ارباح شركات الاموال . وهذه الوحدات التى تتبع القطاع العام تخضع فى تنظيمها القانونى الى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ وقرار رئيس الجمهورية رقم ١١٦٧ لسنة ١٩٧٥ بانشاء المجالس العليا ويضم كل مجلس منها مجموعة من شركات القطاع العام وبعض الهيئات العامة والجمعيات التعاونية . (١) وقد كان هناك خلاف فى الفقه حول خضوع شركات القطاع العام للضريبة الى ان صدر القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٩ الذى اضاف المادة (٣٠) مكررا من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ التى اخضعت بصراحة النص للوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة والهيئات العامة للضريبة على الارباح التجارية والصناعية . ومن المعلوم ان مصلحة الضرائب كانت تتمسك قبل اضافة المادة المذكورة الى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بخضوع وحدات القطاع العام للضريبة وقد ايدىها فى ذلك القضاء الادارى فى مصر . (١) وعندما عرضت المادة (١١١) من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٨١ على مجلس الشورى ومجلس الشعب للمناقشة والتصويت عليها لم تبد ملاحظات حول مدى ضرورة واهمية فرض الضريبة على وحدات وشركات القطاع العام وخاصة النشاط الصناعى العام المرتبط بتنفيذ التنمية الاقتصادية فى البلاد^(١) وذلك فى الوقت الذى يعانى فيه القطاع العام من مشكلات تعوق حركته واداءه الاقتصادى منها : النظم الادارية التى تحكم القطاع العام والخلل فى الهياكل المالية لبعض شركات القطاع العام وسياسات التسعير والطاقت العاطلة ومستوى جودة المنتجات والخدمات .

كما يترتب على فرض ضرائب على شركات القطاع العام الصناعى عدم كفاية الفوائض المالية المتبقية لدى هذه الشركات للقيام بعمليات الاحلال والتجديد والتوسعات الرأسمالية اللازمة لنشاطها بعد تحويل نسب كبيرة وثابتة من الفوائض الى الخزانة العامة عبارة عن الضرائب المفروضة عليها وحصة بنك ناصر وحصة الدولة وحصة الاشراف وغيرها^(٢) .

١ - د . عاطف صدقي : التشريع الضريبى المصرى ، ضرائب الحكومة المركزية على الدخل دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، سنة ١٩٧٠ ص ١٥٣ - ١٥٥ .
 - د . احمد ثابت عويضة : الضريبة على الارباح التجارية والصناعية ، القاهرة سنة ١٩٥٩ ص ٣٤ - ٣٧

١ - مجلس الشورى ، مضبطة الجلسة الثالثة والخمسين ، جلسة ٥ يوليو ١٩٨١ . مجلس الشعب ، مضبطة الجلسة الرابعة والثمانين ، جلسة ٨ اغسطس ١٩٨١ .

٢ - تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية ، مجلس الشورى ، دور الانعقاد الاول سنة ١٩٨٢ ، ص ١٩ ، ٢٢ - ٣٩

ويعمل عائد الدولة والخدمات من شركات القطاع العام على النحو التالى
(٣)

بمليون جنيه

البيان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
حصة بنك ناصر	٧,٨	٩,٩	١٢,٠٠	١٣,٥	١٧,٩
ضرائب داخلية	٩٧,٧	١١٨,٩	١٧١,٠٠	١٧٢,١	٢٠٨,٥
حصة الدولة	١٤٦,٢	١٨٦,١	١٩٩,١	٢٣٧,٤	٣١٣,٤
حصة الإشراف	٢١,١	٢٦,٨	٣١,٨	٣١,١	٤٦,٥
احتياطي شراء سندات	١٥,٢	١٩,٥	٢٢,٩	٢٦,٤	٣٥,٠٠
خدمات مركزية ومحلية	٣١,٤	٤٠,٣	٤٦,٣	٥١,١	٦٧,٤

ومن هذا المنطلق فإن للمعاملة الضريبية دورا أساسيا في هذا الشأن لتأثيرها المباشر على فوائض شركات القطاع العام الصناعى وبالتالى في تحقيق الفائض المالى اللازم لمواجهة احتياجات التجديد والتطوير والنمو الاقتصادى في هذه الشركات .

بالنسبة للاعفاء من الضريبة : فقد نصت المادة (١٢٠) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ على أن يعفى من الضريبة مايل :

- ١ - مبلغ يعادل نسبة رأس المال المدفوع بما لايزيد على الفائدة التى يقرها البنك المركزى المصرى على الودائع لدى البنوك عن سنة المحاسبة وذلك بشرط أن تكون الشركة من الشركات المساهمة التابعة للقطاع العام أو الخاص وأن تكون أوراقها المالية مقيدة في سوق الأوراق المالية .
- ٢ - الأرباح الناتجة من اندماج الشركة في شركة أخرى أو أكثر وذلك طبقا للشروط المنصوص عليها في القانون رقم ٢٤٤ لسنة ١٩٦٠ بشأن الاندماج في شركات المساهمة .
- ٣ - مائنتجة الأسهم أو الحصص التى تحصل عليها الشركات والجهات المنصوص عليها في المادة (١١١) من هذا القانون من أرباح مقابل مقدمته عينا أو نقدا في تأسيس شركة مساهمة أخرى بشرط أن تكون الشركة التابعة قد دفعت عن أرباحها الضريبة على أرباح شركات الأموال أو تكون معفاة منها .
- ٤ -
- ٥ -

٣ ، ٤ - تقرير الشؤون المالية والاقتصادية - مجلس الشورى المشار اليه ص
٢٨ ، ١٩

٦ - ارباح شركات استصلاح واستزراع الاراضى وذلك على النحو الاتي :

أ - الشركات التى تقام بعد العمل بهذا القانون تعفى لمدة عشر سنوات

اعتبارا من اول سنة ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الاراضى منتجة .

ب - الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون ولم تصبح اراضيه

منتجة في هذا التاريخ تعفى لمدة خمس سنوات اعتبارا من اول سنة

ضريبية تالية لتاريخ اعتبار الاراضى منتجة .

ج - الشركات القائمة وقت العمل بهذا القانون واصبحت اراضيه

منتجة قبل بدء العمل بهذا القانون تعفى لمدة سنتين اعتبارا من اول

سنة ضريبية تالية لتاريخ العمل بهذا القانون .

ويصدر قرار وزير المالية بالاتفاق مع وزير الزراعة بالقواعد المنظمة

لتحديد التاريخ الذى تعتبر فيه الاراضى منتجة .

٧ -

٨ - ارباح الشركات الصناعية التى تقام بعد العمل بهذا القانون وتستخدم

خمسین عاملا فاكثر .

ويسرى الاعفاء لمدة خمس سنوات تبدأ من اول سنة مالية تالية لبداية

الانتاج .

ويشترط للتمتع بالاعفاء ان يكون لدى الشركة دفاتر وسجلات ومستندات

وحسابات امينة تعبر عن المركز المالى الحقيقى لها ومنظمة من حيث الشكل

وفقا للاصول المحاسبية السليمة وبمراعاة القوانين والقواعد المقررة في هذا

الشأن .

ويلاحظ ان المشرع الضريبى في المادة السابقة لم يمنح شركات القطاع

العام (خاصة القطاع الصناعى) اعفاءات ضريبية مميزة على النحو الوارد

بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن

استثمار رأس المال العربى والاجنبى ، تمكنه من تحقيق اهداف خطط التنمية

الاقتصادية في البلاد وهو القطاع الرائد في التنمية بجانب القطاع الخاص

والمشارك وبالتالي فان القطاع العام بالرغم من المحاولات الجادة لتحريره من

القيود والمشاكل التى يعانى منها وتطويره الا انه مازال في وضع اقل ميزة في

المعاملة الضريبية بالنسبة للقطاع الخاص والاستثمارى على النحو الذى

سنوضحه فيما بعد .

أما بالنسبة لسعر الضريبة على ارباح شركات الاموال فقد قضت المادة

(١١٢) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ المذكور على ان (يكون سعر

الضريبة ٣٢٪ من صافى الارباح الكلية السنوية للشركة وذلك فيما عدا ارباح

شركات البحث عن البترول وانتاجه من غير الجهات المنصوص عليها في البند

٤ من المادة السابقة فيكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٤٠,٥٥٪)

وقد عدلت هذه المادة بموجب القانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن تعديل

قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ حيث نص على أن (يكون سعر الضريبة ٤٠٪ من صافي الأرباح الكلية السنوية للشركة وذلك فيما عدا :

- ١ - أرباح الشركات الصناعية عن نشاطها الصناعي والأرباح الناتجة عن عمليات التصدير فيكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٣٢٪ .
- ب - أرباح شركات البحث عن البترول وانتاجه من غير الجهات المنصوص عليها في البند ٤ من المادة (١١١) من هذا القانون فيكون سعر الضريبة بالنسبة لها ٤٠,٥٥٪) .

وبذلك فإن سعر الضريبة على أرباح شركات القطاع العام الصناعي هو ٣٢٪ من صافي الأرباح الكلية السنوية للشركة ولم يأخذ الشرع الضريبي بنظام المشرع في تحديد سعر الضريبة اسوة بالضريبة على الأرباح التجارية والصناعية حيث يتراوح السعر ما بين ٢٠٪ على الـ ١٠٠٠ جنيه (الألف جنيه) الأولى ، ٢٣٪ على ١٥٠٠ (ألف وخمسمائة جنيه) التالية ، ٢٧٪ على الـ ٢٠٠٠ جنيه التالية ، ٣٢٪ على مازاد على ذلك والمنصوص عليه في المادة (٣١) من القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ .

وإن الأخذ بنظام التصاعد في سعر الضريبة عن طريق نظام الشرائح يحقق مبدأ العدالة الضريبية بحيث تخضع الأرباح الصغيرة لأسعار تقل عن تلك التي تخضع لها الأرباح الكبيرة وبحيث تتدرج أسعار الضريبة ارتفاعا كلما زاد الربح الخاضع للضريبة . وبذلك يمكن تخفيف العبء المالي عن كاهل شركات القطاع العام الصناعي وبالتالي توجد امكانية تحقيق فائض مالي لها . كما أن السعر النسبي ٣٢٪ لم يفرق بين النشاط التجاري والنشاط الصناعي لشركات القطاع العام وإن الأولى بالرعاية (والذي يهمننا في هذا البحث) هو النشاط الصناعي العام الركيزة الأساسية في التنمية الصناعية للبلاد .

ثالثا : المعاملة الضريبية للقطاع الخاص والمشارك فيه ظل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

١ - القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٧ بشأن استثمار رأس المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة (١)

ليس الهدف هو إجراء دراسة تفصيلية لاحكام المعاملة الضريبية للقطاع الخاص والمشارك في ظل القوانين المذكورة وانما الذى يهم البحث هو التصرف بصفة اساسية على المعاملة الضريبية للقطاع الخاص وذلك حتى نتمكن من تحقيق التوازن في هذه المعاملة لكل من القطاع العام الصناعى والقطاع الخاص والمشارك طبقا لدور ونصيب كل منهما في التنمية الاقتصادية وحتى لا يكون القطاع العام الصناعى في وضع ضريبي لايتناسب مع دوره الرائد في التنمية الصناعية للبلاد ومما يتعين معه العمل على تخفيف العبء الضريبي عليه لينهض بالقيام بالدور المطلوب منه في التنمية الاقتصادية .

وقد منح المشرع الضريبي في القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل المذكور إعفاءات ضريبية للمشروعات الاستثمارية داخل البلاد شملت المواد ١٦ ، ١٧ ، ١٨ من القانون .

فقد اعفت المادة (١٦) ارباح المشروعات الاستثمارية من الضريبة على الارباح التجارية والصناعية . كما اعفت الارباح التي توزعها من الضريبة على ايرادات القيم المتقولة ومن الضريبة العامة على الايراد بالنسبة للاوعية المعفاة من الضرائب طبقا لهذا النص وذلك كله لمدة خمس سنوات اعتبارا من اول سنة مالية تالية لبداية الانتاج او مزاولة النشاط . ويمكن ان تكون مدة الاعفاء ثمانى سنوات اذا اقتضت ذلك اعتبارات الصالح العام وفقا لطبيعة المشروع وموقعه الجغرافي ومدى اهميته في التنمية الاقتصادية وحجم رأس ماله ومدى مساهمته في استغلال الموارد الطبيعية وفي زيادة الصادرات . ويكون الاعفاء بالنسبة لمشروعات التعمير وانشاء المدن الجديدة متى كانت هذه المشروعات خارجة عن

١ - د . محمد رضا سليمان : نحو ترسيخ الإعفاءات الضريبية ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى للاقتصاديين المصريين ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، الفترة من ١٢ - ١٤ مايو ١٩٨٣ .

الأراضي الزراعية ويطلق المدن واستصلاح الأراضي لمدة عشر سنوات ويجوز مدتها بقرار من المجلس بناء على توجيه مجلس إدارة الهيئة إلى خمسة عشر عاما .

كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة إعفاء كلغة عناصر الأصول الرأسمالية والمواد وتركيبات البناء المستوردة اللازمة لإنشاء المشروعات المقبولة في نطاق احكام هذا القانون من كل أو بعض الضرائب والرسوم الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم أو تأجيل استحقاقها أو تقسيطها وذلك كله بشرط عدم التصرف في الأشياء محل الإعفاء أو التأجيل أو التقسيط لمدة خمس سنوات من تاريخ ورودها ولمدة التقسيط أو التأجيل بحسب الأحوال والا حصلت عليها الضرائب والرسوم السابق الإعفاء منها أو تأجيلها أو تقسيطها .

وتنص المادة (١٧) من القانون المذكور على ان (مع عدم الاخلال بإحكام المادة (١٦) تعفى من الضريبة العامة على الأرباح التي يوزعها كل مشروع وذلك بنسبة ٥٪ من القيمة الأصلية لحصة الممول في رأس مال المشروع وذلك بعد انقضاء مدة الإعفاء المنصوص عليها في المادة (١٦) .

وتسرى احكام هذه المادة بعد انقضاء فترة الإعفاء الضريبي المقررة للمشروع سواء كانت خمس سنوات أو ثمانى سنوات أو عشر سنوات أو خمسة عشر سنة حسب الأحوال ، وتقضى بإعفاء توزيعات الأرباح من الضريبة العامة على الأرباح بنسبة ٥٪ من القيمة الأصلية لحصة الممول في رأس المال .

وتنص المادة (١٨) من قانون الاستثمار المذكور على ان (تعفى من جميع الضرائب والرسوم الفوائد المستحقة على القروض التي يعقدها المشروع بالتقيد الأجنبى ولو اتخذت شكل ودائع ويسرى هذا الإعفاء على فوائد تلك القروض التي يمول بها الجانب المصرى نصيبه في المشروع) .

وتقضى هذه المادة بالإعفاءات التالية :

١ - إعفاء فوائد القروض التي يعقدها المشروع بالتقيد الأجنبى سواء كانت قروض داخلية أو قروض خارجية وإعفاء فوائد القروض التي يمول بها الجانب المصرى نصيبه في المشروع .

ب - يسرى هذا الإعفاء على قروض المصريين سواء كان فردا أو شركة والتي يقرضونها بالعملات الحرة كشرركات الاستثمار العربى والأجنبى .

كما منح المشرع الضريبي في القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ إعفاءات ضريبية للمشروعات الاستثمارية بالمناطق الحرة .

فالمادة (٤٦) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المذكور تنص على ان (مع عدم الاخلال بما هو منصوص عليه في هذا القانون تعفى المشروعات التي تقام بنظم المناطق الحرة والأرباح التي توزعها من احكام قوانين الضرائب والرسوم في جمهورية مصر العربية . كما تعفى الأموال العربية والأجنبية المستثمرة بالمناطق الحرة من ضريبة التركات ورسم الايلولة) .

وتتضمن هذه المادة الإعفاءات الضريبية :

١ - إعفاء المشروعات المقامة بنظام المناطق الحرة من احكام قوانين الضرائب والرسوم (رسوم التوثيق والشهرورسوم الدمغة وى رسوم اخرى) . اما اذا تعاملت مشروعات المناطق الحرة مع منشآت اخرى غير معفاة واحتفظت بمستندات يقع عبء رسم الدمغة فيها على عاتق المنشآت والجهات التى تتعامل معها فيجب على المشروعات بالمناطق الحرة استيفاء هذه الرسوم .

ب - إعفاء توزيعات الارباح في شركات المناطق الحرة من احكام قوانين الضرائب والرسوم في جمهورية مصر العربية .

ج - إعفاء الاموال العربية والاجنبية المستثمرة بالمنطقة الحرة من ضريبة التركات ورسم الإبلولة في حالة الوفاة .

كما تنص المادة (٤٧) من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ المعدل للقانون رقم ٤٣ لسنة ٧٧ على ان (تعفى من الضريبة العامة على الايراد المبالغ الخاضعة لضريبة كسب العمل من اجور ومرتبات ومكافآت ومائى حكمها التى تؤديها المشروعات القائمة بالمناطق الحرة للعاملين بها من الاجانب) . وتقضى هذه المادة باعفاء العاملين الاجانب بالمناطق الحرة من الضريبة العامة على الايراد بالنسبة للمبالغ التى يحصلون عليها من مشروعات المناطق الحرة التى يسرى عليها ضريبة المرتبات والاجور .

ومما سبق يتضح ان المشروعات الاستثمارية تتمتع باعفاءات ضريبية ومزايا مالية طبقا لاحكام قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٧ فى حين ان القطاع العام الصناعى رائد التنمية الصناعية فى مصر لا يتمتع بمثل هذه الاعفاءات والمزايا المالية مما يتعين معه العمل على تحقيق التوازن فى المعاملة الضريبية لكل من القطاعين العام والخاص لصالح التنمية الاقتصادية .

٢ - القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ باصدار قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة .

تنص المادة (١٨٣) من القانون المذكور على ان (تظل الشركات الخاضعة لاحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن استثمار المال العربى والاجنبى متمتعة بالاحكام المقررة لها بموجب القانون المذكور .

وتتمتع الشركات التى تنشأ طبقا لاحكام هذا القانون برأسمال مدفوع بنقد مصرى مملوك لمصريين فى احد المجالات المنصوص عليها فى المادة (٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بالمزايا والاعفاءات والضمانات الواردة فيه عدا المادتين ٢١ ، ٢٢ منه وذلك بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة طبقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها فيه . وتسرى المزايا والاعفاءات والضمانات المشار اليها على الشركات التى ينظمها هذا القانون والقائمة وقت العمل به وذلك فى حدود ماتستحدثه عن طريق زيادة رأس مالها من انشاءات أو مشروعات فى مجال من المجالات المنصوص عليها فى المادة (٣) من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المشار اليه بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة) . ومفاد هذا النص تمتع شركات الاموال الخاصة بالاعفاءات الضريبية والمزايا المالية الواردة بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل فى حين لا يوجد نص مماثل لشركات القطاع العام الصناعى الاولى بالرعاية فى ظل التخطيط الاقتصادى للدولة .

ونخلص مما سبق الى انه ينبغى على المشرع الضريبى اعادة النظر فى المعاملة الضريبية للقطاع العام الصناعى على اساس انه الركيزة الاساسية فى التنمية الصناعية فى البلاد بجانب القطاع الخاص الاستثمارى . وحتى يكون هذا القطاع فى وضع متكافئ مع القطاع الاستثمارى . وقد يثار اعتراض على ذلك بأن المعاملة الضريبية المقترحة قد تؤثر على الحصيلة الضريبية التى تحصل عليها الخزنة العامة من القطاع العام وهى فى حدود مبلغ ١٥٠٠ مليون جنيه سنويا .

ويمكن التغلب على ذلك بترشيد الاعفاءات الضريبية الممنوحة لشركات الاستثمار مما يخدم خطط التنمية الاقتصادية فى البلاد . (١) وترشيد الانفاق العام وملاحقة حالات التهرب الضريبى وحصر المجتمع الضريبى وغيرها من السياسات التى تنتج عنها زيادة الموارد المالية للخزنة العامة ، تعوض اى انخفاض فى الحصيلة الضريبية من القطاع العام الصناعى وبذلك نكون قد حققنا نوعا من التوازن فى المعاملة الضريبية بين القطاع العام والقطاع الخاص ، الذى لاغنى عنهما معا فى التنمية الاقتصادية للبلاد .

١ - للمزيد من التفاصيل عن ترشيد الاعفاءات الضريبية : راجع : د . محمد رضا سليمان ، نحو ترشيد الاعفاءات الضريبية ، البحث السابق الاشارة اليه ، ص ١٧ - ٢٢ .

دور البنوك التجارية فى تمويل القطاع الصناعى

بحث مقدم من

البنك الأهلى المصرى

يعد قطاع الصناعة أحد الركائز الأساسية للتنمية بالنسبة للدول النامية ، ومصدرا هاما من مصادر الدخل ، واحد السبل الرئيسية لتحقيق الاعتماد على الذات من حيث تلبية احتياجات الاستهلاك المحلى والاستغناء عن الاستيراد من الخارج ، والتمكن فى مرحلة لاحقة من تحقيق فائض للتصدير يساهم فى حل مشكلة عجز ميزان المدفوعات المزمته التى تعاني منها تلك الدول . وذلك بالإضافة الى مساهمة ذلك القطاع فى تقديم فرص جديدة للعمالة خاصة بالنسبة لتلك الدول كثيفة السكان .

هذا ويمثل قطاع الصناعة فى مصر وسوف يظل - باعتبارها احدى الدول النامية - واحدا من الدعائم الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية ، خاصة وان الاقتصاد المصرى قد تميز خلال الفترة الاخيرة بخاصيتين اساسيتين تفاعلتا معا لتجعلا من التصنيع السبيل لتحقيق النمو ، ونقصد بهما وجود هيكل انتاجى اعتمد لفترة طويلة على قطاع اقتصادى واحد هو قطاع الزراعة ، وعدم التوازن بين الموارد المادية والبشرية الذى زاد من اختلال

هذا الهيكل الانتاجي نظرا لعدم التناسب بين الزيادة في الاستهلاك والزيادة في الانتاج واتساع الفجوة بينهما على نحو ادى الى تزايد الاعتماد على الاستيراد من الخارج وتفاقم مشكلة عجز ميزان المدفوعات في ظل اقتصاد يعانى اساسا من ندرة موارده من النقد الاجنبى .

وعلى الرغم من اهمية قطاع الصناعة بين كافة قطاعات النشاط الاقتصادى الا انه يلاحظ تراجع نسبة مساهمته في اجمالى الناتج القومى الى ١٣,٦ ٪ وذلك في عام ١٩٨٤/٨٣ مقابل ٢٠,٩ ٪ في بداية الستينات .

وسنحاول في هذه الدراسة القاء الضوء على تطور القطاع الصناعى خلال الفترة منذ بداية الستينات والمشكلات التى تعرض لها خلال هذه الفترة ، وتأثير ذلك على تطور التمويل الممنوح له من البنوك التجارية والمحددات التى يتوقف بناء عليها دور البنوك في هذا المجال ، واخيرا محاولة التعرف على الاتجاه المتوقع لدور البنوك في مجال تمويل قطاع الصناعة في ظل هذه المحددات .

6

أولاً : تطور قطاع الصناعة

بدأ الاهتمام بقطاع الصناعة منذ بداية الستينات واتضح ذلك في انشاء المجلس القومى للانتاج ثم انشاء اول وزارة للصناعة ، وتلا ذلك وضع برنامج التصنيع للسنوات الخمس محل التنفيذ حتى تم دمج هذا البرنامج في الخطة الخمسية الاولى من ١٩٦٠/٦١ حتى ١٩٦٥/٦٤ والتى استهدفت تنمية الدخل القومى مع التركيز على القطاع الصناعى . وتبلور ذلك في زيادة الاستثمارات المنفذة في هذا القطاع والتى سجلت معدل نمو بلغ ١٩,٥ ٪ في المتوسط سنوياً خلال سنوات الخطة ويمثل بذلك ٢٦,٥ ٪ من اجمالى

الاستثمارات المنفذة خلال الخطة ، في نفس الوقت الذى تزايد فيه انتاج هذا القطاع من ١١٥٢,٣ مليون جنيه ، بما يمثل ٤٢,٩ ٪ من اجمالى الانتاج القومى فى اول سنة بالخطة الى ١٦٢٣,٦ مليون جنيه بواقع ٤١,٩ ٪ من اجمالى الانتاج القومى فى آخر سنة بالخطة وذلك بمعدل نمو متوسط بلغ ٨,٥ ٪ سنويا وذلك مع تزايد الدخل الناجم من هذا القطاع بمعدل نمو متوسط ١٠,٦ ٪ سنويا ليصل الى ٤٢٣,٤ مليون جنيه ، فى حين تزايدت نسبة العمالة فى هذا القطاع من ٩,٦ ٪ الى ١١,٢ ٪ من اجمالى العمالة الموظفة فى كل القطاعات الاقتصادية خلال سنوات الخطة وكذلك تزايدت الاجور بصورة مطردة حتى بلغت ١٤٩,٦ مليون جنيه فى نهاية الخطة وارتفعت انتاجية الجنيه اجر الى ١٠,٨٥ جنيه .

ثم انتقل القطاع الصناعى بعد هذه المرحلة الى مرحلة اخرى تميزت بعدد من الظروف غير المواتية والتي بدأت بأزمة النقد الاجنبى فى اعقاب حرب ١٩٦٧ ومن ثم توجيه معظم الموارد المتاحة نحو المجهود الحربى ، وعلى الرغم من ذلك نما حجم الانتاج بمعدل نمو متوسط بلغ ٦ ٪ خلال الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٧٣ ليتمثل ٤١,٩ ٪ فى المتوسط من اجمالى الانتاج القومى لهذه الفترة وكذلك نما الدخل المتولد بهذا القطاع بمعدل نمو متوسط ٤,٩ ٪ سنويا ليتمثل ٢١,٢ ٪ من اجمالى الدخل المحقق للاقتصاد القومى خلال هذه الفترة ولبيلغ ٦٣٥ مليون جنيه سنة ١٩٧٣ ، فى حين تزايدت نسبة العمالة بقطاع الصناعة من ١١,١ ٪ فى عام ١٩٦٦/٦٥ الى ١٢,٦ ٪ فى عام ١٩٧٣ اجمالى العمالة .

ثم بدأت مرحلة الانفتاح الاقتصادى والتي استهدفت تشجيع تدفق رؤوس الاموال الاجنبية والعربية ، الا ان الظروف التى مر بها الاقتصاد القومى فى نفس الفترة قد ادت الى تزايد الاختلالات الهيكلية لصالح القطاعات الخدمية فى مقابل القطاعات الانتاجية السلعية ، واثرت ذلك على انخفاض نسبة ما يمثلته الانتاج الصناعى بالنسبة لاجمالى الانتاج القومى من ٣٦ ٪ عام ١٩٧٤ الى ٢٧,٧ ٪ عام ١٩٨٢/٨١ وذلك على الرغم من زيادة قيمته المكلفة من ٢٩٣٩,٧ مليون جنيه إلى ٩٤٩٤ مليوناً فى نفس الوقت الذى زادت فيه الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع لتصل فى عام ١٩٨٢/٨١ الى ١٢٧٧,١ مليون جنيه ، مع زيادة الدخل المتولد فى هذا القطاع من ٧٣٢,٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ ليصل فى عام ١٩٨٢/٨١ الى ٢٦٧٠,٢ مليوناً بما يمثل ١٣,٦ ٪ من قيمة الدخل القومى . وكذلك زاد حجم العمالة من ١١٤٩,٥ ألف عامل سنة ١٩٧٤ الى ١٤٦٢,٧ ألف عامل فى ١٩٨٢/٨١ لتمثل ١٢,٥ ٪ من اجمالى العمالة الموظفة فى الاقتصاد القومى .

من العرض السابق لهذه المراحل يلاحظ اتجاه نسبة مساهمة قطاع الصناعة فى الاقتصاد القومى للتراجع لصالح القطاعات الاخرى خاصة

الخدمية ، وهو ما يتضح من انخفاض نسبة مساهمة الانتاج الصناعى فى الانتاج القومى من ٤٢,٩ ٪ فى المتوسط فى الفترة ٦٦ - ١٩٦٥ الى ٤١,٩ ٪ فى الفترة التالية ٦٦ - ١٩٧٣ ثم الى ٣٠,٢ ٪ فى فترة السنوات ٧٤ - ٨١ / ١٩٨٢ . كذلك انخفضت نسبة مساهمة الناتج المتولد فى قطاع الصناعة من اجمالى الناتج القومى من ٢١,٩ ٪ الى ٢١,٢ ٪ ثم الى ١٥,١ ٪ خلال الفترات السابقة على التوالى .

وقد حاولت الدولة معالجة ذلك الموقف بوضع الخطة الخمسية ٨٢ / ١٩٨٣ - ٨٦ / ١٩٨٧ محل التنفيذ حيث تم زيادة الاستثمارات الخاصة بقطاع الصناعة من ١٤٩٩ مليون جنيه بما يمثل ٢٣,١ ٪ من اجمالى الاستثمارات المحققة فى السنة الاولى للخطة الى ١٦١٢ مليون جنيه . وكذلك زيادة الانتاج الصناعى من ٩٧٨٦,٦ مليون جنيه عام ٨٢ / ١٩٨٣ الى ١٣١٩٧,٧ مليوناً فى عام ٨٦ / ١٩٨٧ وزيادة الناتج المتولد فى قطاع الصناعة ليمثل ٢٧ ٪ من الناتج القومى .

إلا أن قطاع الصناعة واجه العديد من المشاكل التى أدت الى اعاقه نموه التأثير على مساهمته الفعالة فى زيادة الدخل القومى ويرجع بعض هذه المشاكل الى عوامل ذاتية من داخل القطاع وبعضها يرجع لعوامل خارجية وتعد مشكلة توفير التمويل اللازم لقطاع الصناعة من أهم المشاكل التى تواجهها وأكثرها إلحاحاً حيث أنها ليست إلا أحد جوانب مشكلة التمويل على المستوى القومى الناتجة عن نقص المدخرات المحلية اللازمة لمقابلة الاستثمارات المستهدفة ، الأمر الذى انعكس بدوره على مختلف القطاعات فى صورة نقص التمويل اللازم لها .

ويقودنا ذلك الى التساؤل حول دور الجهات التى تقوم بتعبئة هذه المدخرات وعلى الأخص البنوك التجارية فى تمويل القطاع الصناعى كمساهمة منها فى تدعيم هذا القطاع وتوفير التمويل اللازم له . وللإجابة على هذا التساؤل لابد من التعرف على دور البنوك التجارية فى تمويل القطاع الصناعى مع القاء الضوء على بعض محركات هذا الدور .

ثانياً : دور البنوك التجارية فى تمويل القطاع الصناعى :

قام الجهاز المصرفى وخاصة البنوك التجارية بدور هام فى توفير التمويل اللازم لقطاع الصناعة ، ويتضح ذلك من ارتفاع نسبة ما تمثله التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية لقطاع الصناعة الى تلك الممنوحة من الجهاز المصرفى ككل من ٨٦,٥ ٪ فى المتوسط خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٥ الى ٨٧,٢ ٪ خلال الفترة التالية ١٩٦٦ - ١٩٧٤ ثم الى ٩٣ ٪ خلال الفترة ٧٤ -

١٩٨٢/٨١ وأن كان قد عاد بعدها للانخفاض الى ٨٧ ٪ خلال الفترة الأخيرة
٨٢ / ٨٣ - ١٩٨٧ / ٨٦ .

ولقد بلغت نسبة ما حصل عليه قطاع الصناعة ٣٩,٩ ٪ في المتوسط خلال
الفترة من ١٩٦٢ حتى ١٩٦٥ من اجمالي التسهيلات التي منحتها البنوك
التجارية لقطاع الأعمال موزعة حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وليأتى
بذلك في المركز الثاني بعد قطاع التجارة حيث حصل على ٤٩,٢ ٪ من هذه
التسهيلات خلال نفس الفترة والتي تقدر بـ ٢٩٥,٣ مليون جنيه خلال عام
١٩٦٥ مقابل ٢٢٤,٢ مليوناً عام ١٩٦٢ .

وفي الفترة التالية ١٩٦٦ - ١٩٧٢ تناوب قطاعا الصناعة والتجارة الصدارة
من حيث حجم التمويل الممنوح لكل منهما من البنوك التجارية ، فأحتل القطاع
الصناعي المركز الأول بواقع ٤٤,٧ ٪ من القروض الممنوحة لقطاع الأعمال من
البنوك التجارية ، يليه قطاع التجارة الذي حصل على ٤٠,٧ ٪ . ويلي مقدار ما
حصل عليه القطاع الصناعي ١٨٦,٢ مليون جنيه بمعدل نمو سنوى متوسط
قدره ٧,٨ ٪ . وذلك نتيجة للظروف التي مرت بها البلاد آن ذاك والتي تمثلت في
عدوان ١٩٦٧ وما تلا ذلك من توجيه الموارد وتعبئتها لخدمة المجهود الحربي
مع تزايد الاهتمام بضرورة توفير التمويل اللازم والكافي لقطاع الصناعة
لمواجهة متطلبات الدورة الانتاجية ومنع حدوث الاختناقات التمويلية وذلك حتى
لا يتوقف ذلك القطاع عن اداء دوره الحيوى ومن ثم اتجهت الحكومة الى زيادة
دور البنوك التجارية في تمويل هذا القطاع فوصل حجم اسهام هذه البنوك الى
٩٣,٩ ٪ من اجمالي التمويل الممنوح لهذا القطاع من الجهاز المصرفي كله في
نهاية ١٩٧٢ .

ثم تلت هذه المرحلة انتهاز الدولة لسياسة الانفتاح الاقتصادي والتي بدأت
بقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ والذي استهدف
جذب رؤوس الاموال العربية والاجنبية للمساهمة في المشروعات المختلفة
وتعظيم دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية وتلا ذلك مباشرة
صدور القرار الجمهوري رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٧٥ ليترك للبنوك التجارية حرية
التعامل مع القطاع العام والخاص بمختلف انواعه وانشطته مع اعطاء دور
اكثر فاعلية ومرونة للبنك المركزي وذلك بصدر قانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ . وقد
ادى ذلك الى توسع البنوك التجارية في اقراض القطاعات المختلفة ، ففما حجم
التسهيلات الموجهة لقطاع الأعمال بصفة عامة بمعدل نمو سنوى متوسط قدره
٤٢,٦ ٪ خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٢/٨١ ليحتل قطاع التجارة المركز الأول
في هيكل الاقتراض حيث بلغت نسبة القروض التي حصل عليها من البنوك
التجارية ٤٤,٩ ٪ يليه قطاع الصناعة ٣٩,٢ ٪ وهي نسبة اقل من الفترة

السابقة ، وذلك على الرغم من ارتفاع القيمة المطلقة للقروض الممنوحة اليه لتصل الى ٢٧٥١,٥ مليون جنيه في عام ١٩٨٢ مقابل ٢٨٨,٧ مليونا فقط في عام ١٩٧٤ أى بمعدل نمو سنوى قدره ٣٦,٢ ٪ في المتوسط وكذلك نمت في نفس الفترة القروض والتسهيلات التى حصلت عليها القطاعات الأخرى بصورة مرتفعة بواقع ٥٤,١ ٪ للتجارة و ٤٢,٢ ٪ للخدمات .

يتضح مما سبق نمو قطاعات الخدمات والتجارة بمعدلات نمو تفوق معدلات نمو القطاعات السلعية وبالتالي اتجاه البنوك نحو تمويل هذه القطاعات لما تحققه من عائد كبير ، وذلك على الرغم من قيام البنك المركزى برفع سعر الفائدة بصورة تدريجية ومتوالية ثم تطبيق اسعار فائدة تفضيلية سنة ١٩٨٢ ، حتى يمكن التأثير على توجيه القروض التى تمنحها البنوك التجارية لصالح القطاعات السلعية .

ومنذ عام ١٩٨١ تم تطبيق سياسة السقوف الائتمانية بحيث استهدفت السياسة النقدية والائتمانية السيطرة على التوسع الائتماني الذى بلغت معدلات نموه في الفترة ٧٤ - ١٩٨٢ حدا كبيرا ، بالإضافة الى التحكم في هيكل الائتمان لضمان توجيهه لصالح قطاعات الانتاج على حساب القطاعات الأخرى ، الا انه قد صاحب ذلك وجود فائض في السيولة لدى البنوك التجارية بلغ ١٥,٨ نقطة مئوية في المتوسط خلال الفترة من يونية ١٩٨٣ حتى يونية ١٩٨٧ فوق النسبة القانونية المتعارف عليها (٣٠ ٪) وذلك نتيجة لعدم تمكن تلك البنوك من توجيه ذلك الفائض نحو قطاع التجارة والخدمات وفقا للقيود السائدة مع عدم توافر امكانيات الاستثمار المناسبة وعدم تواجد العائد المناسب في القطاعات الانتاجية وبخاصة القطاع الصناعى نتيجة لوجود العديد من المعوقات والمشاكل التى تؤثر على ادائه .

وعلى ذلك انخفض معدل النمو السنوى المتوسط للائتمان الممنوح لقطاع الأعمال خلال الفترة محل العرض الى ٢٩ ٪ في المتوسط سنويا ، وبالتالي انخفض معدل النمو السنوى المتوسط للائتمان الممنوح لقطاع الصناعة الى ٢٠,٦ ٪ وذلك الممنوح لقطاع التجارة الى ١٥,٨ ٪ والزراعة الى ٢٠,١ ٪ والخدمات الى ٢٦,٩ ٪ .

وعلى الرغم من ذلك الانخفاض في متوسط معدل نمو التسهيلات الممنوحة لكافة القطاعات خلال الفترة الأخيرة ، الا ان قطاعى التجارة والخدمات لا زالا يحصلان على النصيب الأكبر من التمويل بواقع ٦١ ٪ من اجمالى القروض والتسهيلات الموجهة لقطاع الأعمال في حين يبلغ نصيب قطاعى الصناعة والزراعة ٣٩ ٪ .

ومن العرض السابق يتضح ان هناك ثلاثة محددات رئيسية لدور البنوك التجارية في تمويل قطاع الصناعة يمكن اجمالها في :

- طبيعة وظائف البنوك التجارية باعتبارها الجهة المانحة للتمويل
- البنك المركزي وسياساته
- مشكلات القطاع الصناعي باعتباره الجهة التي تتلقى التمويل وبالتالي فإن المشكلات التي يعاني منها تؤثر على مدى قدرته على السداد فيما بعد .

ثالثا : محدثات دور البنوك التجارية في تمويل القطاع الصناعي :

أ . طبيعة وظائف البنوك التجارية :

مرت البنوك التجارية بمراحل عدة اثرت على نشاطها وقيامها بالدور المنوط بها بدءا من مرحلة التخصير الى التاميم الى الدمج ثم التخصص القطاعي ثم الوظيفي ثم الغاء هذا التخصص الوظيفي بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦٦٣ لسنة ١٩٧٥ ليترك للبنوك التجارية حرية التعامل مع القطاع العلم والخاص بمختلف انواعه ونشاطاته وذلك في مرحلة الانفتاح الاقتصادي والتنافس الشديد في مجال جذب مزيد من العملاء سواء عن طريق استحداث الابعية الادخارية او تطوير الخدمات المصرفية .

هذا ويلاحظ انه على الرغم من طبيعة ووظائف البنوك التجارية من كونها بنوك تهدف الى تحقيق اقصى ربح ممكن وتوفير حد الامان المناسب وتلبية مستحقات عملائها في مواعيد استحقاقها فإن ذلك لم يمنع تلك البنوك من تقديم التمويل اللازم لقطاع الصناعة حتى مع الأخذ في الاعتبار ان سعر الفائدة على القروض التي يحصل عليها ذلك القطاع تعد اقل من مثيلتها في قطاعات اخرى مثل التجارة والخدمات بل ان هذه البنوك قد وظفت اكثر من خمس الودائع المتاحة لديها في قطاع الصناعة وذلك على الرغم من ان متوسط نسبة ودائع هذا القطاع لديها قد تراوحت ما بين ١٤,٣ ٪ من اجمالي ودائعها كحد ادنى و ٢٣,٩ ٪ كحد اقصى وذلك خلال الفترة محل الدراسة ٦٢ - ١٩٨٧ ، وذلك كما يتضح من الجدول التالي :-

البيان	متوسط نسبة %	متوسط نسبة %	متوسط نسبة ودائع القطاع %
حجم القروض والتسهيلات الممنوحة من البنوك التجارية لقطاع الصناعة	حجم القروض والتسهيلات الممنوحة من البنوك التجارية الى قطاع الصناعة	متوسط نسبة ودائع القطاع %	البيان
الفترة الزمنية الى حجم القروض والتسهيلات	الفترة الزمنية الى حجم القروض والتسهيلات	الفترة الزمنية الى حجم القروض والتسهيلات	البيان
الممنوحة من الجهاز المصرفى لقطاع الصناعة	الممنوحة من الجهاز المصرفى لقطاع الصناعة	الممنوحة من الجهاز المصرفى لقطاع الصناعة	البيان
١٩٦٥ - ٦٢	٨٦,٥	٣٢,٢	١٨,٤
١٩٧٣ - ٦٦	٨٧,—	٢٤,١	٢٣,٩
١٩٨٢ - ٧٤	٩٣,—	٢٦,٦	٢٣,٤
١٩٨٧ - ٨٣	٨٧,—	٢٣,٧	١٤,٣

المصدر :- بيانات محسوبة من واقع اعداد متفرقة من التطورات النقدية والائتمانية -
البنك المركزى المصرى .

ومن هذا الجدول يتضح ما يلى :-
ساهمت البنوك التجارية بنصيب كبير فى تمويل قطاع الصناعة فكان نصيبها من اجمالى مساهمات الجهاز المصرفى لقطاع الصناعة تتراوح ما بين ٨٦,٥ % كحد أدنى فى الفترة ٦٢ - ١٩٦٥ و ٩٣ % كحد أقصى فى الفترة ٧٤ - ١٩٨٢ ولتصل الى ٨٧ % فى الفترة ٨٣ - ١٩٨٧ .
وفى نفس الوقت تستحوذ تلك التسهيلات على نسبة لا يستهان بها من اجمالى الايداعات المتواجدة لدى البنوك التجارية حيث تتراوح تلك النسبة ما بين ١١,١ % كحد أدنى عن الفترة ٦٢ - ١٩٦٥ و ٢٦,٦ % كحد أقصى فى الفترة ٧٤ - ١٩٨٢ و ٢٣,٧ % فى الفترة ٨٣ - ١٩٨٧ .

ب - البنك المركزى وسياساته

يعتبر البنك المركزى الجهة المسئولة عن تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها فى اطار الأهداف العامة للدولة ووفقا لاولويات الخطة الاقتصادية الموضوعية وتتعدد الوسائل التى يمكن للبنك المركزى من خلالها الرقابة على الائتمان لتشمل الوسائل الكمية لتحديد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان (سعر اعادة الخصم وسعر الفائدة المدينة والدائنة ونسبة الاحتياطى القانونى والسيولة) او

الكيفية عن طريق التأثير على التوجهات الائتمانية نحو الأنشطة المختلفة وذلك برفع التكلفة في أنشطة ما وخفضها في أنشطة أخرى ، وذلك كله بهدف خلق التوازن بين النمو في عرض النقود والنمو في الناتج المحلي ومن ثم الحفاظ على استقرار الأسعار وتحجيم التضخم .

وبصدور القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ أصبح للبنك المركزي كافة الصلاحيات التي تمكنه بصورة فعالة من التحكم في الائتمان وسوف تقتصر هنا على عرض وسيلتين من وسائل الرقابة على الائتمان لما لها من آثار مباشرة على عملية التمويل التي تقوم بها البنوك ، وهى سعر الفائدة المدينة والدائنة وسياسة السقوف الائتمانية .

١ - سعر الفائدة المدينة والدائنة :

تميزت أسعار الفائدة خلال الفترة ما قبل صدور القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بالثبات تقريباً حيث كان سعر الخصم ٣٪ ثم ارتفع الى ٥٪ مع عدم تجلوز سعر الفائدة المدينة ٧٪ وترتب على ذلك عدم تناسب سعر الفائدة مع الارتفاع في معدل التضخم وعدم تأثيرها على حجم الائتمان وجذب الودائع وادى صدور هذا القانون الذى يتيح للبنك المركزى وحده تحديد أسعار الفائدة والخصم بما يلائم الظروف الاقتصادية الى قيامه برفع سعر الفائدة بصورة تدريجية ، فرفعت ست مرات متتالية خلال الفترة ٧٦ - ١٩٨٠ بمقدار ١٪ سنوياً وبذلك بلغ أعلى سعر فائدة معلن على الودائع لمدة سنة ٩,٥٪ سنوياً و ١١٪ لمدة (٥) سنوات وتراوحت أسعار الفائدة المدينة ما بين ١٣٪ و ١٥٪ سنوياً .

ثم حدث ارتفاعان تدريجيان متتاليان خلال الفترة ٨٠ - ١٩٨٤ مع تعديل جزئى في شريحتين من شرائح الادخار واتخاذ اتجاه جديد خلال هذه الفترة وخاصة بدءاً من عام ١٩٨٢ من حيث وضع هيكل تفصيلي للفائدة ، بمعنى تفاوتت أسعار الفائدة على القروض حسب نوعية القطاعات النشاط الاقتصادى مع الاهتمام بالقطاعات السلعية وذلك في إطار سياسة علمة لعلاج الاختلال الهيكلي في الاقتصاد المصرى حيث نمت قطاعات الخدمات والتجارة بصورة اكبر من القطاعات السلعية .

أسعار الفائدة للبحينة حسب القطاعات

القطاع	السنوات			
	منذ ٨٢ - ١٩٨٦		الموقف في ٨٦ / ١٩٨٧	
	سنة فاقل	سنة فاقل	١ - ٢ فاكثر	
الزراعة والصناعة	١١٪ -	١١٪ -	١٢٪ -	١٣٪ -
	١٣٪	١٣٪	١٤٪	١٥٪
الخدمات والمائلى	١٣٪ -	١٣٪ -	١٤٪ -	١٥٪ -
	١٥٪	١٥٪	١٦٪	١٧٪
التجارة كحد ادنى مع اطلاق الحد الاقصى	١٦٪	١٦٪	١٧٪	١٨٪

المصدر : البنك المركزى المصرى - التقرير السنوى ٨٦ / ١٩٨٧ .

انخفاض نسبة القروض والتسهيلات الممنوحة عن حد التوسع الرئيسي للائتمان ، حيث اظهرت البيانات وجود فائض عن الرصيد المسموح به والرصيد المستخدم فعلا بمقدار ٣, ٧٨٦ مليون جنيه في يونيه ١٩٨٣ ارتفع الى ٤, ٩٩٩ مليوناً في يونيه ١٩٨٦ . وهذا بلا شك مؤشر على وجود فرص تمويلية متاحة لمختلف القطاعات كان يمكن استخدامها موزعة على مختلف القطاعات على النحو الذى يوضحه الجدول التالى وذلك بافتراض استمرار نفس الاهمية النسبية لتوزيع القروض بين مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى على الوضع الحالى . (مليون جنيه)

البيان	السنوات			
	يونيه ١٩٨٣	يونيه ١٩٨٤	يونيه ١٩٨٥	يونيه ١٩٨٦
الحد الرئيسى ٦٥ %	٣٧٤١,٥	٤٩٢٧,٣	٥٧٠٥,٦	٧١٨٨,٤
الفائض غير المستخدم	٧٨٦,٣	١٨١٤,٠	٦٨١,٩	٩٩٩,٤
الاهمية النسبية للقطاعات				
من حيث القروض التى يحصل عليها من قبل البنوك التجارية :-				
	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠
- قطاع الزراعة	٢,٦	٣,٠	٢,٨	٢,٩
- قطاع الصناعة	٣٦,٧	٣٦,٢	٣٥,٠	٣٦,١
- قطاع التجارة	٤٣,٦	٤٢,٣	٤٣,١	٣٩,٥
- قطاع الخدمات	١٧,١	١٨,٥	١٩,١	٢١,٥
توزيع الفائض غير المستخدم				
حسب الاهمية النسبية للقطاعات				
	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠	% ١٠٠
- قطاع الزراعة	١٠,٤	٥٤,٤	١١,١	١٨,١
- قطاع الصناعة	٢٨٨,٦	٦٥٦,٧	٢٣٨,٧	٦٠,٨
- قطاع التجارة	٣٤٢,٨	٧٦٧,٣	٢٩٣,٩	٩٤,٨
- قطاع الخدمات	١٣٤,٥	٣٣٥,٦	١٣٠,٢	١٤,٩

المصدر :- بيانات محسوبة من واقع اعداد متفرقة من التطورات النقدية والائتمانية
البنك المركزى المصرى + الموقف الشهرى لحدود التوسع - البنك المركزى المصرى

هذا وقد لجأت الحكومة مع بداية عام ١٩٨٧ الى التوقف عن الأخذ بالمعيارين السابقين الرئيسى والفرعى ووضع سقف ائتمانية أكثر تشدداً تقضى بالآ تزيد أرصدة القروض والسلفيات الممنوحة لشركات القطاع العام والخاص مجتمعة عن حد معين فى تاريخ معين على أن يتم مراجعة تلك الحدود بصفة دورية .

إلا أن هذا بدوره أيضاً لا يلائم متطلبات مرحلة التنمية والتي تعتبر فى امس الحاجة لمزيد من التمويل وهذا ما قد يكون له تأثير غير ايجابى وخاصة فى ضوء هيكى اسعار الفائدة السائد ، وتحديد حجم معين من الائتمان وهو ما يعنى بقاء جزء من الودائع غير مستخدم وعدم اعطاء الحرية للبنوك فى استخدام وتوظيف المتاح لها من الودائع فى ظل الحدود الآمنة والمناسبة ، ومن ثم ارتفاع تكاليف هذه الودائع ، وعلى هذا تجد البنوك التجارية نفسها أمام أحد امرين :

إما

وضع ضوابط لقبول الودائع بمعنى الا تقبل وديعة الا بدءاً من مبلغ معين وهذا ما سوف يحرم صغار المودعين من ابداع اموالهم فى البنوك .

أو

زيادة توظيف ما لديها من ودائع فى قطاع التجارة والخدمات ذات العائد المرتفع لىغطى تكلفة الودائع غير الموظفة وهذا سوف يؤثر تأثيراً غير موات على تمويل القطاعات الانتاجية فى الفترة المقبلة وعلى الاخص القطاع الصناعى .

ج - القطاع الصناعى ومشكلاته :

يعانى القطاع الصناعى العديد من المشكلات فى ظل وجود اختلال هيكلى فى الاقتصاد القومى بصفة عامة واختلال هيكلى داخل قطاع الصناعة بصفة خاصة ، الامر الذى ادى الى انخفاض حجم الانتاج الناجم عن كل جنيه مستثمر من ١٧,١ جنيه عام ١٩٧٣ الى ٦,٢ جنيه عام ١٩٨١/٨٠ وعلى الرغم من انه عاود الارتفاع الى ٨,٢ جنيه فى عام ١٩٨٤/٨٣ (حسب آخر بيانات متاحة) الا انه لا زال اقل بكثير مما كان محققاً فى عام ١٩٧٣ .

وكذلك انخفض حجم الدخل المحقق بالنسبة لكل جنيه مستثمر من ٤,١ جنيه عام ١٩٧٣ الى ١,٨ جنيه عام ١٩٨١/٨٠ ، ثم عاود الارتفاع الى ٢,٤ جنيه عام ١٩٨٤/٨٣ الا انه يعتبر اقل بكثير عما كان محققاً فى ١٩٧٣ . وهذا ما يوضحه الجدول التالى :-

(بالجنه)

المؤشرات		السنوات									
		١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢
الانتاج في قطاع											
الصناعة الى الاستثمار		١٧,١	١٥,٥	١١,٩	٩,٦	٧,٤	٦,١	٦,٢	٧,٤	٦,٧	٨,٢
في قطاع الصناعة											
الدخل في قطاع											
الصناعة الى الاستثمار		٤,١	٣,٩	٣,١	٢,٦	١,٩	١,٧	١,٦	١,٨	٢,١	٢,٤
في قطاع الصناعة											

المصدر : بيانات محسوبة من واقع اعداد متفرقة من الكتاب الاحصائي السنوى - الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

تعكس هذه المؤشرات تعدد المشكلات التي يعانى منها قطاع الصناعة والتي تتمثل في مشكلة الطاقة العاطلة ، والمخزون الراكد ، والمنافسة التي يتعرض لها الانتاج المحلي عن المنتجات المماثلة المستوردة ، والاختلال بين تكاليف الانتاج وتسعير المنتج ، وعدم ربط الاجور بالانتاج . ونقص الكوادر الفنية المتخصصة فضلا عن مشاكل عدم دقة دراسات الجدوى ، وعدم القدرة على التنبؤ بأحوال السوق ، ومشاكل السيولة والخلل في الهياكل التمويلية ، والتغير المستمر في اسعار الصرف ، وتضارب القرارات وتعدد جهات الرقابة ، كل هذا بلا شك ادى الى عدم توافر جو الاستقرار الاقتصادى المناسب الذى يشجع على مزيد من الاستثمار . وقد ادى ذلك الى حدوث تطور واضح في صافي مديونية هذا القطاع قبل البنوك التجارية والتي كانت تنمو بصورة مذبذبة في الفترة من ١٩٦٢ حتى ١٩٨٠ ثم اخذت في الاتجاه للتزايد بصورة كبيرة في الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٨٧ وهذا كما يتضح من الجدول التالى والرسم البيانى رقم (١) المرفق :-

(مليون جنيه)

السنوات	اجمالى	صالى المديونية	السنوات	اجمالى	صالى المديونية
١٩٦٢	٩٢,١	١٧,٤	١٩٧٥	٤٨٧,٧	١٥٢,٥٩
١٩٦٣	١١٧,٧	٣٢,٢	١٩٧٦	٥٤٩,٩	١٣١,٠
١٩٦٤	١١١,٥	١٦,٦	١٩٧٧	٨٥٥,٨	٢٠٤,٥
١٩٦٥	١٠٥,٣	٣,٢	١٩٧٨	٩٣٧,٥	١٤٦,٥
١٩٦٦	١٣٢,٩	١٨,٠	١٩٧٩	١١٢٨,٦	(٦٣,٦)

(مليون جنيه)

السنوات	اجمالى	صافى المديونية	صافى المديونية السنوات اجمالى	صافى المديونية
١٩٦٧	١٣١,٩	(٤,٥)	١٩٨٠	١٥١٦,٠
١٩٦٨	١٣١,٥	(٢٨,٨)	١٩٨١	٢١٧٠,٢
١٩٦٩	١٣٥,٣	(١٤,٣)	١٩٨٢	٢٧٥١,٥
١٩٧٠	١٥٣,٩	٤,٩	١٩٨٣	٣٢٤٤,١
١٩٧١	١٧٤,٣	٢٩,٠	١٩٨٤	٤٠٤٦,٣
١٩٧٢	١٦٧,١	(١٦,٦)	١٩٨٥	٤٨٨٦,١
١٩٧٣	١٨٦,٢	(١٩,٥)	١٩٨٦	٥٩٩٢,٢
١٩٧٤	٢٨٨,٧	(٤١)	١٩٨٧	٧٠١٧,٦
				٣٠١٧,٩

* صافى المديونية (اجمالى مديونية القطاع الصناعى للبنوك التجارية) - (ودائع القطاع الصناعى لدى البنوك التجارية)
المصدر : - البنك المركزى المصرى - اعداد متفرقة من التطورات النقدية والائتمانية .

وفي نفس الوقت اصبح معدل نمو الدخل في قطاع الصناعة غير قادر على ملاحقة معدل النمو في القروض التي يحصل عليها هذا القطاع ، ومن ثم عدم قدرة قطاع الصناعة على سداد اعباء هذه القروض من فوائد واقساط ، في الوقت الذي ارتفعت فيه اسعار فائدة الاقراض لهذا القطاع من ١١ ٪ كحد ادنى الى ١٥ ٪ كحد اقصى وذلك حسب آخر موقف في ١٩٨٧/٨٦ . ويوضح الجدول التالى تطور كل من معدل نمو الدخل والقروض لقطاع الصناعة في الفترة ١٩٧٤ الى ١٩٨٤ / ٨٣ :-

ويعتبر هذا المؤشر كاف لبداية احجام البنوك التجارية عن تمويل القطاع الصناعى وتقليص دوره الفعال فيه ، وذلك تجنباً لمخاطر الائتمان وتحقيق العوائد المناسبة لتغطية تكاليف جذب الودائع والاحتفاظ بها وذلك فى ظل السياسة المطبقة حالياً (سياسة السقوف الائتمانية - سياسة اسعار الفائدة التفضيلية) .

من العرض السابق لحددت دور البنوك فى تمويل القطاع الصناعى نجد ان كلا من سياسة البنك المركزى خاصة سياسة اسعار الفائدة التفضيلية ومشكلات القطاع الصناعى ذات تأثير اقوى من طبيعة وظائف البنوك التجارية على دور هذه البنوك فى تمويل القطاع الصناعى .

١ - الاتجاه المتوقع لدور البنوك التجارية فى تمويل القطاع الصناعى :

حتى يمكن ان نحدد الاتجاه المتوقع لدور البنوك فى تمويل القطاع الصناعى نستعرض اولاً اهم النتائج التى توصلنا اليها من العرض السابق وهى :

- ١ - قيام البنوك التجارية بدور فعال فى تمويل القطاع الصناعى حيث يستحوذ على ما لا يقل عن ٨٣ ٪ الودائع المتاحة لديها ، كما انها تساهم فى تمويل هذا القطاع بما لا يقل عن ٨٣ ٪ كحد ادنى و ٩٩,٣ ٪ كحد اعلى من مساهمة الجهاز المصرفى ككل فى هذا القطاع خلال الفترة ١٩٦٢ - ٨٦ / ١٩٨٧ .
- ٢ - عدم تأثير طبيعة وظيفة البنوك التجارية ذاتها على توجيهات البنوك التجارية حيث انها توجه نسبة لا ياس بها من اجمالى التسهيلات المتاحة لديها الى قطاع الصناعة تتراوح ما بين ١٧,١ ٪ كحد ادنى و ٣٧,٨ ٪ كحد اقصى من اجمالى التسهيلات المتاحة خلال نفس الفترة .
- ٣ - تطبيق اسعار الفائدة التفضيلية لم يحقق النتائج المرجوة بالنسبة لتوجيه القروض نحو قطاع الصناعة ، حيث انخفض معدل نموها المتوسط لهذا القطاع الى ١٧ ٪ فى ٨٦ / ١٩٨٧ وهذا يحمل بين طياته اتجاه جزء من القروض الى القطاعات الاخرى غير الانتاجية .

٤ - انتهاز سياسة السقوف الائتمانية بفرض حجم معين لا يمكن تجاوزه من القروض والتسهيلات مع عدم تحديد نصيب كل قطاع وبصرف النظر عن كونه تجارى او صناعى او زراعى او علم ام خاص ، فإن ذلك سوف يؤدى بالبنوك الى تقليص تمويلها للقطاعات الانتاجية والاتجاه لتمويل القطاعات الأكثر ربحا وعائدا .

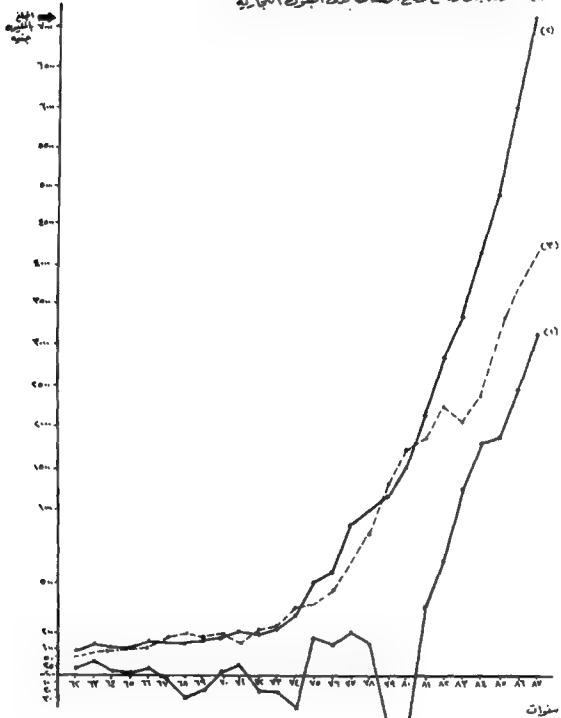
٥ - تفاقم مشكل القطاع الصناعى وما ترتب عليه من انخفاض معدل نمو الناتج والدخل المحقق فيه بالرغم من زيادة الاستثمارات الموجهة اليه بصورة متزايدة . وذلك في نفس الوقت الذى انسبغت فيه القروض اليه من الجهاز المصرفى بصورة متزايدة وبأسعار فائدة مرتفعة وبمعدل نمو اكبر من معدل نمو الدخل ، الامر الذى اسفر عن كون هذا القطاع مدين صالى للبنوك التجارية بمبلغ يصل الى ٣٠١٧,٩ مليون جنيه في نهاية يونيو ١٩٨٧ مما يجعله علجرا عن خدمة اعباء هذا الدين وسداده ومن ثم انخفاض العائد الناجم منه . ان خطورة ما سبق تتمثل في وقوف شركات القطاع الصناعى غير قادرة على سداد هذه المديونية ولا على سداد اعبائها ومن ثم تآزم موقف البنوك التجارية المقرضة لهذا القطاع .

وفي ضوء النتائج السابقة نتوقع ان تقوم البنوك التجارية بمحاولة لتقليص دورها في تمويل القطاع الصناعى او تثبيت مديونيتها لهذا القطاع عند هذا الحد ، ما لم تتغير الظروف التى تعمل في ظلها تلك البنوك والتى يمكن الاشارة اليها فيما يلى :-

- ١ - توفير المناخ المناسب للاستثمار عن طريق العمل على احداث استقرار اقتصادى مع ايجاد فرص استثمارية مجزية .
- ب - العمل على تعديل السياسات النقدية والائتمانية بصورة تناسب كل من البنوك التجارية والقطاع الصناعى .
- ج - العمل على علاج مشكل القطاع الصناعى وذلك عن طريق تعديل الخلل في هيكل الاسعار باستخدام الأسلوب الاقتصادى في تسعير المنتجات ، وكذلك حل مشكلة الطاقة العاطلة والمخزون الراكد وذلك بتحسين جودة المنتج وربط خطط الإنتاج بخطط التخزين والتسويق مما يساعد على زيادة الإنتاج ومن ثم ارتفاع قدرة هذا القطاع على خدمة اعباء مديونيته وسداد التزاماته قبل البنوك التجارية .

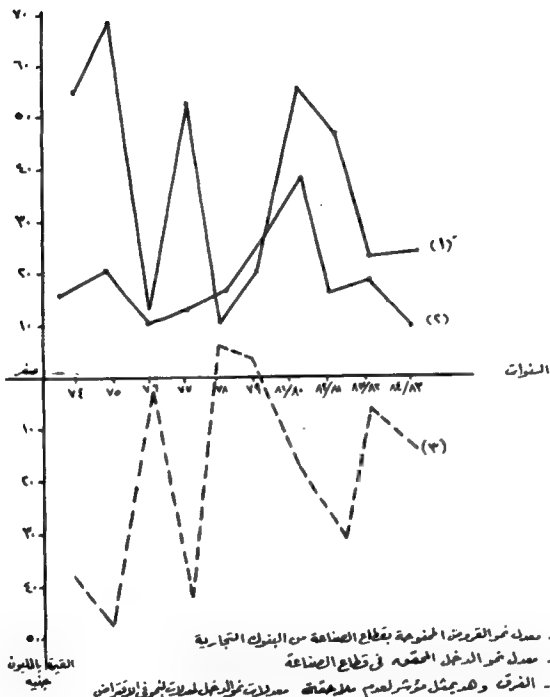
ان تحقق النقاط السابقة قد يؤدى الى اتاحة الفرصة لقيام البنوك التجارية بزيادة توجيه القروض لقطاع الصناعة بصورة تحقق اهداف كل من البنوك التجارية والقطاع الصناعى معا وفي نفس الوقت بخدم اهداف عملية التنمية الاقتصادية .

- (١) تطور صافي مديونية القطاع الصناعي قبل البنوك التجارية
(٢) تطور إجمالي مديونية القطاع الصناعي قبل البنوك التجارية
(٣) تطور إجمالي ودائع القطاع الصناعي لدى البنوك التجارية



تطور صافي ودائع إجمالي مديونية القطاع الصناعي للبنوك التجارية

تطور معدل نمو الدخل والعروض والفروء بينها في قطاع الصناعة



المساهمة فى تمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة

ورقة عمل مقدمة من :

بنك فيصل الإسلامى المصرى

مقدمة :

تقوم البنوك والمؤسسات المالية بدور كبير وهام فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر . حيث يتسنى لهذه المؤسسات المالية بتأثيرها على المجتمع الذى تباشر فيه اعمالها بأن تقوم بهذا الدور لما تتمتع به من امكانات اقتصادية ومادية هائلة .

وان تزايد الاهتمام بالصناعة فى جمهورية مصر العربية وتخصص وزارة للصناعة وبنك متخصص للتنمية الصناعية ، لهو دليل على اهمية الصناعة وتمويلها ، لما لها من دور فعال فى تنمية مجتمعنا .

ولاشك ان قيام بنك التنمية الصناعية بعقد المؤتمر الاول عن دوره فى التنمية الصناعية لمصر خلال الفترة من ١٠ - ١٢ يوليو ١٩٨٨ م تحت رعاية الاستاذ الدكتور /عاطف صدقى رئيس مجلس الوزراء ، ومليقدم خلاله من ابحاث واوراق عمل تتيح لنا جميعا الفرصة للمناقشات والوقوف على المشكلات والعقبات التى تعترض

الصناعات وابتعاد الحلول والمقترحات اللازمة لتذليل الصعاب والنهوض بالصناعة بشتى الوسائل والامكانيات المتاحة .

وايماننا من بنك فيصل الاسلامى المصرى ، بالدور الحيوى الذى تلعبه الصناعة وتمويلها لتطويرها والقيام بدورها الفعال فقد اراد المشاركة بتقديم ورقة العمل هذه للمؤتمر حول :

• مساهمة بنك فيصل الاسلامى المصرى فى تمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة .

مساهمة بنك فيصل الاسلامى المصرى فى تمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة

ظلت البنوك فترات طويلة تحجم عن تمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة لما يكتنف ذلك من صعاب مالية وإدارية وعدم حصولها على عائد مجز يتناسب والمتاعب التى تلاقيها فى تعاملها مع ارباب الحرف والصناعات الصغيرة ، وقد تغيرت هذه النظرة مع الاهتمام بالنهوض بالصناعة .

تعريف الصناعات الصغيرة :

لا يوجد تعريف معين للصناعات الصغيرة ، فقد تكون هناك صناعة معينة تعتبر صغيرة فى بلد ما ولكنها تعتبر كبيرة فى بلد آخر ، حتى نفس الصناعة قد تكون كبيرة باستخدام الآلات الحديثة الضخمة وتشغيل قوى عاملة كبيرة برأس مال ضخم ، بعد أن كانت فى نفس البلد صناعة صغيرة لاستخدم الانواع من الآلات البسيطة اليدوية مثلا فى حالة صناعة الغزل والنسيج فى جمهورية مصر العربية .

وعموما فإن الصناعات الصغيرة تستخدم معدات وآلات عصرية واساليب مستحدثة ، بينما يستخدم الحرفيون المعدات والادوات البسيطة حيث أن انتاجهم يعتمد على المهارات الشخصية والموروثة عادة ، وتقع الصناعات الصغيرة فى الهيكل الصناعى بين الصناعات الحرفية وبين الصناعات المتوسطة والكبيرة .

ويختلف التعريف بالصناعات الصغيرة من دولة لأخرى ففى امريكا مثلا يعتبر المصنع الذى يعمل به ٥٠٠ عامل فأقل ، فى عداد المصانع

الصغيرة ، اما في ألمانيا فيعتبر المصنع صغيرا اذا لم يزيد عدد العاملين به على ٣٠٠ عامل وهكذا .
وفي مصر تعرف المنشآت الصناعية الصغيرة بانها المنشآت الصناعية التى يعمل بها من عشرة عمال الى اقل من مائة عامل ورأس المال المستثمر بها في حدود ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى .

دور الصناعات الصغيرة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع

الزرايا الاقتصادية للصناعات الصغيرة :

- تعتبر الصناعات الصغيرة نقطة تحول الى الصناعات الحديثة الكبيرة ، كما انها تخلق موهبة وقدرة اصحاب الصناعات الصغيرة وأرباب الحرف .
- تشجيع الصناعات الصغيرة الإقليمية في الدول النامية على التخلص من الاعتماد الوحيد على الزراعة .
- تعتبر الصناعات الصغيرة مكملة للصناعات الكبيرة سواء من ناحية الإنتاج او من ناحية استيعاب الأيدي العاملة لتحل مشكلة كبيرة حيث يزايد عدد السكان بكثافة في الدول النامية .
- تساهم الصناعات الصغيرة في تكوين رأس المال ، اذ يعمل اصحاب الصناعات الصغيرة على تجميع مدخراتهم ومدخرات عائلاتهم للاستثمار في مثل هذه الصناعات .
- يساعد على وجود هذه الصناعات الصغيرة في الدول النامية ندرة رؤوس الأموال ، وهذه الصناعات لا تحتاج الى رأس مال كبير ، بالإضافة الى انها تحقق عائد اكبر نسبيا في الإنتاج عنه في المشروعات الكبيرة .
- ان قيام الصناعات الصغيرة غالبا مايقوم على استغلال المواد الخام المحلية ، وغالبا ما تكون صناعات قليل الطلب عليها ، فهي بهذا تنتج بكميات اقتصادية بعكس لو اتخذت شكل مصنع كبير الحجم .

الزرايا الاجتماعية للصناعات الصغيرة :

- تتميز الدول النامية بكثافة سكانها ، وقيام الصناعات المحلية الصغيرة في الاقاليم بوقف التدفق السكاني الى المدن الرئيسية نسبيا .
- ان تنمية الصناعات الصغيرة بتشجيع التدريب المهني وتوعية العاملين يؤدي الى رفع مستوى هذه الصناعات والتي تولد لاصحابها الشعور بالكرامة والاحساس بالمسؤولية .
- ان تنمية الصناعات الصغيرة يؤدي الى رفع المستوى المادي والادبي للعاملين .
- ان الاهتمام بهذه الصناعات الصغيرة لايعنى صغرهما انها تنال الرعاية فقط

من الدول المتخلفة او الاحده في النمو فحسب ، بل اننا نعجب اذا علمنا ان النسبة المئوية لعدد المنشآت وكذلك الايدي العاملة في ميدان الصناعات الصغيرة تكون ٦٠ ٪ في اليابان ، وحوالي ٣٠ ٪ في الولايات المتحدة الامريكية ، وفي الصين توجد وزارة خاصة بالصناعات الخفيفة تعمل على رعاية تلك الصناعات .

مساهمة بنك فيصل الاسلامي المصري في تمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة

سياسة البنك في مجال التمويل :

- تطوير الالات والاساليب المصرفية المناسبة ، مع الالتزام بلحكم الشريعة الاسلامية في مختلف انواع المعاملات .

- تدعيم السياسة الاقتصادية للملاد بالعمل على تحقيق اهداف الخطة العامة للتنمية من خلال توفير التمويل اللازم بمختلف آجاله لمختلف قطاعات النشاط الاقتصادي مع التركيز على القطاعات الانتاجية .

- اجراء الدراسات الدقيقة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية لمختلف مشروعات البنك قبل القيام بعمليات التمويل ضمانا لنجاح المشروعات المختلفة .

- تكثيف الجهود من اجل توسيع قاعدة العملاء بصورة مطردة ومستمرة بهدف نشر خدمات البنك جغرافيا في خدمة الاقتصاد القومي .

- واخيرا اعطاء عناية خاصة لصغار المستثمرين ودعمهم لزيادة مساهمتهم في الناتج القومي وغالبا ما يكون هؤلاء من الحرفيين وارباب الصناعات الصغيرة الذين لديهم الخبرة الفنية والعملية الكافية . ويعوزهم المال ، ولا تتوافر لهم الفرصة من تصدير منتجاتهم بانفسهم ، ويحتاجون لتطوير اعمالهم الات حديثة متقدمة يتعذر عليهم الحصول عليها بمفردهم ويتمويل ذاتي ... اضيف الى ذلك الارتفاع المستمر في اسعار المواد الخام .

ولقد امتد نشاط البنك في مجال التمويل والاستثمار ليؤسس شركات مساهمة ويساهم في تأسيس مشروعات طويلة الاجل عن طريق تقديم حصة في رأس المال ، وقد بلغ عددها ٣٢ شركة ومشروعا ، هذا وقد بلغت جملة مساهمة البنك في رؤوس اموال هذه الشركات في نهاية عام ١٤٠٧ هـ نحو ٥٧ مليون دولار من جملة رؤوس اموالها البالغ قدره ٦٥٧ مليون دولار ، تساهم في فتح مجالات جديدة للعمالة المصرية وللأسواق العربية ، وتحرص على ان تكون مجالاتهم في القطاع التي تمس احتياجات الجماهير وتتماشى مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري ، هذا وقد بلغ جملة حجم التمويل المقدم من البنك لهذه الشركات حتى نهاية عام ١٤٠٧ هـ اكثر من ١١٠ مليون دولار امريكي .

اساليب توظيف واستثمار الأموال بالبنك :

يتيح بنك فيصل الاسلامى المصرى الفرصة للتمويل الكافى للحرفيين واصحاب الصناعات الصغيرة من خلال الاساليب الشرعية المطبقة بالبنك فى توظيف واستثمار الاموال منها :-

١ - التمويل بالمشاركة : يعتبر التمويل بالمشاركة من افضل ماطرحته المصارف الاسلامية من اساليب تمويلية ، ومن اهم مايميزها ، بل يمكن ان يقال ان البنوك الاسلامية بنوك مشاركة مما يميزها عن غيرها من البنوك التجارية . والمشاركة اسلوب تمويل مستحدث يقوم على اساس تقديم البنك الاسلامى للتمويل الذى يطلبه المتعامل معه . وذلك دون تقاضى فائدة ثابتة ، انما يشارك فى الناتج المحتمل ان ربحا او خسارة وحسبما يريزق الله به فعلا فى ضوء قواعد واسس توزيعية متفق عليها بين البنك وطلب التمويل قبل بدء التعامل وهذه الاسس مستمدة من ضوابط بعض العقود الشرعية ، فعند تحقيق ربح فعلي يتم توزيعه كالآتى :-

١ - حصة الشريك من صافى الربح مقابل عمله وادارته واشرافه على العملية او المشروع .

٢ - الباقي يوزع بين الشريك والبنك بنسبة مقدمه كل منهما الى التكلفة الكلية للعملية .

اما فى حالة الخسارة - لا قدر الله - فيتم توزيعها على الشريك والبنك بنسبة تمويل كلا منهما .

ومن المفهوم ان طلب التمويل عادة مايشترك بحصة فى التمويل يختلف مقدارها حسب طبيعة العملية ، ويشترك البنك بالباقي ولاشك ان البنك يعتبر شريكا حقيقيا فى العمليات ونتائجها ، الا انه شريك ممول يفوض طلب التمويل فى الاشراف والادارة باعتبار الاخير هو منشئ العملية وخبير بها والملم بطبيعتها ، ومن ثم فلن تدخل البنك فى الادارة لايكون الا بالقدر الذى يضمن له الاطمئنان الى حسن سير العملية ، والقرام الشريك بالشروط المتفق عليها فى العقد وكذلك التغلب على المشكلات التى تواجهه ، وذلك حمليه لاموال العملاء . هذا ، وهناك العديد من انواع الشريكات وضوابط ومعايير للتمويل بالمشاركة اهمها ان تكون العمليات منضبطة بحدود القواعد والاحكام الشرعية للاستثمار وتشغيل الاموال لاندخل فى تفصيلاتها وان هذه المشاركة تعتمد فى اسلوبيها اساسا على المبدأ الشرعى الغنم بالغرم .

ب - البيع بالمراجحة : المراجحة فى اللغة مفاعله من الربح وهو الزيادة ، والربح هو الغناء فى التجارة .

واما فى الفقه الاسلامى فلن البيوع تنقسم باعتبار الثمن الى نوعين :
• بيع المسلومة : وفيها يتفق البائع والمشتري على ثمن البيع بغض النظر عن الثمن الاول للسلعة .

- **بيع الامنة :** وفيها يتم الاتفاق بين المشتري والباع على ثمن السلعة مع الأخذ في الاعتبار ثمنها الأصلي وهو لهذا ينقسم الى ثلاث صور أهمها :
- **المرابحة :** وهي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح .

وبذلك يتضح ان المrabحة هي بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح وهي مشروعة بالكتاب وال سنة والاجماع لقوله تعالى : (واحل الله البيع) البقرة ٢٧٥ ، والمrabحة بيع ولقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اذا اختلف الجنس لم يبيعوا كيف شئتم) وهذا يفيد جواز بيع السلعة بكثر من رأس المال ولان المسلمين قد تعاملوا بها في سائر العصور من غير تكثير وبلجماع على جوازها بلا خوف عند جمهور الفقهاء .

وصورة هذا البيع تتمثل في قول البائع للمشتري انا اشتريت هذه السلعة بكذا ، وبعته لك بزيادة قدرها كذا على ثمنها او زيادة نسبتها كذا من ثمنها ، كما في حالة لو مول البنك الاسلامي عمله لشراء آلة او معدة مثلا ، فيقول المشتري وانا قبلت ، ولذا يعتبر الفقهاء بيع المrabحة من بيع الامنة ، لان البائع مستامن في الاخبار عن ثمنها الأصلي ، فيدفعها الى المشتري وفقا لحاجته نظير بيع معلوم .

وهناك ايضا شروطا لبيع المrabحة كارتكاب التماثل وما الى ذلك .
جـ- المضاربة الشرعية : تقوم المضاربة الشرعية على تقديم المال من جانب البنك بوصفه رب المال ، والعمل من جانب العميل المضارب بوصفه الشريك بالعمل ويقوم المضارب بما لديه من خبرة باستثمار هذا المال فيما احل الله عز وجل .

ويتم تقسيم الربح الناتج عن هذا النشاط بين الطرفين بالنسبة التي تحدد مسبقا ، اما في حالة الخسارة لا قدر الله فيقتصر حجم مايتحملة المضارب منها على المجهود الذي قلم به في حين يتحمل البنك صاحب رأس المال المضارب بخسائر قد تصل الى حجم رأس المال بالكامل وذلك طالما ان المضارب قد بذل العناية الكافية في ادارته وان الخسارة قد وقعت لظروف خارجة عن ارادته وبذلك ينفرد هذا النموذج الشرعي للتعامل بمحافظته وتكريمه بقيمة من اهم القيم الانسانية وهي العمل ... وتتلق ايضا مع تمويل الحرفيين واصحاب الصناعات الصغيرة .

ان هناك نماذج اخرى للتمويل بالاساليب الشرعية كالتأجير التعليلي والمساهمة المباشرة في رؤوس اموال المشروعات الاستثمارية وتأسيس الشركات المساهمة فيها وغير ذلك من اساليب التمويل الجائزة شرعا .

اقتراح لتدعيم الحرفيين واصحاب الصناعات الصغيرة :

ويمكن لبنك فيصل الاسلامي المصري ان ينشئ جهازا فنيا يمكن ان يطلق عليه جهاز الفنيين والاستشاريين للصناعات الصغيرة يضم

بالإضافة اليه الخبراء والباحثين والمختصين الفنيين من اصحاب
الصناعات الصغيرة انفسهم الذين تمرسوا على طبيعة العمل ، وذلك
بهدف تقديم المشورة والرأى والعون للأفراد واصحاب الصناعات
الصغيرة وتمكينهم من تسهيل وتسويق منتجاتهم عن طريق التصدير
للخارج وتنظيم واقامة معارض دائمة لهم واسواق دولية لترويج هذه
المنتجات والحفاظ عليها من الاندثار ، ويمكن من خلال هذا الجهاز انشاء
معهد لتدريب الحرفيين واصحاب الصناعات الصغيرة وذلك بالتعاون مع
بنك التنمية الصناعية على ان يصاحب ذلك حملة اعلانية مكثفة لتعريف
الحرفيين واصحاب الصناعات الصغيرة بهذا الجهاز .
والله ولى التوفيق

دور الموارد المعدنية في تنمية الصناعة المصرية

دكتور محمد رضا محرم

استاذ تجهيزات الخامات واقتصاديات الموارد المعدنية
- كلية الهندسة جامعة الأزهر

مقدمة :

نزعم أولا ان دور الموارد المعدنية في التنمية بصفة عامة (وفي تنمية الصناعة بصفة خاصة) يتحدد بمعرفة العلاقة التبادلية بين النسق الفرعى الذى يعبر عن هذه الموارد وبين بقية الانساق الفرعية الاخرى التى يمكن ان يغطوى عليها النموذج التنموى للمجتمع - الدولة ، او للاقليم موضع الاهتمام .

والموارد المعدنية بكافة نوعياتها ، تنتسب الى مايمكن تسميته بالنسق الفرعى الجيوفيزيقي اى النسق المعبر عن الموجودات الطبيعية الكائنة في ارض الاقليم ، او النسق الارضى الطبيعى وهذا النسق يمكن ان يتسع - اضافة الى الموارد المعدنية - لكافة الموارد الطبيعية التى تنتجها الارض (المزروعات والغلات والمراعى وبعض صور ومصادر الطاقة ... الخ)

ويقدم الشكل رقم (١) محاولة تبسيطية لوصف نموذج تنمية كل ، متعدد القطاعات لأحد الاقليم . وفي هذا الشكل تظهر الروابط المتبادلة بين القطاعات الرئيسية (الانساق) المختلفة ، كما تظهر حركة التدفقات الرئيسية فيما بين هذه القطاعات .

والانساق الرئيسية او الانظمة الممثلة لهذه القطاعات هي : النسق الجيوفيزيقي ، ونسق الطاقة ، ونسق المواد والسلع ، ونسق الموارد البشرية ، ونسق الموارد البشرية ، ونسق المعلومات ، ونسق التمويل ، مضافا اليها النسق البيئي . اما التدفقات الاساسية الخمسة بين هذه الانساق فهي تدفقات : الطاقة ، والمواد ، والمعلومات ، والبشر ، والمال .

واهم التدفقات التي تصدر عن النسق الجيوفيزيقي (او الارضى الطبيعي) تتجه عادة الى نسقين طبيعيين آخرين هما : نسق الطاقة تحويل ونقل) ونسق المواد والسلع (تصنيع ونقل) ويغلب على هذه التدفقات ان تكون تدفقات مواد ويعكس هذا اهمية الترابطات الامامية بين النسق الجيوفيزيقي والانساق الاخرى اذا ما قورنت بالترابطات الخلفية مع هذه الانساق . ويعنى هذا ان مخرجات النسق الجيوفيزيقي لدعم وامداد الانساق الاخرى بمتطلباتها تفلوق في الاهمية والايجابية المدخلات الى هذا النسق من بقية الانساق ويجدر التاكيد هنا ان كافة التدفقات الاخرى فيما بين بقية الانساق ، انما هي رهن بوجود تدفقات اصلية تتولد من النسق الجيوفيزيقي الى كل هذه الانساق خصوصا اذا ما كانت هذه التدفقات تتعلق بالطاقة والمواد . هذا وتلفت النظر الى اهمية التدفق المعلوماتي من النسق الفرعي الجيوفيزيقي الى نسق المعلومات (بكافة عمليات الاتصال والتداول والتخزين التي تتم بداخله) .

ونزعم ثانيا ، ان الموارد المعدنية في مصر لم يسبق ان درست في اطار تقصى عميق للنسق الجيوفيزيقي في مجمله . ومن باب اولى فان التأثيرات المتبادلة بين هذا النسق وبين غيره من الانساق الفرعية (الطبيعية او الاجتماعية او الاجتماعية - الاقتصادية) في اطار نموذج كلي للتنمية الاقتصادية - الاجتماعية ، لم تكن موضع

اهتمام جدى بعد . وقد يؤكد هذا الزعم تجزؤ البيانات (المعلومات) المتاحة عن الموارد المعدنية المصرية (والبترول واحد منها) واقتصار دراستها على الذى تحقق من موجودات occurrences, او الذى ثبت من احتياطات (Re-serves) فكل من الموجودات والاحتياطات لاتعمل من الموارد المعدنية غير الجزء الظاهر من جيل الجليد اذا صح التشبيه * .

وتستهدف هذه الورقة ولاسباب عملية بحثة , تكوين صورة عامة لواقع الموارد المعدنية (بما فيها موارد الطاقة) فى مصر . كما انها سوف تسعى الى محاولة تقديم تصور لكيفية توظيف هذه الموارد (بالمستوى الفيزيقي والمعلوماتي القائم) فى تنمية الصناعة المصرية فى الوقت الراهن وفى المستقبل القريب .

اما فى المستقبل الابعد فان الامر يحتاج الى تصورات ودراسات انقلايية ذات بعد استشرائي ومقاربات نموذجية معقدة , تقدم اطارا مفهوما جديدا للموارد المعدنية وتوفر تقنيات جديدة لتحليلها وتقييمها واستغلالها فى عمليات التنمية الشاملة *

* لم يثبت بعد ان احدا او هيئة فى الوطن العربى (وفى مصر طبعا) قد اهتم بتحديد قاعدة الموارد المعدنية , ولا بالتعرف على الموارد ذاتها والتي هى اوسع كثيرا من الموجودات ومن الاحتياطات (او الموجودات التى ثبتت جدوى استغلالها اقتصاديا . فقاعدة الموارد , وكذلك الموارد تتسع لتشتمل على الموجودات المعدنية غير المعروفة , وهى اكثر من المعروف , كما ن المعدنية غير المعروفة , وهى اكثر من المعروف , كما ان المعروف هذا هو بدوره اوسع كثيرا مما نسميه الاحتياطات .

* تم بناء وتكوين محاولة اولى فى هذا المنحى فى اطار الدراسة الموسعة التى اعدها مركز دراسات الوحدة العربية تحت عنوان : استشراف مستقبل الوطن العربى . وقد شارك المؤلف مع آخرين يخص منهم بالذكر الاستاذ الدكتور/ على على نصار فمستشار بمعهد التخطيط القومى فى هذه المحاولة .

حدود الواقع

تنظم الموارد المعدنية مجموعة هائلة من تجمعات المعادن الطبيعية المكونة لقشرة الأرض الموجودة في داخلها . وتجمعات المعادن ذات النفع الاقتصادي ، والتي تؤدي عند ثبوت جدوى استغلالها الاقتصادي الى تقديم مايعرف بالخامات المعدنية وقد تم التعارف على تقسيم نوعياتها وفق انظمة عديدة . ولعل اشهرها واوضحها تقسيمها ثم معادن وخامات فلزية ، ثم معادن وخامات لافلزية .

والخامات الفلزية تمثل تلك التجمعات الطبيعية من المعادن التي يمكن استغلالها اقتصاديا لانتاج عناصر فلزية . وتنقسم هذه بدورها الى مجموعتين رئيسيتين هما :

خامات الفلزات الحديدية ، وخامات الفلزات غير الحديدية ، مثل الحديد ، والتيتانيوم والمنجنيز ، والكروم ، والتنجستين ، والنيكل ... الخ . اما المجموعة الفرعية الثانية فتتظم معادن وخامات الفلزات الاساسية كالنحاس والرصاص والزنك والمعادن وخامات الفلزات الخفيفة كاللومنيوم والقصدير ، وكذلك معادن وخامات الفلزات الثمينة كالذهب والفضة والبلاتين ... الخ . اما المعادن والخامات غير الفلزية فتضم تلك النوعيات من الرواسب والموجودات المعدنية التي لاينتهى استغلالها الاقتصادي بالحصول على عنصر مفرد . اى انها تدخل في التصنيع عادة بكافة مشتملاتها الطبيعية لتعطي في النهاية منتجا نهائيا مركبا ذا فائدة استخدامية .

كما انها في احيان كثيرة قد لاتدخل في اية عمليات تصنيع على الاطلاق ، ويتم استخدامها في حالتها الغفل ، فيما عدا بعض عمليات التجهيز الطبيعي البسيطة لاعطائها اشكالا او احجاما ملائمة للاستخدام ، او لمجرد تقليل مايصاحبها من شوائب ضارة في الاستخدامات المختلفة . ويفضل البعض اطلاق التسمية « معدن وصخور صناعية » على هذه النوعية من الرواسب والخامات اللافلزية . ومن هذه النوعيات رواسب وخامات الصناعات الكيماوية كصخور الفوسفات المستخدمة اساسا في صناعة الاسمدة الفوسفاتية والبوتاس المستخدم اساسا في صناعة الاسمدة البوتاسية ، والكاولين المستخدم في صناعة السيراميك والحراريات والرمل الابيض المستخدم في

صناعة الزجاج والاحجار الجيرية الكيماوية المستخدمة في صناعات عديدة اهمها صناعة الحديد والصلب ، ومنها ايضا مواد البناء كالرمل والزلط والطينات المتنوعة والاحجار المختلفة . ومنها كذلك الاملاح التبخرية كملح الطعام (الهاليت) ، والبوتاس ، و كربونات الصوديوم (النطرون) والجبس الخ .. وتدرج ضمن المعادن والصخور الصناعية الاحجار الكريمة بكافة نوعياتها . ويميل كثيرون الى تمييز نوعيات قرعية من المعادن والخامات ذات اهمية قصوى للصناعة والحياة المعاصرة (اللافلزية) معادن الوقود وينتظم في هذه المجموعة (اللافلزية) معادن الوقود غير الصلب ممثلة في البترول والغاز ، ثم معادن وخامات الوقود الصلب ممثلة في الفحم والمعادن النووية كمعادن اليورانيوم والثوريوم . والمجموعة الفرعية الثابتة التي قد يميزها هؤلاء ، تلك الخاصة بمجموعات معادن العناصر الارضية النادرة (الفلزية) كالبريليوم والتنتالوم والنيوبيوم ... الخ وهي المجموعة التي تلعب دورا رئيسيا في صناعة المواد المعاصرة ، باعتبارها عناصر سبك ذات تأثير حرج على خواص المواد التي تنتجها الصناعة ، اضافة الى استخدامات اخرى خاصة تتعلق عادة بالانشطة العسكرية والحربية وانشطة البحوث العلمية المتقدمة . وقد درجت هيئة المساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية المصرية ، في تصنيفها للثروات المعدنية ان تدرجها ضمن اقسام ستة رئيسية هي :

- ١ - معادن وخامات الطاقة ٢ - معادن وخامات الفلزات الحديدية
- ٣ - معادن وخامات الفلزات الغير الحديدية ٤ - خامات المعادن الفلزية
- ٥ - مجموعة احجار الزينة . ٦ - الفلزات الثمينة والاحجار شبه الكريمة .

وفيما عدا البترول والغاز اللذين يتم انتاجهما من حوالى ٤٥ حقلا ، فان البيانات المتوفرة عن الهيئة المختصة بالموارد المعدنية الصلبة (الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية) تفيد بتسجيل موجودات معدنية متنوعة في ٦٤٤ موقعا في مصر . وتنقسم هذه المواقع الى ٢٦٨ موقعا لمعادن الفلزات ، ٣٧٦ موقعا للمعادن غير الفلزية وكل هذه الأرقام تعبر عن الموجودات التي تم العثور عليها ، بغض النظر عن جدواها الاقتصادية ، وتوضح الخريطة المرفقة (رقم ١) مواقع تسجيل المعادن والخامات والخامات الفلزية بينما توضح الخريطة رقم (٢) مواقع تسجيل المعادن والخامات غير الفلزية . ويقتضى التحقيق العلمى ان ننبه ابتداء ان ضخامة اعداد المواقع التي تم فيها العثور على موجودات معينة ، وكذلك الكثافة المبهرة التي تظهر بها هذه

المواقع على الخرائط ، لاتعبر عن ثراء يتناسب مع ضخامة الارقام المنشورة .
فالكثير من هذه الموجودات قد يكون مجرد شواهد جيولوجية ، والاكثر قد تكون
اجساما او ترسبات صغيرة الحجم ومحدودة ، اضافة الى ان عددا لا يستهان
به من هذه المواقع قد يعبر فقط عن مجرد الماضى التاريخى ، حيث كان قدماء
المصريين يمارسون اعمال التعدين القديم فيها (واشهر الامثلة فى هذا الشأن
مواقع وجود الذهب التى تزيد عن التسعين موقعا وجميعها كانت معروفة لدى
المصريين القدامى) .

ومحاولة اعادة فرز وترتيب الأوراق من أجل تقديم عرض مكثف ومعبر عن
واقع الثروات او الموارد المعدنية المعروفة ، والتى لها او يمكن ان يكون لها
اهمية اقتصادية حقيقية تستدعى ان يتم التحرك على محورين . فعلى اول
المحورين يتم تقديم عرض للاحتياطيات المتاحة (وأغلبها فى حقيقة الامر عبارة
عن موجودات من المأمول ان تثبت لها جدوى الاستغلال لتصدير احتياطيات)
اما على المحور الثانى فانه يتم تقديم عرض للانتاج التعدينى المصرى لتطويره
خلال السنوات الاخيرة . واعمال المحور الاول يترجمها مجموعة الجداول رقم
(١) فى حين تعكس مجموعة الجداول رقم (٢) اعمال المحور الثانى . وفى
محاولتنا هذه فاننا ندرج البترول والغاز ضمن الموارد المعدنية التى سوف تكون
موضع اهتمامنا ، ويمثل تطورات احتياطيات وانتاج البترول والغاز الجدول
رقم (٢) أما صادرات مصر من الموارد المعدنية ، بما فيها البترول ، فانها
مدرجة فى الجدول رقم (٤)

ويؤدى تحليل البيانات الواردة فى هذه الجداول الى اثبات الاتى :

- ١ - فيما عدا البترول والغاز ، تم خامات الحديد وصخور الفوسفات (الى حد
ما) فإن البيانات المتوفرة عن الموجودات/ الاحتياطيات من كلغة الموارد
المعدنية تنصف بالتجروء ، والقصور ، وعدم الكفلية فى التعبير عن حقيقة
الثروة المعدنية فى مصر .
- ٢ - رغم وجود ارضة وفيرة من بعض الخامات (الفوسفات فى المقدمة) فإن
الانتاج منها لا يقتنفس مع ضخامتها (حوالى ٧٠٠ الف طن انتاج سنوى
من صخر الفوسفات فى حين ان الاحتياطيات المصنفة تتجاوز ٦٥٠ مليون
طن ترتفع بغير المصنفة الى حوال ٤٠٠٠ مليون طن) . سوء التخطيط
لاستغلال فوسفات الوادى الجديد على سبيل المثال ، قد يلقي اضاءة على
الملايسات التى تؤدى الى الخسران الاقتصادى فى هذا الجانب .
- ٣ - اغلب الموجودات المسجلة تعد من ثروات السطح والمصادفة ، كما ان الكثير
منها تم الوصول اليه عن طريق اعمال قديمة فى منطقة وجوده . وتكشف
هذه الحقيقة ان الخبوء فى اعماق الارض المصرية لاتوجد حتى الان خطة
لمعرفة ماتحت الارض المصرية ، ولاحتى عن طريق دراسة التنبلعات
الجيولوجية فى الاعماق كما تكشف عنها اعمال الحفر العميق (فى ابار
البترول مثلا) اى انه لايتوفر الحد الأدنى من المعلومات عن قاعدة الموارد
المعدنية فى مصر .

الكثافة التي تبدو عليها الموجودات المعدنية بكافة أنواعها (بما فيها البترول والغاز) وتركزها في منطقتي البحر الأحمر ، وخليج السويس ، ثم في سيناء إلى حد ما . قد تعبر عن انحياز أعمال البحث الجيولوجي والاستكشاف إلى العمل في المناطق المالوفة . والطبيعة الجيولوجية المعقدة لهذا الجناح من أرض مصر لا تكفي لتدبير هذا الانحياز . ويهدم هذا اكتشافات البترول والغاز المحدث في الصحراء الغربية ، واكتشاف أكبر وأفضل أرصدة الفوسفات في الوادي الجديد وأفضل أرصدة الحديد في الواحات البحرية .

٥ - الكثرة المسجلة عن نوعيات الخامات المعروفة في مصر لا تعبر عن ثراء . فالأغلبية من هذه الموجودات صغيرة الحجم أو رديئة النوعية ، وغير واعدة اقتصاديا وقناعتنا أن هذا لا يعني صدق المقولة التي تزعم أن أرض مصر تمثل مجرد متحف جيولوجي وليست ممكن ثراء . وانتشار البحث والاستكشاف في كل أرض مصر وفي الأعماق ، وفق خطة محكمة ، قد يؤدي إلى قلب هذا الواقع ، ويثبت أن مصر منجم كبير وليست مجرد متحف للفرجة على عينات متنوعة . وحتى في ظل الظروف القائمة يمكن بالعودة إلى فكرة المنجم الصغير لإنتاج كفايتنا من العديد من خامات الفلزات الاستراتيجية (خامات فلزات السبائك والعناصر الأرضية النادرة على سبيل المثال) .

٦ - يتأكد وجود نزعة لإعادة اجترار المالوف . يتمثل هذا في التركيز على الموجودات الفلزية المحدودة وتكرار البحث عنها ودراستها ، رغم أنها بوضعها الحالي غير واعدة . وأشهر مائى قائمة الاجترار خامات الذهب ، وخامات النحاس والكبريتيدات المركبة المصاحبة . (توقف الإنتاج من الأولى منذ عشرات السنين ، والثانية لم تدخل حيز الإنتاج قط) .

٧ - الوجه الآخر لنزعة اجترار المالوف يتمثل في أهمل ما لا يجب أهمله . الطفلة كمصدر لصناعة الطوب (البديل للطوب الأحمر الناتج عن تجريف الأرض الزراعية) ، واستخدام الأحجار الجيرية والرمالية في البناء (نحسبها أفضل ولربما أرخص من الطوب التقليدي) كلها أمثلة صارخة لقضايا تتصل بموجودات احتياطياتها شديدة الضخامة ووجودها واسع الانتشار في كافة الأصقاع والإنتاج منها يمكن أن يكون كبيرا جدا ، وتفتح بابا للنشاط الاقتصادي ليس لاتساعه حدود . (لمجرد بدء الإشارة إلى التحول إلى الطوب الأحمر ورغم عدم الدخول إلى المستوى الجدى لهذا التحول زاد إنتاج الطفلة من ١٩٩٥ ، ٠ في ١٩٨١/٨٠ إلى ٣,٦٤٢ مليون طن في ١٩٨٦/٨٥)

٨ - اتزال بعض المشروعات الكبرى يتم تخطيطها اعتمادا على استيراد خامات من الخارج رغم وفرة الخامات المصرية والفئة التعدين منها وأخطر الأمثلة إقامة مجمع الحديد والصلب بالدخيلة (شركة الاسكندرية) على أساس استيراد مكورات ركائز الحديد من الخارج ويحتاج إنتاج ٨٠٠ ألف طن من الحديد إلى ١,٢ مليون طن من المكورات .

هذا في الوقت الذي ترتقي فيه صناعة تعدين خام الحديد في مصر إلى مستوى إنتاج ٣,٢ مليون طن خام سنويا من مناجم منطقة الجريدة بالواحات البحرية لتغذية مجمع الحديد والصلب بطوان (في حال العمل بطاقته الانتاجية القصوى وقدرها ١,٧٥ مليون طن حديد) . وليس يبرر هذا التوجه أن خامات الحديد المتاحة بالواحات البحرية تحتاج إلى معالجة مسبقة ، وإلى بحوث ودراسات ، من أجل تهيئتها لصنع المكورات . مع إعادة التذكير بأن إجمالي الاحتياطيات المعروفة والمصنفة في منطقة الواحات البحرية تبلغ ٢٩٤ مليون طن ، منها ١٣٦ مليون طن في منطقة الجديدة ذاتها ويضاف إلى هذا حوالي ١٨٥ مليون طن من خامات الحديد مؤكدة الوجود في الصحراء الشرقية وفي منطقة شرق أسوان .

٩ - رغم عدم توفر انواع معينة من الخامات المعدنية ، فان هذا لم يمنع قيام صناعات ضخمة في مصر تعتمد على المستوردات من المواد الخام . انجح الامثلة في هذا الصدد مشروع انتاج الألومنيوم بشركة مصر للألومنيوم بنجع حمادى . فخام البوكسيت (والمنتج نصف المصنع المعروف بالالومينا) غير متاح محليا . ونظرا لتوفر مدخلات أخرى هامة للصناعة مثل الطاقة الكهربائية والخبرة التكنولوجية) ، ونظرا لحدودية تأثير القيمة المكانية للالومينا المستوردة (حيث ينتج كل ٢ طن الومينا طنا واحدا من فلز الألومنيوم) ، فقد اقيمت في مصر صناعة ناجحة للغاية لانتاج الألومنيوم .

١٠ - رغم امتداد ازمة الطاقة (في العالم كله ، وفي مصر خاصة) ، فان تحولات مواكبة تعكس الاهتمام بموارد الطاقة من المعادن الصلبة لم تحدث بعد في مصر . والمعروف الآن أن مصادر التوليد المائي للكهرباء في مصر قد شارفت حدها الأقصى ، ومحدودية المواد النفطية تضع قيودا على التوسع في طاقة التوليد الحرارى للكهرباء المعتمد على البترول . ومن الأمور البشرة إعادة تأهيل منجم فحم المغارة لانتاج حوالى ٦٠٠ الف طن فحم سنويا يستخدم الجزء الأكبر منها في تشغيل محطة توليد حرارى بالفحم في منطقة عين موسى . غير أن الاهتمام بالمعادن المشعة (النووية) يبدو انه لا يحظى باهتمام ملائم ، خاصة وأن الدخول الى عصر محطات التوليد النووى للكهرباء ات ولاريب في هذا ، حتى ان كان في المستقبل غير القريب . ولا تزال البحوث والدراسات على هذه المعادن المشعة في بدايتها ولا تزال وفق نهج بدائى وانتقائى وتقيريرى في أغلب الأحوال .

اسهام الموارد المعدنية فى التنمية الاقتصادية فى مصر

المساهمات التى يمكن ان تشارك بها المعادن والثروات المعدنية فى عملية التنمية متعددة متسعة ، وأن كان بعضها لا يمكن ادراكه بطريقة مباشرة رغم اهميته القصوى ان لم تكن الحرجة ، لعملية التنمية تلك . غير انه يمكن تمييز اربعة بنود رئيسية لهذه الاسهامات هى :

- ١ - التعدين كمصدر لتدفقات الموارد الى القطاعات الانتاجية المتنوعة
- ب - التعدين كمصدر للتدفقات المالية (النقدية) .
- ج - التعدين كوسيلة وحافز لتطوير الهياكل الاساسية للمجتمع
- د - التعدين كعامل لخلق وتطوير البيئة الملائمة للتنمية .

وإذا ما حاولنا اعطاء صورة عامة عن الأدوار الراهنة التى تلعبها الموارد المعدنية وعمليات التعدين المنتجة لها ، فى الاقتصاد المصرى وفى عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية فاننا ننتهى الى الاتى :-

المواد المعدنية المحفلة الى قطاعات الإنتاج الأخرى :

اشهر الترابطات الامامية لقطاع او نسق الموارد المعدنية هى تلك التى تربطه بكل من :

١ - قطاع التصنيع التحويلي (خاصة في انتاج الفلزات الحديدية وغير الحديدية و انتاج الاسمدة الفوسفاتية والبيوتاسية في الصناعات الكيملوية وفكرير منتجات البترول) .

٢ - قطاع مواد البناء (سواء بعد تصنيع تحويل مثلما هو الحال في صناعة الاسمنت والسيراميك والحراريات او باستخدامات مباشرة في التشييد كالرمل والزلط واحجار البناء)

٣ - قطاع الانتاج الزراعي (استخدام الجبس في استصلاح الاراضى ، واستخدام الفوسفات الصخرى في التسميد المباشر وكذلك استخدام الطفلات والطين في الاصلاح ثم استخدام الاسمدة الكيملوية مورويا عن طريق التصنيع التحويلي) .

٤ - قطاع توليد الطاقة (حيث تقوم كافة صور توليد الطاقة الكهربائية ، فيما عدا التوليد المائي على استخدام معادن وخامات الوقود سواء كانت بترولاً أم غازاً طبيعياً أم فحماً أم معادن نووية) .

٥ - كل الوقود الكيملوى المستخدم كمصدر للحرارة أو كعامل اختزال أو كمواد مدخلة في كافة الصناعات ، معدنى المصدر . واشهر هذه الاستخدامات استعمال الفحم والكوك في صناعة الحديد والصلب واستخدام الغاز الطبيعى في صناعات عديدة حالياً في مصر ومن الانشطة المستخدمة للغاز الطبيعى شركة الحديد والصلب والقومية والسويس والاسكندرية شركات السماد بطلخا والسويس وابوقير /شركة البتروكيملويات المصرية/شركات النسيج والصباغة بالمحلة .

٦ - وتستوعب الاستخدامات النهائية (في القطاع العائلى) مقادير كبيرة من منتجات المعادن والخامات . وينصدر هذه الاستخدامات ملح الطلعام (الهاليت - كلوريد الصوديوم) ، وكذلك استخدام الغاز والفحم احياناً في التدفئة والطهى ... الخ .

وبسبب تعدد الترابطات ، والتنوع الشديد للمواد المدخلة ، وصعوبة تتبع كل منها ، وندرة الاستخدام المباشر لمنتجات المناجم والمهاجر فان من الصعوبة بمكان تقدير دور الموارد المعينة في الانتاج الاقتصادى في المجتمع . ورغم هذا فان الجدول (٤) يقدم محاولة لقراءة دور الموارد المعدنية ، والصناعات التحويلية الشديدة الالتصاق بها في الاسهام في الانتاج الصناعى في مصر في الاعوام ١٩٧٠/٧١ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ من خلال قيم المنتجات ، والقيمة المضافة الصافية لكل فرع من فروع النشاط المبينة . وبين الجدول ضالة النسبة التى تخص تعدين الخامات والمعادن الصلبة عند المقارنة باجمالى الانتاج الصناعى سواء كمنتجات (٤ - ٢٠١٤ ٪) او كقيمة مضافة (٥ - ٠٠٠ ٪) اما عند اضافة البترول والغاز فان نسبة المشاركة في المنتجات تكون اعلى كثيراً (لم تقل لم تقل عن ٥٠٧ ٪ ووصلت ٣٢٠٦ ٪ في عام ١٩٧٩ حين بلغت اسعار النفط اوجها) كما ان نسبة المشاركة في القيمة المضافة تراوحت من ٩٠٨ ٪ حدا ادنى الى ٥٩٠٣ ٪ حدا اقصى وفى المقابل فان اسهامات الصناعات التحويلية القائمة على المعادن كانت هى الاخرى معقولة نسبياً حيث

تراوحت للمنتجات من (٤,٧ ٪ الى ١٢,٧ ٪) مع ظهور منحى لتضاؤل دورها مع تقدم الزمن (هل نقول مع تقدم الانفتاح ؟) كذلك فإن القيمة المضافة الناشئة عنها تراوحت من (١٥,٥ ٪ الى ٧,٦ ٪) والارجح ان تخلف دور منتجات التحول هذه نشأ عن تضخم النفط والغاز في نهاية السبعينات .

ورغم عدم توفر منظومة بيانات كاملة عن فترة الثمانينات ، الا ان المؤشرات المتاحة توحى بان هذا التوجه العام لم ينعكس بعد او على الأقل لم تطرأ عليه تغييرات جذرية . ولإعطاء صورة تقريبية عن اسهام أنشطة تعدين المعادن والخامات الصلبة (خلال الثمانينات) تم اعداد الجدول رقم (٥) وهو يستعرض مؤشرات الانتاج في شركات القطاع العام التابعة لهيئة القطاع العام للتعدين والحراريات بالمقارنة بإجمالي انتاج شركات وزارة الصناعة في الفترة ١٩٨١/٨٠ حتى ١٩٨٥/٨٤ ويؤكد الجدول رغم التحفظات استقرار اسهام أنشطة التعدين في قيم الانتاج والمبيعات (تدور حول ١,٥) وفي الصادرات (تدور حول ١ ٪) وان كان يلاحظ ان الاسهام في القيمة المضافة يرتفع ليقارب ٤ ٪ كما ان الاسهام في الاجور يرتفع ليجاوز ٥ ٪ وكذلك نسبة العاملين تجاوزت ٤ ٪ الاخرى .

ويمكن ان نستخلص من هذه النتائج الحاجة الملحة الى تنمية هذه الأنشطة وتوفير الاستثمارات اللازمة لها من اجل تعظيم الاستفادة الاقتصادية من الموارد المعدنية المحلية من جهة ، ثم من اجل استيعاب القوى البشرية العاطلة من جهة ثانية باعتبار هذا النوع من الأنشطة يتميز بكثافة قوة العمل اللازمة له . ونحسب ان مشكلة البطالة قد قاربت في مصر حدود المأساة ، ويلتزم ان تكون احد العوامل الحاسمة والضاغطة في توجيه الاستثمارات في المستقبل القريب .

(ب) التعدين كمصدر لعوائد المالية :

قد يكون توفير الاستثمارات الرأسمالية للمشروعات التعدينية في بداية حياتها مشكلة رئيسية بل ومعضلة ، بيد ان هذه المشروعات بعد تنفيذها وتنميتها عادة ما تكون مصدرا ضخما لتراكم رأس المال اللازم لتنفيذ مشروعات تنموية اخرى عديدة . وبمجرد تنمية مورد معدني فإن الكسب العائد على المنطقة او الدولة التي تمتلكه يأخذ صورا متعددة . لعل أكثرها مباشرة هو الدخل النقدي المتحقق عن ارباح المشروع والضرائب والرسوم المستحقة عليه ، ثم عوائد دخول منتجات المشروع في عمليات التبادل الدولي (تجارة التصدير والاستيراد) ، وكذلك الاجور المدفوعة للعاملين في تنمية هذه الموارد والتي تصب في السوق المحلي وتنشيط الاقتصاد الوطني . والدور الذي لعبه البترول في البلدان تلعبه الموارد المعدنية الصلبة (والفوسفات خاصة) في قطرين عربيين هما المغرب والأردن يستحق الالتفات اليه .

وإذا كانت الموارد المعدنية الصلبة في مصر لاتزال مهشة (الى حد ما) في عوالم الانتاج والاقتصاد والتجارة الخارجية ، الا ان البترول المصرى يقوم بدور مركزى ، خاصة خلال العقدين الاخيرين . ويتضمن الجدول (٦) عرضا موجزا للاسهامات المالية والاقتصادية لقطاع البترول في سنوات الثمانينات ويتبين من الجدول ان متوسط الاسهام في قيمة الانتاج الوطنى من جانب قطاع البترول يبلغ ٩,٢٥ ٪ بينما متوسط اسهامه في الناتج المحلى الاجمالى يرتفع ليبلغ ١٣,٢٥ ٪ عن الفترة المبينة .

اما عن قيمة صادرات البترول في الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٦) فانها مبينة في الجدول رقم (٧) لكل من الزيت الخام ، ولاجمال منتجات قطاع البترول . وذلك على اعتبار ان ضخامة الصادرات تعنى تلقائيا امكان تكديس فوائض ووفورات من نشاط القطاع القائم بالتصدير ، خاصة من العملات الاجنبية التى تمثل احد محددات التنمية الحاكمة في دول العالم الثالث . ويكشف الجدول ان حصيلة صادرات مصر من مجمل انتاجها البترولى (خام ومقطرات) خلال السنوات السبع التى يغطيها الجدول بلغت ٢١,٣٠٨ مليار دولار بينما بلغت حصيلة صادراتها من الزيت الخام فقط ١٠,٩٩٥ مليار دولار .

ومن الطبيعى ان تنحو الدول المستقلة الى استكمال ولايتها على تنمية و انتاج وتجارة مواردها المعدنية من اجل تعظيم عائدتها من وراء استغلال هذه الموارد . ونظرا لتنامى مشاعر حادة بشأن اشكال صارخة من التبعية الاقتصادية للسياسات البترولية في مصر خلال السنوات الاخيرة ، فان الجدول (٧) قد تضمن محاولة لتقدير الحصة للكمية للشريك الاجنبى (في اطار عقود المشاركة الشائع العمل بها حاليا مع شركات اجنبية) وكذلك المعادل التصديرى لهذه الحصة هو المعادل الذى يمكن ان يكون ضمن نصيبنا الانتاجى والتصديرى الوطنى في اطار جهات سياسية بترولية مغايرة ، والتقدير انتهت إليها هذه المحاولة تكشف الاتى :

١ - تراوحت حصة الشريك الاجنبى من البترول الخام المنتج سنويا من ٢٦,٥٤ ٪ الى ٣٢,٥ ٪ ويبدو انها في اتجاه صعودى خلال السنوات القليلة الاخيرة .

٢ - بلغت تراكمات الشريك الاجنبى خلال السنوات السبع التى يغطيها الجدول ٧٥,٩ مليون طن من الزيت الخام . بمعادل تصديرى مجموعة ١٥,١ مليار دولار .

٣ - تبلغ حصيلة الشريك الاجنبى المتراكمة (من الزيت الخام فقط) عن هذه السنوات ٧٠,٩ ٪ من اجمالى حصيلة صادرات مصر من كل انتاجها البترولى (خام ومصنع) ، كما تبلغ ١٣٧,٣ ٪ من الحصيلة من الحصيلة الوطنية من صادرات البترول الخام .

٤ - هذه الثمرة هي النتيجة الطبيعية للتوزيع الحالي للأنشطة (انتاج وخدمات) في قطاع البترول ، حيث توجد شركة واحدة خالصة للقطاع الحكومي (العلم) في مجال الانتاج هي الشركة العامة للبترول ، في مقابل ١٦ شركة مشتركة . وقد كان نصيب هذه الشركة الوطنية الخالصة في انتاج الزيت الخام خلال السنوات الميمنة في الجدول هي على التوالي : ٤,٣ % ، ٣,٧ % ، ٣,٤ % ، ٣,٥ % ، ٤,٥ % ، ٣,٥ % ، ثم ٣,٤ % في عام ١٩٨٦ وبالمقابل فإن شركة بترول خليج السويس (جيلكو) كان لها نصيب الأسد من بين الشركات المشتركة ، حيث كان نصيبها في الانتاج للخام يتتبع في السنوات السبع كما يلي : ٧٦,٠ % ، ٧٥,٢ % ، ٧٤,٤ % ، ٧١,٩ % ، ٦٦,٥ % ، ٥٢,٤ % ، ثم ٦٨,٠ % في عام ١٩٨٦ .

ويحرض التحليل السابق ، إضافة الى مؤشرات اقتصادية وسياسية عديدة ، على إعادة النظر في التوجيهات القائمة في مجال استغلال الموارد المعدنية . فتوسعة مصادر التمويل للإنفاق على أنشطة تنمية تخرج بالوطن من الضائقة الاقتصادية القائمة يمكن ان تحدث عن طريق تقليص نصيب الشريك الاجنبي لصالح شركات وطنية خالصة ووقف سحب نظام المشاركة على الغاز المستخرج من الحقول المصرية ، وعلى الخامات الصلبة في صحارى مصر (الكبريت والذهب ... الخ) قد تكون الأمور الضرورية في المستقبل القريب . ويشجع على هذا ايضا تراكم الخبرات والمعارف التكنولوجية الوطنية في مجالات استكشاف وإنتاج وتصنيع الموارد المعدنية (الصلبة والسائلة) وكذلك تضاول احتمالات المخاطرة وتؤكد ازدياد مؤشرات نجاح الاستكشاف (خاصة في مجال البترول) .

ج - التصديق وتنمية الهياكل الأساسية في المجتمع :

نظرا للضخامة التي تتميز بها صناعات استخراج المعادن ، ونظرا للتطورات التكنولوجية الضخمة التي لحقت بها فإن هذه الصناعة تحتاج الى هياكل أساسية جيدة للغاية وحديثة لخدمتها ، مثل سبل النقل والمواصلات ومصادر القوى ... الخ .

وفي بعض الدول المتقدمة ، حيث تكون البنية الأساسية للمجتمع جيدة ومتطورة فإن صناعات التعدين المستحدثة تعتمد على الهياكل الأساسية الاسبق وجودا دون ان تتحمل تكاليف او مشقات انشائها . اما في الدول النامية حيث تعاني هذه الهياكل الأساسية من قصور شديد ، وحيثما تتوجب الرواسب المعدنية في مناطق نائية للغاية قد تكون خالية من هذه الهياكل ، فإن المشروع التعدينى يواجه قيامه انشاء هذه الهياكل الأساسية التي قد تتسع لتشمل شق الطرق ، وإقامة خطوط السكك

الحديدية ، وإقامة الموانئ والمطارات وإقامة محطات توليد القوى إضافة الى الالتزام بجميع التسهيلات الاجتماعية والحضرية المطلوبة لتسهيل سكنى وإعاشة التجمعات البشرية اللازمة لتدوير وتشغيل المشروع التعدينى بما فى ذلك انشاء المدن السكنية والمدارس والمستشفيات ودور العبادة والاندية ... الخ . وهكذا يرتبط نمو المشروع التعدينى بأحداث تطورات جذرية فى الهياكل الأساسية بما يعنى فى النهاية مساهمة أساسية بعيدة المدى فى تنمية المجتمع المحلى ، وبالتالي المشاركة فى أحداث التنمية على مستوى الدولة - المجتمع ككل ، وخصوصا إذا ماكانت هذه الهياكل الأساسية يمكن استخدامها لاستفتاء متطلبات أنشطة اقتصادية أخرى يمكن ممارستها داخل الاقليم التعدينى .

ومن الملامح المميزة للموارد المعدنية المصرية تكثف وجودها خارج الوادى الضيق المعمور (تاريخيا) وانتشارها فى الأطراف النائية من القطر فى صحراوية الشرقية والغربية . ومن هنا فإن تنمية هذه الموارد المعدنية ، وتنمية الهياكل الأساسية التى توصل إليها وتخدمها يمكن أن تحقق عدة أهداف ، جميعها ذات أهمية حرجية (او استراتيجية) لمصر ، وهى :

١ - أحداث تخلخل سكاني نسبي فى القلب المعمور الثقيل فى وادى النيل عن طريق إيجاد أنشطة اقتصادية جاذبة لأجزاء من الثقل السكانى الرهيب فى مناطق الزراعة والنشاط الاقتصادى الموروث تاريخيا .

٢ - دمج التجمعات البشرية فى الأطراف والإعلاق النائية مع الكتلة الحضرية الأصلية فى الوادى بما يحقق التفاعل البشرى والحضرى والاجتماعى بين كافة نوعيات التجمعات السكانية المتواجدة على امتداد رقعة الوطن كله . ويتربط على هذا أحداث نمو وتحضر متسلسل (او متقارب) لكافة الاقليم بما يؤدى الى التقدم الا من والمتوازن للمجتمع كله .

٣ - فى حالة مصر ، حيث يتحدد دورها التاريخى فيما صاغه الدكتور جمال حمدان بأنه الصراع بين الموقع والموضع ، أى بين الجغرافيا وبين المقدرة التاريخية والحضرية ، فإن أطرافها (خاصة فى الجانب الشرقى) ، كانت معرضة دائما وأبدا للاختراق والغزو . وإذا كانت الأنشطة الاقتصادية الأخرى (والزراعة فى المقدمة) محدودة الفرص لأسباب عديدة فإن التمويل على توظيف النشاط التعدينى لخلق سياج بشرى آمن فى خطوط دفاع متقدمة ، ويمكن أن يكون مجديا .

ومن الثابت تاريخيا أن تجمعات حضرية - اقتصادية عديدة قد نشأت على الأطراف وفى أعماق الصحارى اعتمادا على استغلال الموارد المعدنية . وفى العصر الحديث كان التعدين المصرى (للبتروىل والمعادن الصلبة) وراء انشاء شبكات الطرق المتنوعة التى ربطت أطراف الوطن بعضها ببعض بل وكان السبب الأول وراء خلق مدن ومجتمعات جديدة لم تكن موجودة قبل البدء فى مثل هذه الأنشطة فسيناء تم ربطها بالوادى بشبكة من الطرق البرية الحديثة عقب ازدهار استخراج الخامات المعدنية والنفط

اساسا منذ الاربعينات والخمسينيات . ومنطقة البحر الاحمر والصحراء الشرقية كانت مشروعاتها التعدينية وراء اقامة شبكة الطرق المتعددة التي ربطتها بالوادي . ومشروع جديد الواحات البحرية في الصحراء الغربية ، مثله مثل مشروع فوسفات الوادي الجديد كانا وراء انشاء او تعزيز طريقين حديثين لربط هذه الصحراء بالوادي . وكان المشروع الاخير ، الى جانب مشروع التصنيع التحويلي لخامات الالومنيوم (المستوردة) في مجتمع شركة مصر للالومنيوم بنجع حمادى وراء التخطيط لربط الوادي مع ميناء التصدير في سفاجا على البحر الأحمر بخط سكة حديد يجرى انشاؤها حاليا ، ويتوقع ان يمتد في مرحلة تالية من وادي النيل الى الوادي الجديد في قلب الصحراء الغربية . وقد كانت هذه الانشطة التعدينية وراء قيام مدن وتجمعات بشرية عديدة عرفتها مصر في تاريخها الحديث مثل سفاجا والقصر ومرسى علم والحمراوين والغردقة على البحر الاحمر وابوزنيمة ورأس سدر في سيناء ومدينة الحديد والصلب في الواحات البحرية ومدينة مصر للالومنيوم على تخوم الصحراء على اطراف وادي النيل في جنوب مصر . وقد احدث ظهور هذه المدن وتطورها في الاقاليم التي قامت فيها تحولات جذرية اجتماعية وجغرافية واقتصادية وامنية في مجتمعات كانت مغلقة تقليديا ، ولم تكن تتصل البتة باحتراف العمل الصناعي والتكنولوجي ، وهي الان تتقنه وتتفوق فيه .

د - التعدين وتطبيقات العلوم المتقدمة :

لعل اسهام الانشطة التعدينية في تهيئة مجتمع ما ومساعدته والتاثير فيه بما يجعله بيئة مناسبة لانجاز اعمال التطوير وعمليات التنمية ، من اهم واخطر الاسهامات التي تترتب على تنمية الموارد المعدنية وذلك رغم ان امكانيات قياس اثار هذه العمليات وتقويم عوائدها صعب للغاية . ولعل اهم الانجازات واوضحها في هذا المجال تتمثل في توفير التدريب الصناعي والخبرة الفنية لمواطني الاقليم ابتداء بصقل المهارات العادية والحرفية البسيطة ومرورا بالوظائف الاشرافية والتقنية الوسيطة وصعودا الى المهارات الهندسية العالية .

لقد بات معروفا ان التنمية الاقتصادية لا بد وان تقوم على امكانية تطبيق التطورات والتقنيات العلمية . وانجاز عمليات استخدام تطبيقات العلم هذه لا يمكن ان تنجح دون توافر بيئة ملائمة او مجتمع ايجابى القبول لمنطق التفكير العلمى واساليهه . هذا مع الاقرار بان التكيف الاجتماعى للقبول بتقنيات العلم واساليهه يكون بمثابة عملية طويلة النفس ، بمعنى انها تتم بطريقة تدريجية وعلى مدى زمنى طويل ، وبمنهج تدريجى يستغرق زمنا طويلا . وعادة ماتبدأ بغرس التصورات العلمية في نطاق محدود ، قد يتمثل في صغار السن الذين يملكون القدرة على تلقى

الجديد والتعامل معه او في القلة النادرة من الكبار المهنيين لعملية التحول وذلك قبل الانتقال الى تعميم هذه العملية على نطاق المجتمع الواسع . والصناعات التعدينية باعتبارها صناعات ضخمة من ناحية حجم الانشطة وباعتبارها تنطوي على تعدد في انماط الاداء وفقا للتنوع الشديد لهذه الانشطة وباعتبارها طويلة النفس اذ يستغرق اعداد المشروع للانتاج مددا طويلة توفر فرصا متسعة وممتدة ومتنوعة للتدريب الصناعى واكتساب الخبرات والمهارات كما انها تتيح فرص المشاركة في الانتاج عن طريق اعمال عادية تماما .

وفي مصر حيث تقوم هذه الصناعات في مناطق نائية تتصف عادة بعدم توافر وعدم كفاية موارد اخرى تتيح فرص مشاركة جادة في الانتاج وتتيح بالتالى فرصا واسعة للتدريب التقنى فان ظهور صناعات كبيرة لاستخراج المعادن لا بد وان تؤدي الى تنمية مهارات سكان الاقليم الاصليين . وقد يكون من الضروري في كل الحالات البدء باستقدام كوادر مؤهلة او مدربة من خارج الاقليم لتنفيذ المشروع غير ان تأهيل المواطنين المحليين للاحاقهم بخدمة المشروع يظل من الامور الضرورية ذلك لان استجلاب العمالة الكثيفة من خارج الاقليم قد يترتب عليه تضخم تكلفة الانتاج من جهة كما يترتب عليه تحمل اعباء اجتماعية وحضرية وحياتية ضخمة للغاية من اجل توفير شروط الحياة والاستقرار الملائمين لهؤلاء الواردين من مناطق اخرى وعموما فان استقرار المشروع الصناعى يتحقق بالدرجة القصوى مع ازدياد توافر عنصر العمل المطلوب من المجتمع المحلى . وفي مراحل لاحقة فان المهارات والخبرات الفنية التى يمكن صقلها في المشروعات التعدينية ، يمكن اعتبارها رصيذا يمكن النقل منه ، فيما بعد الى مجالات النشاط الصناعى الاخرى .

ومرة اخرى نؤكد ان الامن القومى في اطراف الوطن رهن بقيام تجمعات سكانية منتجة ومتحضرة ، وان استكمال واستقرار هذه التجمعات رهن بزراع انشطة انتاجية جادة ومتطورة وعميقة الجذور فيها . واذ يحدث هذا فان هذه المواقع قد تكون اقطاب جذب لسكان ارض التراكم الديموغرافى القديم في الوادى ، وبما قد يؤدى الى خلخلة معضلة الانفجار السكانى في الاراضى القديمة اى ان الامن القومى والانتشار السكانى والتطور الحضارى التقنى ، وهو في حالتنا مؤسس على تنمية الموارد المعدنية ، تشكل فيما بينها دائرة مغلقة متداخلة الحلقات .

الافاق المستقبل

يستلزم تعظيم الاستفادة من الموارد والثروات المعدنية في تنمية الاقتصاد المصرى والصناعة المصرية في المستقبل تجاوز السلبيات (او اوضاع القصور) الراهنة التى يتسم بها التعامل الموروث مع هذا الثروات ، واقتراح تنظيمات هيكلية مؤسسة جديدة واساليب عمل اكثر كفاءة وفاعلية من اجل الاستغلال الرشيد لهذه الثروات . وفى اطار مسعى كهذا فان المؤشرات التالية يمكن ان تدلنا على بعض الافاق الواعدة للدور او الادوار المستقبلية لهذه الثروات والموارد :

- ١ - الانتقال بالصناعات التحويلية القائمة على خامات مستوردة الى استخدام الخامات المحلية مع الاستعداد ليزال كلفة مجهودات البحث والتطوير (R&D) اللازمة من اجل احداث عملية الانتقال هذه . ووضح الامثلة في هذا الصدد اعادة تخطيط وترتيب امداد مصانع صهر الحديد القائمة حاليا (شركة اسكندرية للصلب مثلا) بالمواد الخام المحلية بدلا من المستوردة (مكورات الحديد في المثال المذكور) وكذلك الاجتهاد من اجل تغذية مصانع الألومنيوم في نجع حمادى القائمة على خامات مستوردة (ولو جزئيا) بخامات محلية (خام التيفلين سيانيت مثلا) .
- ٢ - تضخيم الصناعات التحويلية القائمة ، والتي تراكمت جبرتنا بها ، والمؤسسة على خامات محلية متوفرة بمليسد احتياجات مصر من جهة وينقل بها إلى مرحلة التصدير من جهة ثانية نذكر في هذا الصدد تصنيع الفوسفات الصخرى وتحويله الى أسمدة فوسفاتية . فعصر التي تملك مايزيد على المليارات الاربعة من اطنان الاحتياطيات ، لايزيد انتاجها السنوى عن ٧٠٠ الف طن يستخدم اقل من الربع في التصنيع التحويلي في الداخل ونذكر ايضا تحويل الطين والحجر الجيري (وما أوفرهما) الى اسمنت . فعصر تكاد تنفج فقط نصف احتياجاتها من الاسمنت محليا . بينما هي تستورد النصف الآخر (الاكثر) من الخارج (في ١٩٨٢ كان الانتاج ٤,٣ مليون طن والاستهلاك الظاهرى ٩,١ مليون طن) .
- ٣ - ترشيد استخدام البدائل من الموارد المعدنية الاوفر اقتصاديا ، والاجدى في مجال الحفاظ على ثروات المجتمع . سواء في الاستخدامات المباشرة (النهائية) او في تغذية أنشطة التحويل . ومن الامثلة على حالات استخدام منتجات نهائية ، السعى الى احلال الاحجار المقطوعة (الجيرية والرملية) في اعمال البناء كبدايل للطوب بكلفة نوعياته (الاحمر والطفلى والاسمنى والرملى ... الخ)

ومن «ميه البدائل في تغذية صناعات التحويل ادخال الطغلة كبديل لعطي الارض المزروعة في صناعة الطوب . ومن اخطر الانتقالات المطلوبة في صناعات التحويل استخدام الفحم المحل (المنخفض الدرجة) في توليد الكهرباء من المحطات الحرارية على اعتبار ان هذا هو افضل استخداماته اولا ومن اجل توفير (او ترشيد استخدام) الرصيد البترولي الوطني . وقد يكون من اكبر هذه التحويلات نجاحا احلال الغاز الطبيعي بقدر المستطاع ، ممكن الوقود الكيماوى كمصدر للحرارة او عمل اختزال او مد خلاى المنتجات المصنعة في كافة الصناعات بما فيها صناعة توليد الكهرباء .

٤ - السعى بقدر الامكن الى احداث اقصى قدر من التكامل بين صناعات استخراج المعادن وصناعات التحويل القائمة عليها سواء كان هذا التكامل عضويا (اى داخل الشركة او الوحدة الانتلجية الواحد) او تنسيقيا (اى بين شركات تتبع مؤسسة او هيئة واحدة مخصصة) ... اوضح الامثلة الناجحة في هذا الصدد قطاع البترول الذى يتميز بالتخصص الحاد الواضح والذى تتكامل من داخله كافة الشركات العاملة فيه سواء كانت شركات انتاج او تكرير او تصنيع (البتروكيماويات) او خدمات او توزيع وفي مجال الموارد المعدنية الصلبة (ومع الفارق) فان تكامل صناعتي استخراج الحديد الخلم وتحويله في شركة واحدة هي شركة الحديد والصلب يعد من الاوضاع المثلى . كذلك فان شركات انتاج الاسمدة التي تمتلك مناجم خاصة بها لانتاج الفوسفات الصخرى (الشركة المالكة وشركة ابو زعبل للاسمدة والكيماويات) تتوفر فيها اوضاع افضل لاعمال التعدين وذلك رغم محدودية انتاجها . وفي صناعة الاسمدة (ومواد البناء الاخرى) حيث يتكامل عضويا في داخل الشركة الواحدة انتاج الخامات واجراء عمليات التصنيع فان الاوضاع الاقتصادية لمثل هذه الشركات تكون اكثر مواتاة . والى جانب تنظيم الانتاج فان هذا التكامل يقدم تغذية لاياس بها لظروف الربحية الحدية التي كثيرا ماقتعرض لها أنشطة استخراج وتعيين الخامات .

٥ - البناء المؤسس لقطاع التعدين يحتاج الى اعادة تنظيم على اسس اكفر وضوحا وفي اطار خيارات اكثر حسما . فان الشركات العاملة في مجالات استخراج المعادن والصخور والخامات المعدنية (مع تصنيفها في اغلب الحالات) موزعة بين هيئات ومؤسسات ووزارات عديدة فبعضها يتبع وزارة الصناعة (في داخل هيئة القطاع العام للتعدين والحراريات) وبعضها الاخر يتبع وزارة البترول والثروة المعدنية (هيئة المساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية وبعضها الثالث يتبع وزارة الاسكن والمرافق (في داخل هيئة القطاع العلم لمواد البناء شركات الاسمنت المختلفة - الشركة العامة للثروة المعدنية) الشركة المصرية للجباسات والحلج والرخام) وبعضها الرابع يتبع وزارة الكهرباء والطاقة مثل هيئة

المواد النووية التي يستوجب الرشد العلمي والوظيفي ان تتكامل اعمالها الخاصة بالبحث في وعن المعادن النووية مع اعمال هيئة المساحة الجيولوجية التي تبحث عن جميع المعادن .

وحتى في داخل الوزارة الواحدة تتوزع أنشطة التعدين دون نظام محدد فهناك شركات في وزارة الصناعة تنتج الفوسفات الصخري وتعمل في اطار هيئة التعدين والحراريات بينما شركات اخرى تنتج الفوسفات الصخري وتعمل في داخل هيئة القطاع العلم للصناعات الكيملوية (شركة الاسمدة مثلا) في حين يعمل البعض الثالث في هيئة القطاع العلم للصناعات المعدنية (شركة الحديد والصلب المصرية) وهناك ايضا مراكز للنشاط التعدين تتبع المحافظات في اطار الحكم المحلي حاليا ومؤخرا بلغت بعض هذه المراكز اجمالا طيبة مثلما هو الحال مع محاجر الطقة في محافظة الشرقية ومحاجر الرخام والاحجار في بني سويف .

٦ - تعظيم تعظيم العوائد المالية من الأنشطة القائمة على استغلال الموارد المعدنية الطبيعية يستوجب مد مظلة الولاية الوطنية على هذه الأنشطة وفي كافة مراحلها (انتاج وتصنيع وتسويق) وحالة البترول التي اوردناها تفصيلا في داخل المتن تكشف عن مقدار الضياع الاقتصادي الذي يمكن ان يتعرض له الوطن في حال فتح الابواب عن سعة لطرف اجنبي (ولو حتى تحت مسمى المشاركة) . واذا كانت ظروف التطور التكنولوجي وتوفر الخبرات وحيازة الاستثمارات اللازمة ، قد فرضت في وقت ما ان تلجا الى هذا الطرف الاجنبي الا ان الواجب الوطني يفرض ان يتم تركيز الجهود والمساعدى الى تقليص مشاركة هذا الطرف الاجنبي شيئا فشيئا حتى تتحقق للولاية الوطنية السيطرة الكاملة على استغلال تلك الموارد الناضبة .

٧ - السعى الجاد لادخال كل ما هو ممكن من تطورات تكنولوجية يمكن ان تؤدي الى تعظيم الاستفادة من الموارد المعدنية المتلحة وتلت النظر هنا الى تخلف طرق وتقنيات قطع الاحجار في مصر . ولو ان تطورا مثل هذا تم ادخاله لوفر علينا البناء بالاحجار الكثير من المخاطر التي تقترب على الاعتماد على الطوب التقليدى ، والكثير من التكاليف التي تترتب حتى على البدائل الاخرى لهذا الطوب التقليدى مثل :

(الطوب الرمل والطوب الاسمنتي والى حد ما الطوب الطفلي) .

٨ - هناك من النوعيات المعدنية التي تتصف بصغر الموجودات المسجلة لها . ومحدودية الموجودات هذه قد لايعبر عن فقر تختص به مصر وحدها ولكنها تعتبر في اكثر من الاحيان عن كميات وجود هذه المعادن في قشرة الارض وفي كل بقاع العالم بصفة عامة . نذكر في هذا الصدد معادن العناصر الارضية النادرة وتمعدنت العناصر المشعة (المصادر الاولى) وخامات الفلزات السبك (الحديدية خاصة) واغلب خامات الفلزات غير الحديدية . واذا اضفنا الى هذا ظاهرة التبعض الجغرافي لهذه الموجودات وظهورها في المناطق النائية ، فلن الامور تقتضى ابداع والتزام انماط تعامل ملائمة لاستغلال مثل هذه الموجودات المعدنية ذات الطبيعة الخاصة ومن باب الاعتبار نذكر ان مصر حتى الخمسينيات الاولى كانت تنتج معادن خامات الكبريت والذهب والرصاص والزنك ، وحتى الستينيات كانت تنتج الانثيت (معدن

ميسيوم)) والمنجريت (معدن ماعسيوم) والركون (معدن زركونيوم)
ومعادن الكروم ... الخ ، وكلها منتجات يلزم لاستخراجها أنشطة لاتوفق في
ادائها الشركات الكبيرة ولا يصلح لها (في نظرنا) القطاع العلم . ولعل هذا
يدفعنا الى اعتماد نظم المنجم الخاص الصغير ، واتى تقديم الحوافز
والتسهيلات اللازمة للمواطنين الى الدخول في هذا المجال . هذا مع الافادة
بان تطور الهيكل الاساسية في مناطق تواجد هذه الخامات خلال العقود
الثلاثة الاخيرة قد ترجح احتمالات النجاح الاقتصادي للقطاع الخاص اذا
جرى على الدخول او المشاركة في هذه الأنشطة .

٩ - من الثابت تاريخيا ان تنمية صناعات استخراج للموارد الطبيعية
(زراعية كانت او معدنية) تمثل مقدمات ضرورية مطلوبة لاقامة صناعات
تحويلية ذات قيمة وهذه الصناعات بدورها غالبا ما تؤدي الى التمكين
لاقامة صناعات تشكيل وتخليق منتوجات الاستهلاك النهائي . والتنمية
الصحيحة لصناعة استخراج الموارد المعدنية تستوجب اعادة حصر
وتنظيم وترتيب البيانات المتاحة عن الموارد المعدنية في القطر تمهيدا
للمضي من اجل تطوير هذه البيانات في اطار قاعدة بيانات محكمة ومقدمة
ومن المأمول حين اعداد قاعدة البيانات هذه ان يتم ملء كافة الفراغات
المعرفية والجيولوجية والاقتصادية والجغرافية المتعلقة بالامكانيات
المعدنية المتاحة واذا ما تطور العمل من اجل تحديد قاعدة الموارد
(المعدنية) في مصر ، ومن اجل اعمال مفاهيم وتقنيات جديدة لتقدير موارد
الحد الاقصى (ultimate Resources) التي يمكن استشراف وجودها في كافة
الاقليم التعدينية في القطر فان قاعدة البيانات هي الاخرى سوف تخضع
لتطورات عديدة كثيرة ايجابية هي في النهاية في صالح الوطن والمجتمع
والدولة في مصر .

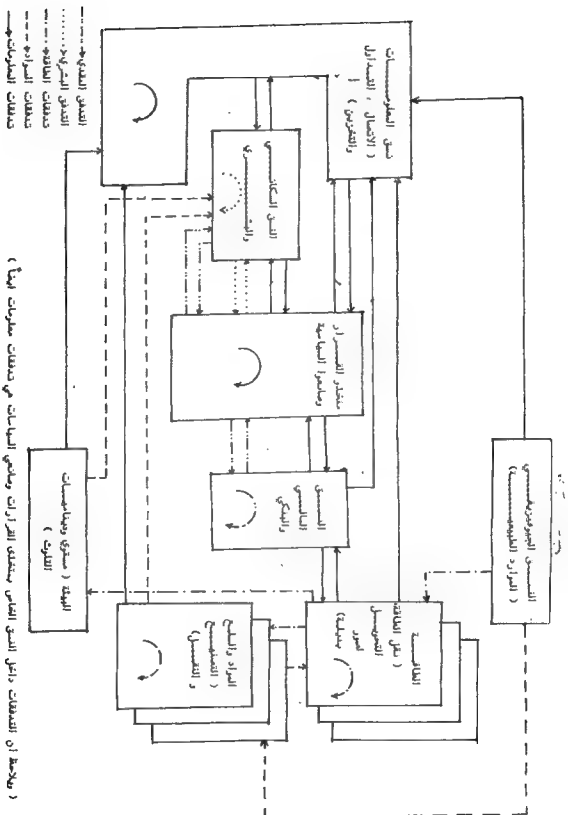
١٠ - اخر الوصل الى العشر ينبع من ان تطور التعدين الصناعة لابد وان يسبقه
تطور التعدين المعرفة والتعدين المعرفة ينشأ اساسا عن الجهد المنظم
والمكلف الذي تبذله أجهزة ومراكز وهيئات البحث عن المعادن
واستكشافها وتقويمها (جيولوجيا واقتصاديا ، وهذه المنظمات تتعدد
في مصر ، ويكاد كل واحد منها يعمل مستقلا تماما عن الآخر .
فالهيئة العامة للبترول مشغولة بالبحث عن البترول والغاز (والماء في
بعض الاحيان) . والهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية يفترض
انها معنية بكافة الموارد المعدنية (الصلب والسائل منها) ، اما هيئة
المواد النووية فانها معنية اساسا بتعقب موجودات معادن وخامات
عناصر الوقود النووي المشعة وبين اعمال الجهات الثلاثة تداخلات
شديدة في التخصصات ، كما ان المجهودات التي تبذلها كل واحدة منها
وكذلك التقنيات والاساليب التي تستخدمها يمكن ان تؤدي الى نتائج
ايجابية تستفيد منها الجهات الاخرى . وهكذا فان توفير الجهد واغلاق
ابواب الاحادار الاقتصادي وتعظيم نتائج البحث والتحرى والتقويم
يستوجب فرض الحد الاقصى من التنسيق ان لم يكن التكامل بين هذه
الهيئات الثلاثة .

بيان بأهم مصادر البيانات المستخدمة في أعداد الجداول ١ . ٢ . ٣

- ١ - محمد رضا محرم ، الثروة المعدنية العربية - امكانيات التنمية في اطار وحدوى ، ومركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية يونيو ١٩٨٦
- ٢ - محمد رضا محرم
- Analysis of Technical Docuwentation and collection and Processing of Miueral Econouic Iglarwatn in the ECWA
دراسة أعدت لحساب اللجنة الاقتصادية لغربي اسيا التابعة للأمم المتحدة في الفترة مايو ٨٣/مارس ١٩٨٤ .
- ٣ - استشراف مستقب المواد المعدنية - بحث في النماذج ، دراسة أعدت لحساب مركز دراسات الوحدة في اطار مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي في الفترة سبتمبر ٨٦/ يونيو ١٩٨٧
- ٤ - الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية ، الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية في ربع قرن (١٩٥٦ - ١٩٨١) الهيئة بالقاهرة ، ١٩٨١
- ٥ - الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية الهيئة بالقاهرة ، ١٩٧٩ . Minral Map of Egypt .
- ٦ - الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية والمشروعات التعدينية ، الثروة المعدنية في جمهورية مصر العربية ، الهيئة بالقاهرة ، ١٩٨٠
- ٧ - محمد سميح عافية وآخرون تنمية الموارد المعدنية العربية مركز التنمية الصناعية للدول العربية جامعة الدول العربية القاهرة ١٩٧٧ .
- ٨ - عثمان محرم وآخرون Studies on Some mineral Depasits of Egypt الهيئة المصرية العامة للمساحة الجيولوجية القاهرة ١٩٧٠ .
- ٩ - المنظمة العربية للتنمية الصناعية واقع وفاق تنمية صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي ، المؤتمر العربي الثاني لصناعة الحديد والصلب في الوطن العربي ، البحرين اكتوبر ١٩٨٣ .
- ١٠ - جميع اعمال المؤتمرات العربية للثروة المعدنية الثاني بجدة ١٩٨٤ والثالث بالرباط ١٩٧٧ والرابع بعمان ١٩٨١ ثم الخامس بالخرطوم ١٩٨٤ .

* توجد شركات كثيرة للمعادن والخامات لا تتبع القطاع العام للتعيين والحراريات (شركة الحديد والصلب / الشركة المالية وشركة أبو زعبل للاسمدة / شركات مواد البناء جميعها ... الخ) كما أن منتجات تحويلية عديدة لا تتبع الشركات المنتجة لها وزارة الصناعة وأشهر هذه الشركات شركات تعدين وصناعة مواد البناء التابعة لوزارة الإسكان (هل نقول أن دم التعدين موزع بين القبائل ؟)

* فيما يخص قطاع البترول والغاز الطبيعي ، ننصح بالرجوع إلى المقال الانقلابي الجريء
* الذي نشر للدكتور / محمد شوكت النقيب المخضرم لرئيس هيئة البترول في عدد فبراير ١٩٨٧ من مجلة البترول تحت عنوان « البترول المصري - أبعاد حالية ومستقبلية »



جدول (٢-١) : احتياجات معادن وخامات الوقود الصلب في مصر						
النوع	نم حصري	الوجهسدا ت	كميات وسيوى تقدير الوجودات المسدنة			ملاحظات
			تقديرات	احتياطيات مسدنة	مجموع	
			ممكنة	مختلة	مؤكدة	
بورائيم (اولى) <td>ملبون طن (علم)<td>—<td>٢٤<td>١٣<td>—<td>٣٧</td></td></td></td></td></td>	ملبون طن (علم) <td>—<td>٢٤<td>١٣<td>—<td>٣٧</td></td></td></td></td>	— <td>٢٤<td>١٣<td>—<td>٣٧</td></td></td></td>	٢٤ <td>١٣<td>—<td>٣٧</td></td></td>	١٣ <td>—<td>٣٧</td></td>	— <td>٣٧</td>	٣٧
بورائيم (ثانوى) <td>الف طن الكيسد بورائيم<td>—<td>٣٣٣<td>—<td>٣٣٣<td>٣٣٣</td></td></td></td></td></td>	الف طن الكيسد بورائيم <td>—<td>٣٣٣<td>—<td>٣٣٣<td>٣٣٣</td></td></td></td></td>	— <td>٣٣٣<td>—<td>٣٣٣<td>٣٣٣</td></td></td></td>	٣٣٣ <td>—<td>٣٣٣<td>٣٣٣</td></td></td>	— <td>٣٣٣<td>٣٣٣</td></td>	٣٣٣ <td>٣٣٣</td>	٣٣٣
بورائيم (اولى) <td>طن الكيسد ثوريم<td>٣١٧٩٠٠<td>١٦٧٠٠<td>—<td>٣٣٤٦٠٠<td></td></td></td></td></td></td>	طن الكيسد ثوريم <td>٣١٧٩٠٠<td>١٦٧٠٠<td>—<td>٣٣٤٦٠٠<td></td></td></td></td></td>	٣١٧٩٠٠ <td>١٦٧٠٠<td>—<td>٣٣٤٦٠٠<td></td></td></td></td>	١٦٧٠٠ <td>—<td>٣٣٤٦٠٠<td></td></td></td>	— <td>٣٣٤٦٠٠<td></td></td>	٣٣٤٦٠٠ <td></td>	

جدول (ا ب) : اهم الموجودات و/ او الاحتياطيات من خامات الفلزات
الحديدة فسي مصر

النوع	الوحدات	الموجودات / الاحتياطيات		التوصيف	ملاحظات
		كمية	درجة/ محتوى قلزى %		
خام حديد	مليون طن	١٣١,٠	٥٤,٧	مؤكدة	منطقة الجديدة بالوحدات البحرية (قيد الانتاج لتغذية مصانع الحديد والصلب في حلوان .
		١١٤,٨	٤٨-٤٣	مؤكدة تقدير اولي	مناطق عرابي / ناصر/ الحاروق بالوحدات اجمالي الوحدات البحرية
		٣٩,٠	٢٥		
		٢٩٤			
		١٣٣,٧	٣١,٢ - ٦٢,٤		مناطق شاسعة شرق اسوان (كانت قيد الاستغلال من ١٩٥٨ حتى ١٩٧٨ قبل التحول الى الوحدات) خامات تحت سطحية قابلة للتعمدين في جنوب الصحراء الشرقية اجمالي
خام لمنجنيز	الف طن	٢٠٠٠	٢٤-٢٢	مؤكدة / محتلمة	ام بجعة (سيناء) تحت الدراسة لانتاج موسع جديد
		١٢٠	٤٥	مؤكدة	حلايب - علبة (جنوب الصحراء الشرقية)
		٣٤		تقدير اولي	مناطق اخرى اجمالي
خام تيتانيوم	مليون طن	٤١	٩٣,٩ % اكسيد تيتانيوم	مؤكدة	منطقة ابو غلفة
		٤٧		مؤكدة	رمال سوداء حاملة لمعادن التيتانيوم على امتداد الساحل الشمالى اجمالي
ام الكرم		٨٨			
موجودات عديدة صغيرة ، وذات محتوى عال من الكرم ، تتعشر في وسط و جنوب الصحراء الشرقية وهناك حوالي ١٧ من هذه الموجودات يتراوح احتياطي كل منها بين ٢٤٠٠ - ٤٨٠٠ طن .					

تابع : جدول (أ) سبب : أهم الموجودات و/أو الاحتياجات من خامات الفلزات
الحديدية في مصر

النوع	الوحدات	الموجودات / الاحتياجات		ملاحظات
		كمية	درجة / محتوى الفلز	
خام النيكل	توجد عادة في جبال سمعد نك النحاس، وتوجد احتياطيات تزيد عن المليون طن في مناطق أبو صويل، وجابر عكاك، والحنية في الصحراء الشرقية - ويحتوي النيكل في خام أبو صويل بـ ٧٦%			
خام الوليدم	اكتشفت بمحولات واحدة في منطقة حمر عكاك جنوب الصحراء الشرقية، حيث عثر على عسوق تمعدن بـ ٠٣% فلز، وكميات خام تقدر بها الأولى ٢٦ مليون طن			
خام البريليوم	موجودات واحدة في وسط وجنوب الصحراء الشرقية (مناطق الموليدة وعحلة على جبل المثال)			
خام التنجستن	طن أكسيد ٣١٤٧ تنجستن	—	مؤكدة مع خامات القصدير في مناطق عحلة وأبود بابها الصحراء الشرقية	
خامات العناصر الأرضية النادرة (نيوبيوم / تنتالم)	طن أكسيد ٦٥٤٠٠ ٥٠٢٠٠	—	مؤكدة مع خامات لذخامات القصدير في مناطق عحلة وأبود باب من منطقة نكات في جنوب الصحراء الشرقية	

المصدر : الأمانة العامة للدراسة

جدول (١ - ج) : اهم الموجودات المعدنية للفلزات غير الحديدية

في مصر

نوع التعمدين	المنطقة	التقديرات					درجة التآكل + ملاحظات
		احتياطيات بالطن	الدرجة %				
			نحاس	رصاص	نيكل	زنك	
نحاس	حصاش	٣٧٠٠٠	٣١	-	-	-	تقدير أولي
حجر ملي حامل للنحاس	غرب سيناء	٨٥٠٠٠	٢٨٥	-	٣٥	-	تقدير أولي
نحاس / نيكل	ابوسويل جابر وهلال الجنينة	١٥٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ كهبر تسبها	١١١ ٣٤٠ (١٥٢٠) ١٧	-	٧٦ ٢٤٠ (٢٤٠) ٣٨	-	يمكن ان يكون في حكم المؤكد تقدير أولي تقدير أولي
نحاس / زنك / رصاص	ام سموكس	٢١٨٠٠٠	١٠٤ - ١٠٤ - ١٠٤	١٠٤ - ١٠٤ - ١٠٤	١٠٤ - ١٠٤ - ١٠٤	١٠٤ - ١٠٤ - ١٠٤	مؤكد محتمل (قابل للزيادة)
زنك / رصاص	ام غنيج امتدادات ام غنيم حبل الرصاص	١٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠٠ ١٠٠٠٠٠ ٣٧٥٠٠٠	٢٠٣	١٣١	١٣٩ ١١٠ ١٠٠	-	مؤكد محتمل غير محدد غير محسوبة
نيماتالومينوم	ابو غنوق	٢٦٠٠٠٠٠٠	تمام نيكلين سيارتيت بمقياس ٢١٠٨ % اكسيد النيو				منها ٢١٥ مليون مؤكدة ، ٢٦٥ مليون محتلفة والباقي مكتفوهاك زيادة محتلفي الاودية المجاورة قد تبلغ ٤٠ - ٥٠ مليون طن . تحتاج دراسات تكتولوجية .

تابع جدول : (١) - جواهر الموجودات المعدنية للنفقات
غير المحددة في مصر

ملاحظات	التقديرات				المناطق	نوع التعمد
	الدرجة			احتياطيات بالطن		
	الدرجة	نحاس	نيكل			
درجة النحاس						
معمولا في مصر، يمكن تمييز المواقم التالية كأمثلة :						
(طن لمؤكد)	١٢٧	كجم ذهب متوسط	١٠٩	كجم ذهب متوسط	١٢٧	١٠٩
(محمّل)	١٧٥	"	٢٣٨	"	١٣٧	١٠٩
(ممكّن)	٧٢١	"	٧٩	"	١٠٩	١٠٩
(احتياطيات ممكّنة)						
				٤ - ألف كجم ذهب في الخام	٣٥ -	البرازيلية
					٣٥ - ألف كجم ذهب في منطقة (احتياطيات ممكّنة)	المسكوي
				٥٤ - ألف طن لخام خام بين ١٠٩ كجم ذهب متوسط و ١٢٧ كجم ذهب متوسط	٥٤ -	
				١٢٩ - ألف طن لخام خام بين ١٠٩ كجم ذهب متوسط و ١٢٧ كجم ذهب متوسط	١٢٩ -	خام القصد بر

جدول (ا د) : اعم الاحتياطات المعنفة للنفقات الجسرى فى مصر

ملاحظات	من المتوسط/ خامس اكيد الفنستر	الاحتياطات (مليون طن)				النطاق / المنطقة
		مجموع	غير محدد	ممكن	محتمل	مؤكد
						البحر الاحمر
	٢٣٧	٣٩٢	-	١٢٠	١٧٠	١٠٢
	٢٦٦ - ٢٧٥	٣٤٨	-	٢٠٦	٦	٨٢
		٢٠٤٠	١٨٥٠	-	١٢	٦
		٨٢٥	٧٣٠	-	-	٩٥
						وادي النيل
بوحد ا المواقع بها	٢٢ - ٢٠	١٥٣٩	٣١٥	-	٩٧	٢٥٤١
موجودات اضافية	٢٦ - ٢٠	١٥٥٣	٤٠٥	-	١٧٩	٤٨٠
فى وادى النيل لفسر						
مقومة ترتفع بموجودات						
الاقليم الى مايزيد عن						
١٨٧٠ مليون طن						
						الصحراء الغربية
توجد موجودات فى	٢٥٥٦	٩٨٧٨	-	-	٦٢٤٠	٣٦٣٤
مواقع اخرى بالدولة						
والخارجة قد ترتفع						
بموجودات الاقليم الى						
١٥٠٠ - ١٧٠ مليون						
طن						
						احصائى
		١٦٥٧٥	٣٢٩٧٣	٦٨٢٤٥	٤٧٠٧	

المصادر : انتا رتبت المصادر فى نهاية الدراسة

جدول (١ - هـ) : بيان وصفي بالرواسب اللافلزية والمعادن والصخور الصناعية المشهور وجودها في مصر رغم عدم وجود تقديرات كمية يعول عليها تخطيطها

الفئة	الراسب / الخام	ملاحظات
املاح تبحرية	ملح الطعام (كلوريد صوديوم)	ملاحظات على شواطئ البحرين الابيض والاحمر . وموجودات ملح ضخري في اعماق سحيقة .
	نطرون (كبريتات صوديوم)	طرائق عديدة في وادي النطرون ومحافظة البحيرة . طبقات عميقة تم الوصول اليها في منطقة خليج السويس غير مشيرة اقتصاديا .
	جبس	موجودات عديدة في سيناء ، والساحل الشمالي (غرب اسكندرية) والبلاج ، وشرق الفيوم . احتياطيات تزيد عن ٤٠ مليون طن قابلة للتزادة الكبيرة . يتم الانتاج من اغلب هذه المناطق حاليا .
	حجر جيري " كيموي " و دولوميت	مناطق عديدة اهمها بالقاهرة وبني خالد ببني سويف (٣٩ مليون طن) ، وابو رواش (٧٥٠ مليون طن) ، وغرب الاسكندرية (١٢٣ مليون طن) .
خامات الصناعات الكيماوية	باريت	موجودات لا بأس بها مصاحبة لخام حد يد الواحات البحرية قابلة للاستغلال
	الكبريت	في مناطق حمسة ورنجة على شاطئ البحر الاحمر ، يخطط الآن لاعادة استغلالها .
	كاولين	في كلابشة (١٦٥ مليون طن) ، وسيناء (عد قلايين) ، وابو دوح وعلبة (كميات محدودة)
معادن وصخور صناعية اخرى	رمل الزجاج	حوالي ٤ ملايين طن في منطقة ابودوح على ساحل خليج السويس وفي مناطق اخرى عديدة .
	تلك	موجودات عديدة في اقصى جنوب الصحراء الشرقية يتم الانتاج من بعضها .
	اسبتوس	موجودات عديدة اهمها في منطقة حفان في جنوب الصحراء الشرقية
	السيار	موجودات عديدة تم تحديد الكميات بعضها يتم العمل فيه .
	بنتونيت وطينة ديانومية التر	موجودات عديدة محدودة الكميات بعضها يتم انتاج صغير منه

المصدر : انظر ثبت المصادر في نهاية الدراسة

جدول (٢-٩) : تطور الانتاج التعديني في مصر في الفترة (٧٥-١٩٨٠)

المنتج	الكمية بالالف طن (مالم ينع على خلاف ذلك)					
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
فوسفات صخري	٥١٨	٥٠٠	٥٦٣	٦٣٩	٦٢٣	٦٧٩
حديد (خام)	١٠٨٧	١٢٤٣	١٤٠٩	١٤٦٨	١٤٣٥	١٧٧٦
ملح الطعام (كلوريد صوديوم)	٦٦٤	٦٠٦	٦٦٤	٧٠٩	٧٢١	
كاولين	٣٥	٣٠	٤٥	٥٦	٤٢	٤٥
كوارتز	٨	٨	٩٧	١١	١٠	١٠٥
اسبتوم	-	١٤	٩	٩	٨	١٢
وفيراكوليت	٣	٣	٣	٣٢	٢٧	٦٤
جرائت (عداكسر الجرائت)	٣٢٠	٣٢٠	٢٩٨	٣٢٧	٣٢٨	٣٠٢
يا زلت	٨	٨٥	٢١	٢٣	٢٦	٣٦
رخام (عدا كسر الرخام)	٥٤	٥٥	٥٢	٥٧	٥٩	٥٣
حجر جصى	٣٠	٣٥	٦٤	٧٠	٦٠	٥٧
رمل صاى	١٣	١٥	١٩	٢١	٢٤	٤٦
زلسط	١٢٠	١٢٠	١٠٥	١١٥	١٤٧	١٣٣
رمل زجاج	٩٥٠	١٠٠٠	٩٨٦	١٠٨٥	٩٥٠	٩٨٨
طفلة	٦٠١	٧٤٣	٧٢١	٧٩٣	٧٩٦	٦٩٠
جص خام	١١٠	١٢٠	١٢٠	١١١	٧٨٧	٧٨٧
حجر رملسى	١٠٠	١١٠	١١٨	١٣٠	٥٠٤	٤٥٨
دولوميت	٤	٤	٤	٤	٤	-
كربونات صوديوم (نظرون)	٤	٤٨	٢	٣	٩	-
كبريتات صوديوم	٣	٤	٦	٥	٥	٤
بنتونيت	٥٠	١٤	٢٣	از	-	-
حرافيت	٣	از	٠٨	٢٥	١٤	١٣
الكاسيد حديد (الوان)	٧	٢٣	٧٠	١٠٠	٢٣	١٧
باريت	٢٤	٥٠	٢٢٠	٥٠	٢٠٢	-
كسرم	٨	از	٠٨	-	٤٠	٤٥
ماجنيزيت						

تابع : جدول (٢-١) تطور الانتاج التحد بني في مصر في الفترة
(١٩٧٥ - ١٩٨٠)

المنتج	الكمية بالالف طن (مالم ينص على خلاف ذلك					
	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
فلور سيار	٢٧٠	٦١	٢٤	٢٣	٢٨	٢٥
فلد سيار	٢٩	٢٠	٦٠	٢٠	٢٠	٢٣
طينة د ياتومية	٣	٥	٦	٦٠	-	-
طاسك	١٥	٤	٧٠	٦٠	٢٥	٢٥
منجنيز	٦	٢٠	٢٦	٢٢	-	-
روسل المسبكة	٢٠	٢٥	٢١	٢٢	٨	٨
الف متر مكعب						

المصادر : انترنيت المصادر في نهاية الدراسة .

جدول (٢ - ب) تطور الانتاج لاهم المنتجات التعدنية في مصر
في الفترة (٨٠/٨١ - ٨٥/٨٦)

المنتج	الوحدة	٨٠/٨١	٨١/٨٢	٨٢/٨٣	٨٣/٨٤	٨٤/٨٥	٨٥/٨٦
فوسفات صخري	الف طن	٧٢٧	٦٩١	٧٨٣	٩٤٦	١٠٣٨	١١٦٢
خام جديده	" "	١٩٤٤	٢١٣٩	٢٢٢٣	١٩٠١	١٩٥٠	٢١٣٥
ملح الصالح	" "	٨٥٨	٨٨٣	٩١٨	٨٦٥	١٠٦١	١٠٤٠
كاولين	" "	٣٢	٥٠	١٠٠	١٤١	١٠٨	١٣٠
كوارتز	" "	١٣	١٢	٩	٧	١٧	١٧
اسبستوس	طن	١٥٦٨	()	()	١	٤٨٨	٩٥٠
وفيروماكيوليت	الفم ٣	٣	١٣	٢	٢	٣	٣
جرانيت ليد اكسر	" "	٢٠٣	٩٠	٤٦٢	٦٢٢	٧٢٠	٨٩٩
الجرانيت	" "	٤٧	٥٢	٤٥	١١١	٤٣	٤٠
بازلزت	مليون م ٣	٦	٧	٩	١١	١٢	١٣
رخام (عد اكسر الوخام)	" "	٦	٧	٨	٩	١٢	١٣
حجر جيري كيموى	م ٣	٦	٧	٨	٩	١٢	١٣
رمسل عمارى	م ٣	٦	٧	٨	٩	١٢	١٣
زلط	الفم ٣	١٤٠	١٤٧	١٦٦	١٩٤	١٨٧	١٨٦
رمسل زجاج	الف طن	٩٩٥	٩٧٥	١٣٦٢	١٩٧٦	١٩٤٩	٣٦٤٣
طفلة (طين)	الف طن	٦٨٩	٨٤٥	٧٢١	٨١٠	٨٤١	٩٠٦
حجر صلب	الف طن	٧٨٧	٧٨٥	٦٢٣	٤١٨	٤٨٦	٤٧٥
حجر رملى	الف طن	٤١٣	٤١٤	٤٣١	٧١٦	١٥٧٠	٢٢١٣
دولو ميت	الف طن						

المصادر : انشائات الصادر في نهاية الدراسة

(-) اقل من ج ١ من الف من الوحدة

(*) بالالف طن

(٠) غير متاح

(x) تقديرات

ملاحظات :

- ١ - حدثت طفرة في انتاج الطفل والطين الذى تضاعف الى ما يقرب من المرات الاربع خلال الفترة الميمنة ، وذلك بسبب التحول في انماط تصنيع طوب البناء ، والانتقال من الطوب الاحمر القائم على تحريف الارض الى الطوب الطينى القائم على استخدام الطفلات الصحراوية
- ٢ - حدثت طفرة ايضا في انتاج الدولوميت والحجر الجيري الكيموى ، ويعود هذا اساسا الى دخول جميع الحديد والصلب المستخدم الاول والاكر لهما ، مرحلة الانتاج الدضم بعد التوسعات التى تمت فيه مع اوائل الثمانينات .

جدول (٣) : تطور احتياجات إنتاج البترول الخام والغاز في مصر
(البترول بملايين البرميل ، والغاز بسلالات الاقدم المليونية)

النشاط	النسوع	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	البيانات	
		١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٠/٧٠	١٩٨٤/٧٠
احتياجات	بترول	٤٥٠٠	٣٩٠٠	—	—	٣٢٥٠	٣٤٥٠	٣٢٠٠	٣٩٠٠	٣٩٠٠
غاز	٥٠٠٠	٤٠٠٠	٢٩٧٠	—	—	٧١٨٠	٧١٠٠	٧٠٠٠	٣٤٠٠	٣٤٠٠
إنتاج (سئوي)	بترول	١١٩٨	٨١٣	٢٠٣٢	٢٢٠٠	٢٢٧٩	٢٥١٩	٢٨٤٧	٣٨٠	٣٨٠
	غاز	—	١٢	٤٩	٢٤	٢٧	٣١	٤٢	—	—

المصدر : احتسبت من المستقلين المعروض ، العدد ٧٨ ، المجلد الخامس ، ص ٢٠٣ ، تبعاً لبيانات (١٩٨٤) التي اتخذت مباشرة من التقرير السنوي لأحواض الحادى عشر (١٩٨٤) بميزة الإنتاج العربية المصدرة للبترول ص ٢٠٩ .

ملاحظات : ١ - يتطور الوضع في السنوات الأخيرة عن زيادة الاحتياطي المؤكد من البترول في مصر ، لا يتوفر إجابة مباشرة عن حقيقة ما يمكن الزبون البها في هذا العدد والارتفاع أن الزبانات المشاء والبها تنتجها من ادخال طرق إنتاج ثانوية مستغلة لاحتياطيات خزانات قد تبسمة بمروفتوتحت الاستغلال المحترق برفع من ارقام الاحتياطي المؤكد ، بيد انه يلزم التماس معه بحذر شديد .

٢ - رقم ضخامة احتياطي البها المعروض ، ولزم التأكد من وجود احتياطيات البها منها ، ولزم هناك الانتاج الحالي انما يقوون بالاحتياطيات المستعمل ، فمن الامور المعيرة للدهشة ان تتوجه وزارة البترول في السنوات الاخيرة الى اخذ بنظام التقسيم العسا ز مشريك اجني تحت دعوى تحمله اسماء المشاء طرقة ، وهو نظام لا يأخذ به الدول الاخرى ، وفي عقد بينها دول الخليج الصغير والى قد تضرطها الظروف ، خاصة فيما يتعلق بوفرة الكوارر اللبنة والساحة التي تتولودها مستندة بميكافسة مع الإنتاج المضم الى اللجوء الى مثل هذا النظام

٣ - بلغ إنتاج البترول والغاز مجتمعين ٤٧ مليون طن في ١٩٨٥/٨٤ ، ثم ٤٢ مليون طن في ١٩٨٦/٨٥ (وفق بيانات البها ز المركزي للمسابها ت - الكاب - الاحواض الاسفوى لعلم ١٩٨٦) .

جدول (٤) قيمة المضافة الصناعية في أشهر فروع النشاط الصناعي الثلاثة على المردد المعدني (الف جنيه) عن السنوات ١٩٧٠/١٩٧١، ١٩٧٥، ١٩٧٧، ١٩٧٩

[illegible]

تابع جدول (٤) قيمة المنتجات والقيمة المضافة الصناعية في أشهر فروع النشاط الصناعي الثلاثة على الموارد المعدنية (الف حيه) عن السنوات ١٩٧٠ / ٧٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٩

نوع النشاط	١٩٧١ / ٧٠		١٩٧٥		١٩٧٧		١٩٧٩
	منتجات	قيمة مضافة	منتجات	قيمة مضافة	منتجات	قيمة مضافة	قيمة مضافة
أ / ح	٢٠٣	٩٨	٥٧٧	١٠٧	٩٣	١٧٧	٣٢٦
ب / ح	٤٧٠	١٥٥	١٥٠	١٣٣	١٣٨	١٣٧	١٣٧
ج / ح	١٤	٨	٦	٢	٦	١٠	٩

أهـ من الجوز واللبان / جـ

• من اللوسسات والفاقة ، الطين ، والرمل ، وطح الطعام الخ .
المصدر : احصيت احصاءات الإنتاج الصناعي السنوي للاعوام ١٩٧١ / ٧٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٩ الجها المركزي للحيمة العامة والاحصاء .

• حق منتجات التزيق والصفي والرياح والاصمت والجور والمصيص وواد البناء عامة ١٠٠٠ الخ .
• تتضمن منتجات اصليا غير مخرى .

حدود، - ٦ - الاسهمات المالية والاقتصادية لقطاع البترول،
في الشائيات (١٩٨٠ - ١٩٨٥) سالاخر الحاربية .

" الوحدة مليون جنيه "

النشاط	١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤
قيمة الانتاج	قطاع البترول،	٣١٩٣ مر	٣١٤٠ مر	٢٨٠١ ر٩	٤٨٨٣ ر٧
	الاحصالي الوطني	٣٠١٣ ر٣	٣٥١٧٨ ر٣	٣٩٨٣ ر٧	٤٥٠٠ ر٨
قيمة المنتج المعطى	قطاع البترول،	٢٧٦٨ ر١	٢٦٦٨ ر١	٢٢٨٥ ر٠	٣١٩١ ر٣
	الاحصالي الوطني	١٦٧١ ر٩	١٩٥٧ ر١	٢٢١٥ ر٦	٢٥٥٥ ر٠
قيمة الصادرات	انظر الجدول اللاحق (رقم ٧)	١٦ ر٦	١٣ ر٦	١٠ ر٣	١٢ مر٥

المصدر : احسنت عن الكساب الاحصائى السنوى (١٩٥٢ - ١٩٨٦) الجبان المركزى للتعبئة
المادة والاصماء .

جدول ٧- - نسبة صناديق ممر من المتداول الخام ومن كافة منتجات قطاع المتداول وكذلك قدرات المعادلات التصديرية لعملة الشركة الاخصى من الريست الخام (بالمليون دولار) في الفترة (٨٠ - ١٩٨٦)

المتشاور	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
قيمة امعمالصنادقات القطاع	٢٧٩٢ر١	٣٣٥٦ر٢	٣٥٩٩ر٨	٣٦٦٥ر٥	٣٠٤٧ر٦	٣٠٨١ر٧	٢٢٦٥ر٨
قيمة صنادقاتالريست خام	١٥٣٠ر٥	١٦١٥ر٥	١٨٣٨ر٠	١٥٤١ر٦	١٧١١ر٣	١٧٣٤ر٩	١٠٢٢ر١
تقدير قيمة عمه الشركة الاخصى من الريست الخام كمعادلات صنادقات (+)							
كيماتالغام المنتج*	٢٩٤٠٤	٣١٧٥٦	٣٢٨٩٢	٣٥٩٧٥	٤١٢١٧	٤٤٣١٢	٤٠٢٤٠
الخام المعاليجمطية	١٣٨٣٤	١٥٠٧٠	١٦٨١٠	١٨١٤٤	١٩٥٤١	٢٠٢١٨	٢١١٣٨
الصنادقات الوطنية	٦٠٥٨	٧٢٣٦	٧٥٥٤	٨٢٦٣	٩٠٩٠	١٠٨٥٣	١٢٨٨
المصنجاتالكميالىشريك الاخصى*	٩٥١٢	٩٤٥٠	٨٧٢٨	٩٥٦٨	١٢٥٨٦	١٣٢٤٢	١٢٨١٤
قيمة تصميالىشريك الاخصى (معادلات) تصديرى	٢٤٠٣ر٢	٢١٠٩ر٨	٢١٨١ر٣	١٧٨٥ر١	٢٣٢٩ر٥	٢١١٦ر٨	٢٠٨٥ر٠
القيمة الشريك	٣٢ر٣٥	٣٢ر٢٦	٢٩ر٥٤	٢٦ر٦٠	٣٠ر٥٤	٢٩ر٨٨	٣١ر٨٤

* الكميات بالآلاف طن
 (+) لحانت الى هذه الحيلة لىلدريس عمه الشركة الاخصى، يتوزا لكرص لىميتناه يمكن تصنيست كل الميمات الفادرة عن البينات المعينة ساروك هذا الحانت اوموتفىالميلك المتبع مع تقدير الاحتياطى*
 المصدر الرئسى: اجستت عن بيانات اوليه مصنعه ماعودة عن التقارير السنوية لىميتناه المتروك عن السنوات ٨٠ - ١٩٨٦

توصيات المؤتمر الأولي

انعقد المؤتمر الأول لبنك التنمية الصناعية في الفترة من ١٠ - ١٢ يوليو ١٩٨٨ تحت رعاية الاستاذ الدكتور عاطف صدقي رئيس مجلس الوزراء وكان موضوع المؤتمر دور بنك التنمية الصناعية لمصر وقد اسهم في اعمال المؤتمر السيد رئيس مجلس الوزراء ومحافظ البنك المركزي المصري وعدد من السادة الوزراء ولغيف من رجال الصناعة والاقتصاد في مصر من القطاع الخاص والعلم وعملاء البنك واساتذة الجامعات والمسؤولين والخبراء .

وقد اجمع الحاضرون على ان التنمية الصناعية هي احد الركائز الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر خاصة في ضوء ندرة الاراضى الزراعية ومحدودية الموارد المالية . واذا كان من المقدر ان يبلغ عدد سكان مصر نحو ٧٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠. وعدد القوة العاملة ٢١ مليون شخصا فان التنمية الصناعية هي المدخل الوحيد لانتاج فرص العمالة لهذه الاعداد الهائلة ومصدرا لزيادة الانتاج .

ولاشك ان بمصر مقومات صناعية كبيرة من موارد ومواد خام وموارد مالية وغيرها ومن ثم يصبح من الضروري الاستمرار في تطبيق استراتيجية سليمة للتنمية الصناعية على اساس ما تتمتع به مصر من ميزات نسبية وقاعدة صناعية متنوعة اخذا في الحسبان الظروف الدولية المتغيرة وفي ضوء هذا يوصى المؤتمر

أولاً : فى مجال الاستراتيجية الصناعية

العمل على :

- ١ - تطوير الهيكل الصناعى بالتركيز على الصناعات ذات الميزة النسبية والتي لها فرص اكبر فى التصدير
- ٢ - ان تكون استراتيجية الصناعة سارية للقطاعين العام والخاص مع الفاكيد على علاقات الترابط والتكامل بينهما
- ٣ - مراجعة القوانين والتشريعات بهدف تبسيطها وتوحيدها بالنسبة لجميع العاملين فى النشاط الصناعى
- ٤ - اعادة النظر فى قانون العمل لجعله مشجعا للانتاج ورفع الانتاجية ومؤديا الى الانضباط مع توسيع سلطة الادارة فى تطبيق قاعدة الثواب والعقاب
- ٥ - ربط مراكز البحوث بمراكز الانتاج حتى تكون البحوث تطبيقية من اجل زيادة الانتاج وتحسين الانتاجية والجودة .

ثانياً : فى مجال السياسات الاقتصادية

تستطيع السياسات الاقتصادية اعطاء دفعة كبيرة للتنمية الصناعية وفى هذا العدد يوصى المؤتمر

١ - فى السياسة النقدية

- ١ - حيث ان السقوف الائتمانية الغرض منها الحد من التضخم فيجب الا تعوق تمويل المشروعات الائتمانية سواء لراس المال الثابت او العامل نظراً لان زيادة الانتاج هي السبيل الى خفض معدلات زيادة الاسعار .
- ب - حث الجهاز المصرفى على زيادة الاموال المستثمرة فى القطاع الصناعى
- ج - النظر فى توفير الائتمان للتنمية الصناعية بسعر منخفضة كما تم بالنسبة لمشروعات الامن الغذائى
- د - ان تسرع البنوك بحل مشكل الشركات المتعثرة التى يمكن ان تعمل بكفاءة دفعا لمزيد من الانتاج

٢ - فى السياسة المالية

- ١ - خفض معدل الضريبة على الارباح الصناعية الى حوالى ٢٠ ٪ وقد يؤدى الى زيادة حصيله الضرائب فضلا عن تشجيع التنمية الصناعية
- ب - الغاء ضريبة التراكمت والاكتفاء برسم الايلولة وخاصة فيما يتعلق بالاستثمارات الصناعية كمرحلة لولى

٣ - في السياسة الحرة

- ١ - الاسراع بتوحيد اسعار مستلزمات الانتاج والطاقة بالسبة لجميع المشروعات الصناعية يتعين النظر في القلتون الذي تم تأسيسها من خلاله
- ب - عدم دعم اسعار مستلزمات الانتاج وتقديم الدعم ان لزم الى المنتجات النهائية حتى تضبط الحسابات الاقتصادية ويزيد الانتاج
- ج - ان يقتصر التسعير الإداري على الحالات التي تقدم فيها الدولة دعما وحماية وفي هذه الحالات يجب وان تراعى تحقيق هامش ربح معقول حتى لا تتوقف هذه المشروعات عن الانتاج

٤ - في السياسة التجارية وسعر الصرف

- ١ - السعى نحو تحقيق استقرار سعر الصرف وتوحيده
- ب - الاسراع بتطبيق نظام رد الرسوم الجمركية TAXREDATE على السلع التصديرية حتى يكون حافزا على زيادة الصادرات وسد العجز في ميزان المدفوعات

٥ - سياسات الأجور والعملة والتدريب

- ١ - الاسراع بخطوات اصلاح هيكل اليد العاملة وتعديل نظم التعليم بما يوفر العملة الماهرة المطلوبة على كافة المستويات
- ب - ان يربط الاجر بالاسعار والانتاجية معا حتى لا تتعاظم معدلات التضخم
- ج - ان تستخدم نظم الحوافز بطريقة سليمة تؤدي الى ربط الاجر بالانتاجية

ثالثا : في مجال الصناعات الصغيرة

ان الصناعات الصغيرة وخاصة التصديرية تستطيع ان تسهم بكفاءة في مجال خلق فرص العمالة وتحسين ميزان المدفوعات لذلك يوصى المؤتمر بما يلي .

- ١ - انشاء مركز لتنمية الصناعات الصغيرة يعمل على رسم سياسة تنمية هذه الصناعات وحل المشكلات التي تواجهها
- ٢ - العمل على توفير مواقع ملائمة لتوطين الصناعات الصغيرة في صورة مجموعات صناعية في المدن الجديدة والمحافظات مع تشجيع القطاع الخاص على انشاء وتنمية هذه المجموعات
- ٣ - توفير كافة المستلزمات اللازمة لهذه الصناعات من دراسات جدوى ومواد دخام وتمويل بتكلفة مخفضة وغيرها
- ٤ - العمل على ربط الصناعات الصغيرة ببعضها البعض وكذلك ربطها بالصناعات الكبيرة والمتوسطة كصناعات مغذية لها تحقيقا لمزيد من التكامل الصناعي

رابعا : فى مجال استراتيجية بنك التنمية الصناعية

يعد الهدف الرئيسى لبنك التنمية الصناعية هو تنمية وتطوير القطاع الصناعى عامة مع التركيز على القطاع الخاص من اجل الاسهام فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا تتضمن استراتيجية بنك التنمية الصناعية على الاتى

1 - المساهمة فى معالجة مشكلات الميزان التجارى وميزان المدفوعات من خلال تشجيع الصناعات التصديرية والصناعات ذات المكون الاجنبى الصغير مع تشجيع الصناعات التى تحل محل الواردات
ب - العمل على خلق فرص عمالة للمواطنين من خلال تشجيع البنك للصناعات الصغيرة

ج - تشجيع التوسع فى الصناعات المنتجة للخامات ومستلزمات الانتاج

د - العمل على تشجيع صناعة الآلات والمعدات

هـ - تنمية المناطق الأقل نموا

و - تعبئة المدخرات المحلية

ز - المساهمة فى اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات

ويؤدى البنك دوره فى ذلك من خلال الاساليب الرئيسية الاتية

أ - تقديم كافة اشكال التمويل بالعملات المختلفة وأجل متفاوتة

ب - المشاركة فى الاستثمار مع بنوك وهيئات ومنشآت القطاع الخاص فى

المشروعات الحيوية

ج - تقديم المعونة الفنية والادارية والتسويقية ودراسات الجدوى

ويتوجه المؤتمر بجزيل الشكر الى السيد رئيس مجلس الوزراء على وضع المؤتمرات تحت رعايته وعلى الاسهام فى مناقشاته والقرارات الفورية التى اتخذها فى الجلسة التى عقدت مع رجال الصناعة المتعاملين مع البنك .

كما يشكر السادة الاساتذة الدكتور على لطفى رئيس مجلس الشورى والسادة رؤساء الوزراء السابقين والوزراء الحاليين والسابقين ورجال الاقتصاد والصناعة والبنوك ورجال الاعمال من القطاعين الخاص والعام وكافة من شارك بالرأى والفكر فى هذا المؤتمر وكذلك يتقدم المؤتمر الى مجلس ادارة بنك التنمية الصناعية وعلى رأسهم الدكتور كمال ابو العيد رئيس مجلس الادارة وجميع العاملين بالبنك على ماقاموا به من جهود أدت الى اخراج هذا المؤتمر بالصورة المشرفة التى حققت الهدف الذى اقيم من اجله .

الفهرس

- بنك التنمية الصناعية بنك في خدمة مصر ٩
- مؤتمر التنمية الصناعية الفكرة والفلسفة ٩٥
- كلمة الدكتور كمال ابو العبد
- دور بنك التنمية الصناعية في التنمية الصناعية لمصر ٣٠
- كلمة الدكتور يسرى مصطفى وزير الاقتصاد ٣٤
- كلمة المهندس محمد عبدالوهاب وزير الصناعة ٣٧
- كلمة الدكتور صلاح حامد رئيس البنك المركزى ٣٩
- كلمة السيد الأستاذ الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء ٤١
- مهندس فؤاد ابو زغلة
- التنمية الصناعية في مصر ٤٥
- الدكتور سلطان ابو على
- ورقة عمل عن السياسات الاقتصادية والثرها على التنمية الصناعية ٥٣
- د . سلطان ابو على
- تجربة الباكستان في مجال شركات توظيف الاموال ٦٣
- الدكتور محمد عبدالفتاح منجى
- الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية في جمهورية مصر العربية ٧٣
- Dr .Adel Gazarin □ Industries in Egypt Between Public and Private Sectors ٩٣
- الدكتور مصطفى السعيد
- الإستثمار الصناعى وسياسات سعر الصرف ٩٤

- دكتور وهبي غبريال
- تنظيم نقل التكنولوجيا الى مصر عن طريق التشريع ١١٢..
- دكتور محمد رضا سليمان
- دور المعاملة الضريبية للقطاع العام الصناعى فى التنمية الصناعية
- ١٩٣
- البنك الاهلى المصرى
- دور البنوك التجارية فى تمويل القطاع الصناعى ١٣٦...
- بنك فيصل الاسلامى المصرى
- المساهمة فى تمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة .. ١٥٥
- دكتور محمد رضا محرم
- دور الموارد المعدنية فى تنمية الصناعة المصرية ... ٢٦٢
- توصيات المؤتمر الأولى C.I.....

صدر من هذه السلطة :

- | | |
|------------|--|
| مارس ١٩٨٨ | ١ - دليل الضرائب |
| ابريل ١٩٨٨ | ٢ - بنوك مصر -
دكتور ابراهيم مختار |
| مايو ١٩٨٨ | ٣ - تنمية المال في الاقتصاد الاسلامى -
دكتورة أميرة مشهور |
| يونيو ١٩٨٨ | ٤ - شركات توظيف الأموال |
| يوليو ١٩٨٨ | ٥ - دليل الجامعات ومؤشرات القبول |
| اغسطس ١٩٨٨ | ٦ - صناعة الدواء والمافيا العالمية |

شركات ومصانع الشريف

ومسيرة ٣٠ عاما

في كل يوم يتحقق نجاح وانجاز جديد في مجموعة شركات ومصانع الشريف .. وقد اصبحت هذه المصانع لامة بارزة في قطاع الصناعة المصرية وهي تدخل عامها الثلاثين كانت مسيرتها عامرة بالصمود والكفاح والاصرار على تحقيق النجاح والانجاز رغم كل المعوقات ومنذ بدء نشاتها في عام ١٩٥٨ قدمت انتاجا متطورا وبتكلفة مناسبة وبجودة عالية واستطاعت ان تخلق عملاء لمنتجاتها في كل مماكان له اثر في استمرارها .

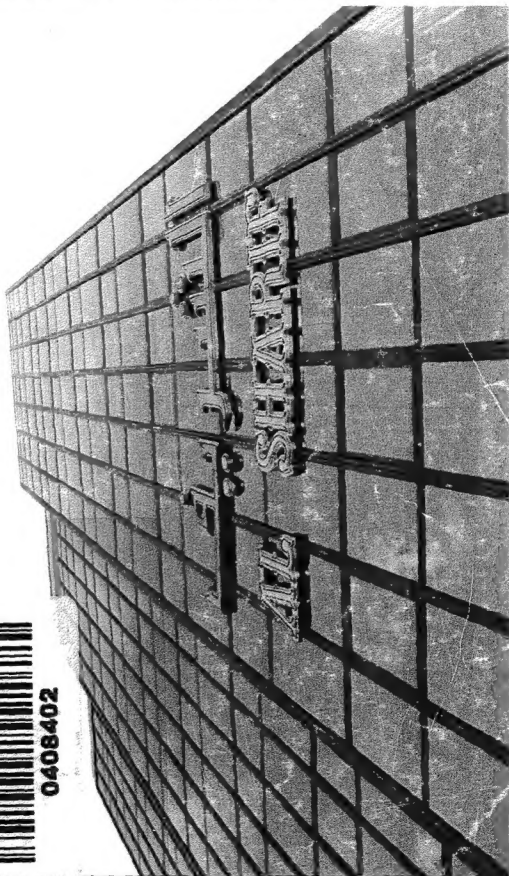
والتزمت مصانع الشريف في كل اعمالها بالدقة في دراسات المشروعات لشركات المحاصة مما كان له اثر في توجيه المشروعات إلى المجالات التي تحقق عائدا مجزيا ساهم في الاقبال على المشاركة .

وشركات ومصانع الشريف وهي تتجه الى المستقبل بدأت في اقامة مشروعات كبرى تخدم الاقتصاد القومي وتسهم في وقف الاستيراد بعض السلع الرئيسية ومنها على سبيل المثال لا الحصر مجمع الصناعات في مدينة العاشر من رمضان والهدف هو تنمية الاقتصاد القومي والاستمرار في انتاج السلع طبقا لحدث ماوصل اليه العلم من تكنولوجيا وبتكلفة أقل .. وذلك كله باستخدام الخبرة المصرية والاموال المصرية .

Bibliotheca Alexandrina



0408402



مبنى الشريف الادارى ... مبنى للإدارات العليا والذي تدار منه جميع شركات ومصانع الشريف
العنوان - ش. الحجاز - مصر الجديدة -